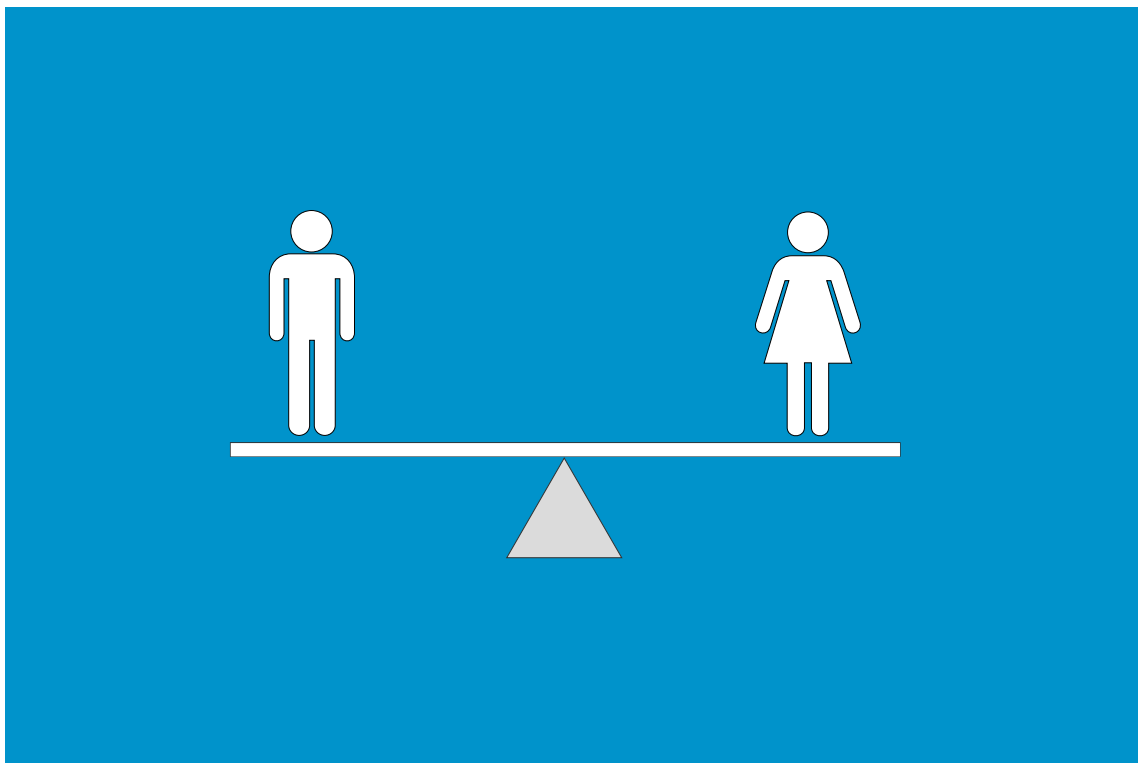


# وضع الجنسانية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات



منظمة التعاون الإسلامي  
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية  
والتدريب للدول الإسلامية

---

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية  
(سيسرك)

---

# وضع الجنسانية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات



© 2016 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (أنقرة/سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomantik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف: +90-312-468 6172

الموقع: [www.sesric.org](http://www.sesric.org)

البريد الإلكتروني: [pubs@sesric.org](mailto:pubs@sesric.org)

جميع الحقوق محفوظة

تتضمن المواد المقدمة في هذا المنشور حقوق الطبع والنشر. ويمنح المؤلفون الإذن لتصفح ونسخ وتوزيع وطباعة المواد المعروضة شريطة عدم إعادة استخدامها، تحت أي ظرف، لأغراض تجارية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طباعة أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب مع المعلومات الكاملة لإدارة النشر في سيسرك

ISBN: 978-975-6427-48-4

تمت ترجمة هذا التقرير من قبل فريق ترجمة منظمة التعاون الإسلامي وتمت المراجعة والتدقيق من قبل إحسان الخليل من فريق ترجمة سيسرك.

تصميم الغلاف من قبل سافاش بهليشان، دائرة النشر، سيسرك

للحصول على معلومات إضافية، المرجو الاتصال بإدارة البحوث، سيسرك من خلال: [research@sesric.org](mailto:research@sesric.org)

## توطئة

2	ملخص	
3	1	مقدمة
6	2	الوضع العام للجنسانية
7	1-2	مؤشر الفجوة بين الجنسين
7	2-2	مؤشر المساواة بين الجنسين
11	3	الوضع التعليمي والصحي للمرأة
11	1-3	التعليم
11	1-1-3	معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة
13	2-1-3	المشاركة في التعليم
17	3-1-3	إتمام التعليم والتقدم فيه
21	2-3	الصحة
21	1-2-3	العمر المتوقع عند الولادة
23	2-2-3	وفيات البالغين
24	3-2-3	الخصوبة
25	4-2-3	الرعاية قبل الولادة (رعاية الحوامل)
26	5-2-3	الولادات تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة
27	6-2-3	وفيات الأمهات
28	4	العنف ضد المرأة في الأسرة والعمل
29	1-4	العنف
29	1-1-4	العنف والإيذاء
30	2-1-4	موقف المرأة من العنف وسوء المعاملة
31	3-1-4	بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية
32	2-4	الزواج المبكر
32	1-2-4	العمر عند الزواج الأول
33	2-2-4	زواج الأطفال
34	3-4	الطلاق والزواج
36	5	الضمان الاجتماعي ورفاه المرأة والأسرة
37	1-5	المشاركة في القوى العاملة والبطالة
41	2-5	فجوة الأجور بين الجنسين والأجور
42	3-5	إجازة الأمومة (إجازة الوضع)
43	6	دور المرأة في صنع القرار
44	1-6	المرأة في السياسة
49	2-6	المرأة في المناصب الإدارية
53	7	المنظمات الغير حكومية ورفاه المرأة والأسرة
54	1-7	مناهج واستراتيجيات المنظمات الغير حكومية تجاه قضايا الجنسانية
54	2-7	إنجازات المنظمات الغير حكومية
55	3-7	دور المنظمات الغير حكومية في تعزيز المساواة بين الجنسين
56	8	ملاحظات ختامية
57	9	أثار السياسات العامة
60		الملحق
71		المراجع

### شكر وتقدير

قد تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الباحثين في سيسرك برئاسة جيم تن تن ومشاركة زهرة زمرد سيلجوك ونيلوفر أوبا وجهاد باتالوغلو. كما أجري العمل تحت الإشراف العام لمدير دائرة البحث لسييسرك نبيل دبور والذي قدم تعليقات وردود فعل حول التقرير.

## توطئة

تتألف المجتمعات الصحية والقوية من أسر متماسكة يتم التعامل فيها مع النساء والرجال على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، هناك اليوم واقع مؤلم يتنشر على نطاق واسع وهو أن العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم تواجه تحديات جديدة تساهم في إضعاف بنية الأسرة وتزيد من تدهور حالة المرأة. فعلى سبيل المثال، هناك ملايين الأطفال الذين يحرمون من آبائهم أو أمهاتهم بسبب زيادة معدلات الطلاق. ولذلك، فإن ضمان المساواة بين الجنسين واستعادة مكانة المرأة يعتبر في غاية الأهمية من أجل تمكين الأسرة وبناء مجتمعات صحية.

وعلى مدار العقدين الماضيين، شرعت العديد من الحكومات والمنظمات الدولية، بما فيها منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، في شمل قضايا الجنسانية في أجندة سياساتها ذات الأولوية. وكذلك تم اعتماد بعض الوثائق الاستراتيجية والسياسات الرئيسية الموجهة من قبل المنظمات الدولية مثل إعلان بكين الأمم المتحدة (1995) وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة (2008). وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الدول، بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أنشأت وزارات متخصصة لمواجهة التحديات والقضايا ذات الصلة بالمرأة وتمكين هيكل الأسرة بمزيد من الفعالية.

وعلى الرغم من التفاوت، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليست باستثناء حيث أنها تعاني أيضا من عدم المساواة بين الجنسين. وبشكل عام، فهي كمجموعة لديها بعض المخاوف المشتركة بشأن حالة الجنسانية. وفي هذا السياق، يبرز هذا التقرير، ومن منظور مقارن، حالة عدم المساواة بين الجنسين في دول منظمة التعاون الإسلامي وفي بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ويبحث التقرير في أربعة جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية من منظور المساواة بين الجنسين، وهي التعليم والصحة والعنف والضمآن الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يتحدث التقرير عن دور المرأة عملية صنع القرار مع التركيز على المؤشرات ذات العلاقة بتمثيل المرأة في الحياة السياسية. وأخيرا يناقش التقرير دور المنظمات غير الحكومية (NGOs) في خلق بيئة أكثر مواتمة لتمكين المرأة في دول منظمة التعاون الإسلامي. ويخلص التقرير إلى بعض التوصيات الساسية المحددة لمعالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

السفير موسى كولاكليكايا

المدير العام

سيسرك

## ملخص

أصبحت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتمكين المرأة في معظم المجالات الاجتماعية والاقتصادية من المواضيع التي تحظى بأهمية متزايدة من منظوري تطوير السياسات وحقوق الإنسان. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية (WHO) يشير مفهوم "النوع" إلى "مجموع الأدوار والسلوكيات والنشاطات والصفات المبنية اجتماعياً والتي تعتبر مناسبة للرجال والنساء في مجتمع معين". وتعاني العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من مشكلة انعدام المساواة بين الجنسين بدرجات متفاوتة، كما تشترك في بعض الاهتمامات المتعلقة بوضعية الترابط ورفاه الأسرة. وفي هذا الإطار، يبرز هذا التقرير الاختلافات القائمة بين الرجل والمرأة في مجموعة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المختارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من منظور مقارنة.

### الوضع العام للجنسانية

يعالج هذا الجزء وضعية المساواة بين الجنسين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باتباع نهج شمولي وذلك من خلال تحليل مؤشرين شاملين ومعترف بهما عالمياً وهما: مؤشر قياس الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر منظمة التحالف العالمي لإشراك المواطنين (CIVICUS) للمساواة بين الجنسين. وتشير الأرقام حول مؤشر الفجوة بين الجنسين أن كل المجموعات الدولية، بما فيها مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، وقد سجلت انخفاضاً على مستوى الفجوة بين الجنسين (عدم المساواة) مما انعكس على متوسط درجات هذه الدول. وكشف متوسط الدرجات لمؤشر المساواة بين الجنسين عام 2013 أن دول منظمة التعاون الإسلامي حصلت على أقل الدرجات فيما يتعلق بمؤشر المساواة بين الجنسين مقارنة بباقي المجموعات الدولية الثلاثة الأخرى (النامية غير الأعضاء في المنظمة والمتقدمة والعالم). وفي العموم يظهر هذان المؤشران في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، بشكل متوسط، بأن المساواة بين الجنسين في تطور بطيء. ومع ذلك، فإن الوضع الراهن للجنسانية لا يزال غير متطور نسبياً مقارنة مع مجموعات الدول الأخرى. وفي المتوسط، تمكنت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الحصول على 0.37 نقطة فقط في مؤشر المساواة بين الجنسين، بينما حصلت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة على معدل 0.40 نقطة بينما متوسط درجات العالم هو 0.43. وبالمقابل، حصلت الدول المتقدمة على 0.60 نقطة في المتوسط مما يدل على درجة عالية من المساواة بهذه الدول.

### الوضع العام للمرأة في التعليم والصحة

يعتبر التعليم والصحة من الجوانب المهمة المتعلقة بالتنمية البشرية التي تساهم في تقييم وضعية المساواة بين الجنسين في بلد ما، حيث يدل وجود فوارق بين الرجال والنساء في ما يتعلق بمؤشرات التربية والصحة على مدى انتشار انعدام المساواة الشديد الذي يعيق عجلة التنمية في العديد من الدول النامية ولا سيما في دول منظمة التعاون الإسلامي.

### التعليم

وفي ما يخص معدلات محو الأمية، من الملاحظ أن هنالك تفاوت كبير بين الجنسين في مجموعة دول التعاون الإسلامي، حيث أن 70.4 فقط من أصل 100 امرأة من يمكنهن القراءة والكتابة في المتوسط، أما عند الذكور، فقد بلغ هذا المعدل 81.2، بما يشير إلى نسبة تفاوت وصلت إلى 10.8 نقطة مئوية، كما انخفضت نسب التفاوت بين الجنسين في أواسط الشباب بدول منظمة التعاون الإسلامي إلى 4.4 نقطة مئوية في الفترة ما بين 2010-2015. وما يمكن استخلاصه من هذين الرقمين الأساسيين هو انعدام وجود مساواة بين الذكور والإناث في ما يتعلق بمسألة الوصول إلى التعليم.

و في ما يخص المشاركة في التعليم، لا يزال التفاوت بين الجنسين يشكل عائقا بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تشير البيانات أن اتساع الفجوة بين الجنسين أصبحت أكثر وضوحا وبشكل خاص لصالح الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي وذلك من حيث إجمالي وصافي معدلات الالتحاق. ويعد الالتحاق بالمؤسسات التعليمية أولى الخطوات نحو الحياة المدرسية، أما الاستمرار في الدراسة ثم الوصول إلى آخر مراحل التعليم، والأهم من ذلك، التخرج بنجاح من المؤسسة التعليمية، فهي خطوات بارزة أخرى تميز الحياة الدراسية عند الأفراد، إلا أن البيانات الصادرة لسنة 2014 تفيد أن النساء في دول منظمة التعاون الإسلامي تحتل مراتب أقل حضوة من حيث إكمال الدراسة، خصوصا في مرحلة التعليم الابتدائي.

## الصحة

تعتبر الصحة عاملا مهما يؤثر بشكل مباشر على رفاه الأفراد والأسر والمجتمعات، حيث يساهم الأشخاص الأصحاء بشكل أكبر في التطور الإقتصادي نظرا لكونهم أكثر إنتاجية وكونهم يعيشون مدة أكبر. وشهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، تطورا في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الفترة ما بين سنة 2008 و2014، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى الرجال من 63.5 سنة في 2008 إلى 65.2 سنة في 2014. وفي نفس هذه الفترة، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى النساء من 67 في 2008 إلى 68.9 في 2014. وأما متوسط العمر المتوقع العالمي لدى النساء فقد بلغ 73.9 سنة 2014. ويكون بذلك قد تجاوز متوسط العمر المتوقع عند الولادة في دول منظمة التعاون الإسلامي ب 5 سنوات. أما معدلات الوفيات عند البالغين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد اتخذت منحا تنازليا خلال الفترة ما بين 2008 و2014، حيث تراجع معدل الوفيات عند البالغين من الذكور في هذه الفترة من 238 إلى 220 وعند البالغات من الإناث من 184 إلى 166.

وبالرغم من تراجع معدل الخصوبة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 3.91 في 2007 إلى 3.63 في 2014 ، إلا أن متوسط معدل الخصوبة بالمجموعة كان الأعلى في كل سنوات هذه الفترة، مما يشير إلى تزايد الضغط على النساء في ما يخص الخصوبة في هذه الدول. كما بلغ متوسط نسبة النساء الحوامل اللواتي تلقين بعضا من أشكال الرعاية الصحية السابقة للولادة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 86.7% سنة 2015 بالمقارنة مع 78.3% سنة 2008، مما يعتبر تحسنا ملموسا. وأما في الدول المتقدمة، فقد وصلت نسبة الولادات التي أجريت تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة إلى 98.9% في سنة 2015. كما نجحت مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كذلك في خفض معدل الوفيات النفاسية من 283 إلى 261 ما بين 2012 و 2015.

## العنف ضد المرأة في الأسرة والعمل

يوجد اعتراف ووعي دوليين متزايدين بأن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، ومن المعروف أيضا أن العنف يلحق أضرارا وأثارا سلبية جسيمة على صحة المرأة. غير أنه يصعب نسبيا قياس نسب العنف والاعتداء ضد المرأة بشكل صحيح وكذا التعامل مع هذا المشكل الاجتماعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نظرا لوجود بعض الأعراف الاجتماعية وبعض السلوكات المتعلقة بالمرأة، إذ بلغت نسبة العنف الجسدي المبلغ عنه في مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب البيانات المتوفرة لسنة 2012 14.4%، وهي نسبة تفوق نسبة المتوسط العالمي (12.9%) ومتوسط الدول المتقدمة (4.4%).

ويعد كل من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر (قبل سن 18) والإنجاب في سن مبكر من الأشكال الأخرى للعنف ضد النساء التي يعالجها هذا الجزء. فوفقا للبيانات، احتلت مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى نسب انتشار زواج الأطفال حيث تقام 7.2% من مجموع الزيجات قبل سن 15 وتقام 25.8% منها قبل سن 18.



ومن جهة أخرى، يبين تحليل البيانات حول الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأن متوسط معدلات الطلاق في ارتفاع وأن متوسط معدل الزواج يميل إلى الانخفاض مع مرور الوقت فهو يحتاج للمعالجة من قبل صانعي السياسات.

## الضمان الاجتماعي والمرأة

تعاني المرأة من الحرمان من الحق في العمل والحصول على الضمان الاجتماعي في الكثير من الدول النامية والمتقدمة. وبلغت مشاركة المرأة في سوق العمل نسبة 46.6% في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2014. وإلى جانب ذلك فإن هنالك تفاوت كبير بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص مشاركة اليد العاملة النسائية، حيث تجاوز معدل بطالة الإناث من فئة الشباب معدل فئة البالغات. وأغلب المناصب التي تشغلها النساء هي في القطاع الخدماتي إذ يشكل هذا القطاع ثلاثة أرباع نسبة تشغيل المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتمثل حصة تشغيل المرأة في القطاع الفلاحي في هذه الدول أعلى نسبة (23.8%) مقارنة بالمجموعات الدولية الأخرى، كما حصلت كل من ألبانيا وجامبيا وماليزيا على أعلى النسب في ما يخص الفجوة في الأجور بين الجنسين ب 0.81 نقطة، مما يعني أن الفجوة في الأجور بين الجنسين في هذين البلدين هي الأقل مقارنة بباقي دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأما في ما يخص فترات إجازة الأمومة لسنة 2013، فإن 14% فقط من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي التي لم تتجاوز فيها فترات إجازة الأمومة معيار 12 أسبوعاً، وأما بقية الدول الأعضاء (36) فتقدم 14 أسبوعاً أو أكثر.

## دور المرأة في صنع القرار

من أحد الأسباب الرئيسية وراء عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي المشاركة المحدودة للمرأة في عملية صنع القرار، إذ يؤثر انعدام وجود الأفكار ووجهات النظر النسوية في عملية صنع القرار بشكل سلبي على التحليلات السياسية فضلاً عن فعالية تدخل السياسة في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن المشاركة المحدودة للمرأة في عملية صنع القرار تخلق بيئة تحكمها سيطرة الفاعلين الذكور وتهمش فيها بعض القضايا الهامة مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا الصدد، يجب معالجة الكثير من القضايا السياسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتي تفتقر لآراء النساء. كما أظهرت البيانات أن 29.5% فقط من المناصب الإدارية العليا في العالم هي التي تخصص للنساء في حين أن متوسط نسبة منظمة التعاون الإسلامي هو 16.5%، أي ما يقل عن نصف متوسط الدول النامية غير العضوة في منظمة التعاون الإسلامي (34.0%).

## المرأة والمنظمات غير الحكومية

تتبنى المنظمات غير الحكومية العديد من المبادرات لمعالجة قضايا المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبهذا الصدد فإن المنظمات غير الحكومية أصبحت تلعب دوراً هاماً وناجحاً في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذلك أنها صارت تمثل حلقة ربط بين الخبرات المحلية والسياسات الوطنية أو الدولية. وقد اعتمدت معظم المنظمات غير الحكومية سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تعزيز رفاه النساء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، لا يزال عدد كبير من النساء يفتقر لهذه الخدمات أو يلقي اهتمام أقل في الدول النامية لا سيما دول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي.

## 1. مقدمة

تكتسب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية أهمية متزايدة من منظوري وضع السياسات وحقوق الإنسان. فباعتبار الأسرة أصغر وحدة مكونة للمجتمع، لن يكون يسيرًا تمكين المرأة وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين دون بنية أسرية قوية وصحية.

وقد ارتكزت معظم سياسات التنمية، تمشيًا مع الالتزامات والمبادئ التوجيهية الدولية، على مبدأ دمج أولويات واحتياجات المرأة والرجل من أجل منحهم فرصًا متساوية للوصول إلى جميع المنافع والخدمات المقدمة إلى المجتمع. ويعتبر إعلان بيجين (1995) أحد الوثائق الرئيسية في هذا المجال، حيث قَدِّم من خلال اثني عشر مجال اهتمام حرج إطرًا دوليًا للعمل على تطوير المرأة وتمكينها. إلا أنه ما تزال هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بإدماج الجوانب ذات الصلة بالمنظور الجنساني في جميع المستويات التنفيذية للسياسات في جميع أنحاء العالم (الأمم المتحدة، 2010).

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، "تشير الجنسانية إلى أدوار وسلوكيات وأنشطة وسمات راسخة اجتماعيًا يعتبرها مجتمع معين مناسبة للرجل والمرأة". ونتيجة لذلك، تعتبر العلاقات بين الجنسين هي الطرق التي تحدد من خلالها أي ثقافة أو مجتمع حقوق ومسؤوليات وهويات الرجل والمرأة في علاقتهما ببعضهما البعض. إلا أنه، ولسوء الحظ، غالبًا ما يُساء فهم مصطلح "الجنسانية" على أنه يشير للمرأة فقط، في حين أن قضايا الجنسانية تشمل العلاقات بين الرجل والمرأة، وأدوارهما، والوصول إلى الموارد والسيطرة عليهما، وتقسيم العمل وما إلى ذلك من أمور. كما لا تقتصر الجنسانية على التفاوت بين الرجل والمرأة بما له من آثار على الأسر المعيشية، وتنظيم الأسرة، والإنتاج والعديد من الجوانب الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية (برافو-باومان، 2000).

وبالنظر إلى أن العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ("المنظمة") تعاني بدرجات متفاوتة من عدم المساواة بين الجنسين، وتتقاسم بعض الشواغل المشتركة بشأن وضع تماسك الأسرة ورفاهها، أدرجت المنظمة القضايا المتعلقة بالجنسانية في جدول أعمالها السياسي. فبرنامج العمل العشري للمنظمة (2005) يدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة في مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، ويشجع الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات لضمان المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. كما اتخذت المنظمة خطوة رئيسية أخرى من أجل تحقيق النهوض بالمرأة فاعتمد المؤتمر الوزاري الثاني المعني بالمرأة الذي عُقد في القاهرة في سنة 2008 خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة التي تقدم خارطة طريق للنهوض بالمرأة في الدول الأعضاء في المنظمة عن طريق أخذ شواغلها بعين الاعتبار (انظر ملحق 1).

وفي ضوء ما تقدم، يبرز التقرير الحالي الاختلافات بين الرجل والمرأة في جوانب اجتماعية واقتصادية مختارة، ويوفر، من منظور مقارن، تبصرًا للوضع الراهن للجنسانية في الدول الأعضاء في المنظمة. ويبحث التقرير أربعة جوانب مهمة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهي التعليم، والصحة، والعنف، والضمان الاجتماعي من منظور المساواة بين الجنسين. كما يسلط التقرير الضوء على دور المرأة في عملية صنع القرار. وأخيرًا، يتطرق التقرير بالتفصيل إلى دور المنظمات الغير حكومية في خلق بيئة أكثر تمكينًا للمرأة في دول المنظمة. ويختتم التقرير بآثار محددة للسياسات العامة للتعامل مع قضايا المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

## 2. الوضع العام للجنسانية

يبحث هذا القسم وضع المساواة بين الجنسين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار نهج كلي من خلال تحليل مؤشرين شاملين معترف بهما عالميًا، هما مؤشر الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر المساواة بين الجنسين لمؤسسة التحالف العالمي لإشراك المواطنين (CIVICUS)، بُغية إظهار الوضع العام للمساواة بين الجنسين من منظور أوسع. وتحاول الأقسام التالية إبراز واستقصاء الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين من خلال التركيز على جوانب مختلفة مثل التعليم، والصحة، والعنف.

### 1.2 مؤشر الفجوة بين الجنسين

يعد المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرًا سنويًا رئيسيًا بعنوان "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين" منذ عام 2006 بهدف رصد حجم التفاوت بين الجنسين وتتبع التقدم على هذا المسار. ويستخدم المنتدى في هذه التقارير السنوية مؤشره الفريد المسى مؤشراً الفجوة بين الجنسين الذي يغطي أربعة أبعاد رئيسية هي:

- (أ) المشاركة والفرص الاقتصادية؛
- (ب) التحصيل العلمي؛
- (ت) الصحة ومتوسط الأعمار؛
- (ث) التأثير (التمكين) السياسي<sup>1</sup>.

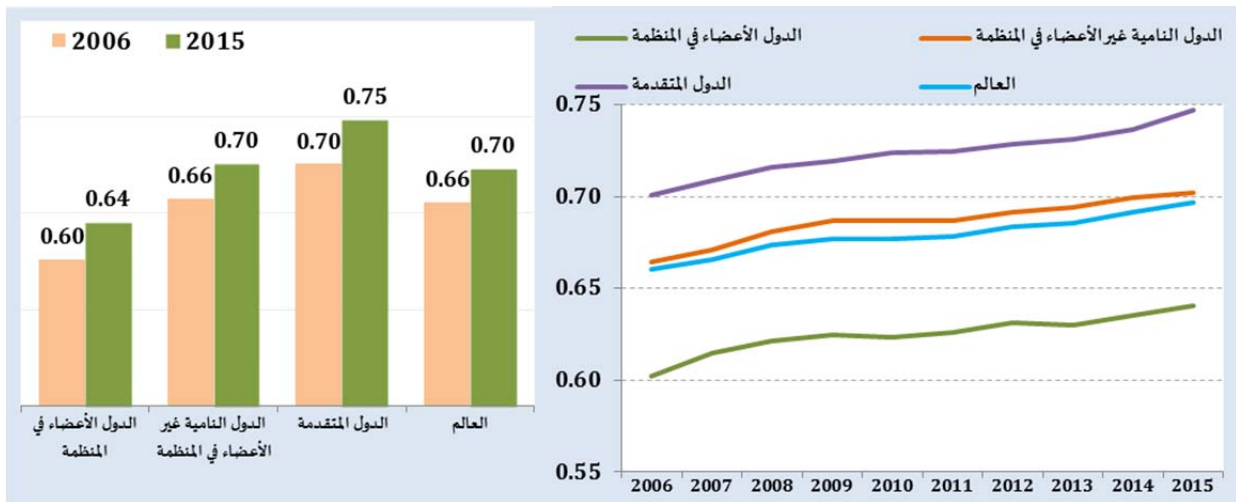
يمتاز مؤشر الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي بسمتين هامتين، أولاهما أنه يشمل أربعة أبعاد رئيسية تساعد على رصد الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالفجوة / عدم المساواة بين الجنسين، والأخرى أنه يصدر منذ عام 2006 بشكل سنوي ما يتيح إجراء تحليل زمني مستمر، ورصد اتجاه التطور في مجال عدم المساواة بين الجنسين على المستويين الوطني والعالمي.

توفر أحدث مجموعة بيانات للمنتدى بشأن مؤشر الفجوة بين الجنسين بيانات حول 137 دولة بين عامي 2006 و2015، منها 41 من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و60 دولة نامية من غير الأعضاء في المنظمة، و36 دولة متقدمة. وتعتبر قيمة واحد 1 (المساواة) أعلى درجة يمكن تحقيقها في مؤشر الفجوة بين الجنسين في حين أن أدنى درجة هي صفر 0 (عدم المساواة). وبالتالي، يشير التحسن في الدرجة إلى التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

يقارن الشكل 1-2 (يسار) متوسط درجات مؤشر الفجوة بين الجنسين بين مجموعات الدول في عام 2006 مع نتائجه في عام 2015، ويبين أن الفجوة بين الجنسين (عدم المساواة) في الدول الأعضاء في المنظمة انخفضت قليلاً حيث ارتفعت من متوسط 0.60 في عام 2006 إلى 0.64 في عام 2015. كما شهدت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة زيادة مماثلة في متوسط درجاتها حيث ارتفع المتوسط العالمي خلال الفترة قيد النظر من 0.66 إلى 0.70، وهي أعلى زيادة سجلت بين جميع المجموعات التي جرى تحليلها.

<sup>1</sup> يمكن الاطلاع على تفاصيل منهجية حساب قيم المؤشر على صفحات 3-7 في إصدار المنتدى الاقتصادي العالمي (2014). انظر الجدول (أ-1) في الملحق (2) للاطلاع على قائمة المؤشرات الخاصة بالأبعاد الفرعية ومصادر البيانات.

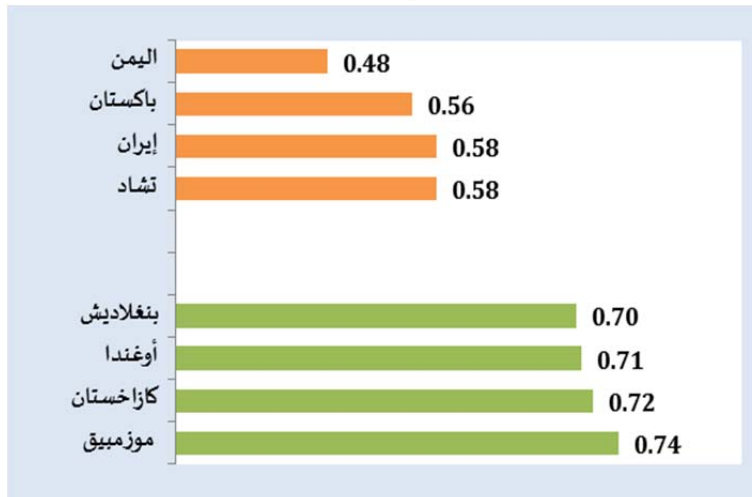
الشكل 1.2: درجات المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين (يسار) والتغيرات بين عامي 2006 و2015 (يمين)



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، التقارير العالمية للفجوة بين الجنسين 2015

أخيراً، على مستوى كل بلد على حدة، جاءت موزمبيق (0.74)، وكازاخستان (0.72) وأوغندا (0.71)، وبنغلادش (0.70) في المراتب الأربعة الأولى من حيث قيم درجات مؤشر الفجوة بين الجنسين (أي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات المستوى الأعلى للمساواة بين الجنسين) في عام 2015. وعلى الجانب الآخر من الطيف، حصلت تشاد، وإيران، وباكستان، واليمن على أدنى الدرجات التي تعني ارتفاع مستوى عدم المساواة بين الجنسين (شكل 2-2).

شكل 2-2: أعلى وأدنى الدرجات على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لدول المنظمة في 2015



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، التقارير العالمية للفجوة بين الجنسين 2015

## 2.2 مؤشر المساواة بين الجنسين

يعرف مؤشر البيئة التمكينية الذي أعدته مؤسسة التحالف العالمي لإشراك المواطنين في عام 2013 البيئة التمكينية بأنها "مجموعة الظروف التي تؤثر على قدرة المواطنين (سواء بشكل فردي أو منظم) على المشاركة والانخراط في معترك المجتمع المدني بطريقة مستدامة وطوعية". ويشمل المؤشر ثلاثة أبعاد رئيسية هي الاجتماعية الاقتصادية، والاجتماعية الثقافية، والحوكمة، ويتألف كل منها من عدة أبعاد فرعية. فيغطي البعد الاجتماعي الاقتصادي البيئي أربعة أبعاد فرعية هي: التعليم، والاتصالات، والمساواة، والمساواة بين الجنسين. ويستخدم القسم الفرعي الحالي البعد الفرعي

للمساواة بين الجنسين ليحلل من منظور مقارن وضع المساواة بين الجنسين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفقًا لمؤسسة التحالف العالمي لإشراك المواطنين، يعتبر ضمان المساواة بين الجنسين أحد المتطلبات الرئيسية لتوفير بيئة تمكينية لمجتمع مدني يتعامل بمساواة مع الرجل والمرأة. وفي هذا الصدد، يُحسب المؤشر الفرعي للمساواة بين الجنسين باستخدام ثلاثة مؤشرات:

1- عدد المقاعد في البرلمان الوطني (نسبة % المرأة) من مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

2- مؤشر عدم المساواة بين الجنسين [0-1] من مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

3- مؤشر التكافؤ بين الجنسين [0-1] من المرصد الاجتماعي.

أولاً، يهدف المؤشر الخاص بعدد المقاعد في البرلمان الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إظهار نسبة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، ما يدل على مدى فعالية المرأة في تشكيل مستقبل الدول. ثانيًا، يقيس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدم المساواة من ثلاثة جوانب مهمة للتنمية البشرية هي: الصحة الإنجابية وتقاس وفقًا لنسبة وفيات الأمهات ومعدلات الولادات لدى المراهقات؛ والتمكين، ويقاس بنسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها المرأة ونسبة الإناث والذكور البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنة وما فوق ممن حصلوا على مقدار من التعليم الثانوي على الأقل؛ والوضع الاقتصادي معبرًا عنه بنسبة المشاركة في سوق العمل ومُقاسًا بمعدل مشاركة الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق في القوى العاملة. أخيرًا، يقيس مؤشر التكافؤ بين الجنسين من المرصد الاجتماعي الفجوة بين المرأة والرجل في التعليم، والاقتصاد، والتمكين السياسي. ويعتبر مؤشر التكافؤ بين الجنسين المتوسط البسيط لهذه الأبعاد الثلاثة. في بعد التعليم، ينظر المؤشر في الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بجميع المراحل التعليمية وفي محو الأمية؛ وتحسب المشاركة الاقتصادية الفجوات في الدخل وفرص العمل؛ في حين يقيس التمكين الثغرات في الوظائف التي تتطلب تأهيلاً عاليًا وعضوية البرلمان والمناصب التنفيذية العليا.

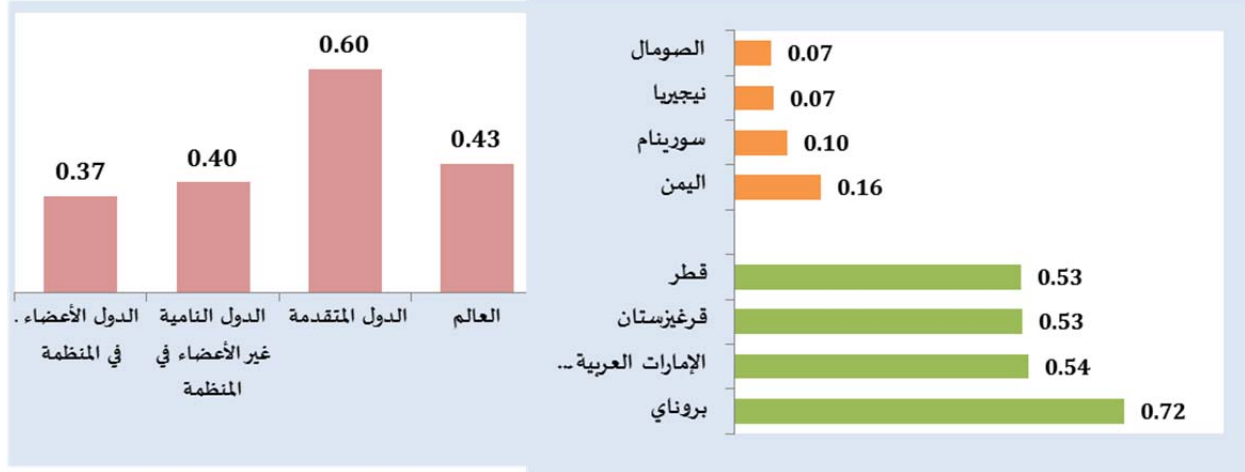
تضم النسخة الموسعة لمؤشر المساواة بين الجنسين من مؤسسة التحالف العالمي لإشراك المواطنين 223 دولة، منها 57 من دول منظمة التعاون الإسلامي، و128 من الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، و38 دولة متقدمة. ويضم المؤشر بشكل عام القيم بين 0 و1 حيث تشير 1 إلى دولة لديها مساواة كاملة بين الجنسين تساعد على بناء بيئة تمكينية للمجتمع المدني.

يعرض الشكل 2-3 (يسار) متوسط درجات مؤشر المساواة بين الجنسين لمجموعات الدول في عام 2013. من الواضح أن مجموعة المنظمة سجلت أدنى درجة في مؤشر المساواة بين الجنسين مقارنة مع مجموعات الدول الثلاث (النامية غير الأعضاء في المنظمة، والدول المتقدمة، والعالم) حيث يبلغ متوسط الدول الأعضاء في المنظمة 0.37 نقطة، في حين يبلغ متوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 0.40 نقطة؛ ويبلغ المتوسط العالمي 0.43. وفي المقابل، بلغ متوسط الدول المتقدمة 0.60 نقطة.

يمكن كشف حقيقة أخرى عن المساواة بين الجنسين من خلال النظر في الأداء الفردي للدول الأعضاء في مجموعة المنظمة. على سبيل المثال، حققت بروناي (0.72)، والإمارات العربية المتحدة (0.54)، وقبرغيزستان (0.53) أعلى درجات المساواة بين الجنسين في مجموعة المنظمة. بينما حصلت دول مثل اليمن (0.16)، وسورينام (0.10)، ونيجيريا (0.07)، والصومال (0.07) على أدنى الدرجات من حيث مؤشر المساواة بين الجنسين (الشكل 2-3). ويشير وجود ثغرات كبيرة بين

أعلى وأقل الدول الأعضاء في المنظمة إلى وجود تفاوت كبير في مجموعة المنظمة من حيث سياسات تحقيق المساواة بين الجنسين ووضع المرأة في المجتمعات المعنية. وفي الدول الأعضاء في المنظمة التي تشهد انخفاض درجات المساواة بين الجنسين، من شأن ممارسة التمييز الإيجابي تجاه المرأة وتنفيذ سياسات من منظور المساواة بين الجنسين في التعليم والسياسة بناء مجتمعات تتعامل مع الرجل والمرأة بشكل يتسم بمقدار أكبر من المساواة.

**شكل 2-3: وضع المساواة بين الجنسين في العالم (يسار)، وأفضل دول المنظمة أداءً مقابل أقلها أداءً من حيث درجة المساواة بين الجنسين (يمين)**



المصدر: موظفي سيسرك، مؤشر تمكين البيئة مجموعة بيانات مؤشر البيئة التمكينية للتحالف العالمي لإشراك المواطنين

### 3. الوضع التعليمي والصحي للمرأة

يستخدم التعليم والصحة، وهما جانبان هامان من جوانب التنمية البشرية، لتقييم وضع المساواة بين الجنسين في أي بلد. ويشير وجود اختلافات كبيرة بين المرأة والرجل من حيث مؤشرات التعليم والصحة إلى انتشار التفاوت الشديد فيما بينهما، ما يمثل عائقاً أمام التنمية في العديد من الدول النامية، بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون الإسلامي. لذلك، يعتبر النظر في مؤشرات التعليم والصحة من منظور جنساني مهمًا لفهم الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين المرأة والرجل في الدول الأعضاء في المنظمة.

#### 1.3 التعليم

##### 1.1.3 معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

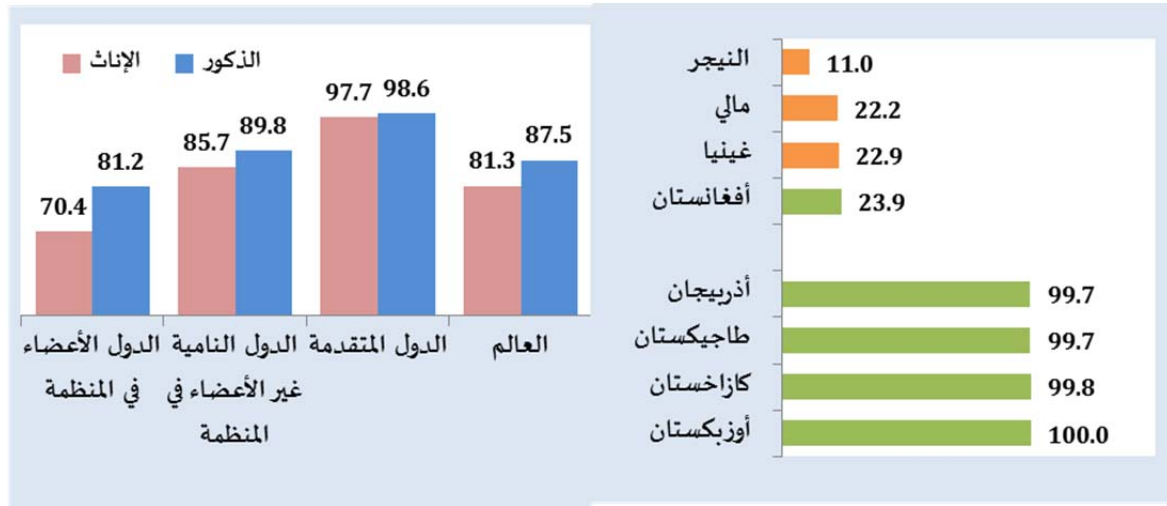
يعتبر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة أحد المؤشرات التنموية المدرجة في قياس مؤشر الأصول البشرية، وكذلك مؤشر التنمية البشرية، وذلك لأهميته للتنمية الاجتماعية لأنه يشير إلى توفر القدرة على القراءة والكتابة في المجتمع.

لا تعتبر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في دول المنظمة مثيرة للإعجاب بصفة عامة. وتظهر معدلات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من منظور التفاوت بين الجنسين صورة أقل تفاؤلاً للدول الأعضاء في المنظمة، لا سيما في وجود تفاوت كبير بين الجنسين في مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة مقارنة بمجموعات الدول الأخرى. فمن بين كل 100 امرأة، فقط 70.4 فقط يستطعن القراءة والكتابة في حين بلغت هذه النسبة في الذكور 81.2، ما يشير إلى تفاوت يقارب 10 نقاط مئوية (الشكل 1-3، يسار). ورغم أن متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين الذكور في الدول الأعضاء في المنظمة أفضل نسبياً، ما يزال أقل من المتوسط في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (78.8٪) والمتوسط

العالمي (87.5٪). وتتخطى الفجوة بين متوسط مجموعة المنظمة والمتوسط العالمي 10 نقاط مئوية في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث، ما يشير إلى وجود مشكلة عدم مساواة في الحصول على التعليم بين الذكور والإناث. على مستوى كل بلد على حدة، احتلت دول المنظمة من آسيا الوسطى المراكز الستة الأولى باعتبارها الأفضل من حيث معدلات إلمام البالغات بالقراءة والكتابة. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، حققت أوزبكستان، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأذربيجان معدلات إلمام البالغات بالقراءة والكتابة أكثر من 99.7٪. في المقابل، كانت النيجر (11.0٪)، ومالي (22.2٪)، وغينيا (22.9٪)، وأفغانستان (23.9٪) هي الأدنى في مجموعة المنظمة (الشكل 3-1، يمين).

**شكل 3-1: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة (%) (يسار). ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى (%) (يمين).**

2015-2010

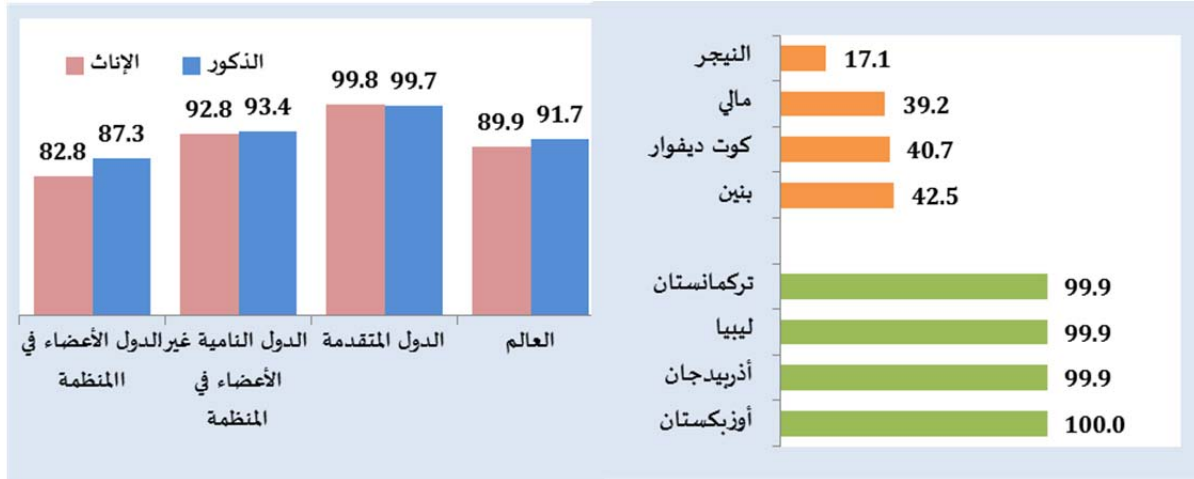


المصدر: اليونسكو، مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

إلا أنه عند النظر في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، تسود صورة أكثر تفاوتاً للدول الأعضاء في المنظمة مقارنة مع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين. حيث تزيد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من الإناث والذكور في مجموعة دول المنظمة عن 80٪، ولا يتعدى التفاوت بين الجنسين 4.4 نقطة مئوية مقارنة مع تفاوت قدره 10.8 نقاط مئوية بين البالغين (الشكل 3-2، يسار). يعني هذا أن الدول الأعضاء في المنظمة تظهر في المتوسط أداءً أفضل في توفير التعليم الأساسي للشباب، ذكوراً وإناثاً، مقارنةً بالبالغين نتيجة جهود مشتركة ضخمة منها ومن المؤسسات الدولية من أجل تحسين فرص الحصول على التعليم لكل من الذكور والإناث من الشباب. ومع ذلك، تظهر المقارنة بين مجموعة المنظمة من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب والمعدلات ذاتها للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة وللدول المتقدمة أن هناك مجالاً رحباً لتطوير معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب لزيادتها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل عام والحد من التفاوت بين الجنسين.

وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، جاءت أوزبكستان، وأذربيجان، وليبيا، وتركمانستان في المراتب العليا ضمن مجموعة المنظمة بتحقيقها معدلات إلمام بالقراءة والكتابة للإناث من فئة الشباب أكثر من 99.9٪. وعلى الجانب الآخر من الطيف، كانت النيجر (17.1٪)، ومالي (39.2٪)، وكوت ديفوار (40.7٪)، وبنين (42.5٪) هي الأدنى في معدلات إلمام بالقراءة والكتابة للإناث من فئة الشباب (الشكل 3-2، يمين).

شكل 3-2: معدلات الإمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (%) (يسار)، ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى في الإمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من الإناث (%) (يمين)، 2010-2015



المصدر: اليونسكو، مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

### 2.1.3 المشاركة في التعليم

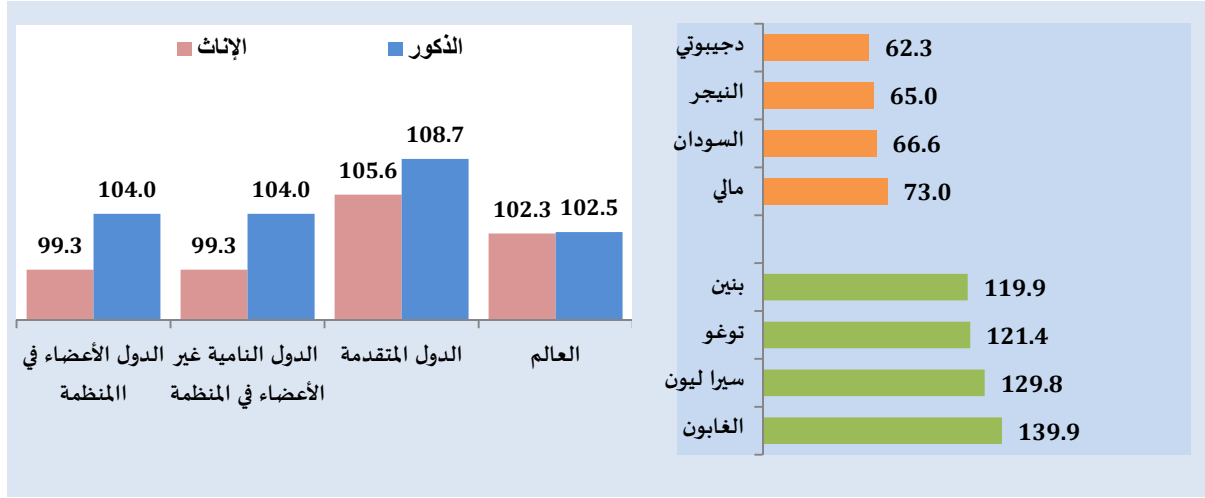
يصف هذا القسم الفرعي اتجاهات الالتحاق بالمدارس في جميع مراحل التعليم بهدف تقييم نطاق الخدمات التعليمية والحصول عليها من منظور المساواة بين الجنسين. فمعدل القيد الإجمالي يشير إلى قدرة النظام التعليمي على قبول الطلاب من مجموعات عمرية معينة، ويستخدم لتوفير مؤشر موحد وقابل للمقارنة للمشاركة في مختلف مراحل النظام التعليمي. ويعكس معدل القيد الإجمالي بشكل أكثر تحديداً إجمالي عدد الطلاب، بغض النظر عن أعمارهم، المقيدين في مرحلة تعليمية محددة معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان في سن المدارس الرسمي الذين تتوفر فيهم شروط القيد في هذه المرحلة التعليمية المعينة في عام دراسي محدد - باستثناء المرحلة الجامعية حيث تكون الفئة العمرية المستخدمة من السكان هي تلك التي تزيد خمس سنوات من تاريخ مغادرة المدرسة الثانوية. وحيث يحسب معدل القيد الإجمالي بغض النظر عن العمر، يمكن أن يتجاوز 100٪، ما يدل على المقيدين ممن تزيد أعمارهم أو تقل عن سن القيد.

يبين الشكل 3-3 معدل القيد الإجمالي في التعليم ما قبل الابتدائي خلال الفترة 2010-2015 في جميع أنحاء العالم. وخلال هذه الفترة، بلغ متوسط معدل القيد الإجمالي للذكور والإناث من سكان الدول الأعضاء في المنظمة 36.7٪ و37.7٪ على التوالي، في مقابل المعدل العالمي الذي يزيد عن 61.5٪ لكل من الذكور والإناث من السكان. كما يتأخر متوسط المنظمة للسكان من الذكور والإناث عن متوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة الذي تجاوز 62٪ (الشكل 3-3، يسار). وعموماً، تشير أرقام معدل القيد الإجمالي لمجموعة المنظمة في التعليم ما قبل الابتدائي إلى عدم وجود فرق كبير (أي تفاوت بين الجنسين) بين الذكور والإناث، إلا أنها تقل بكثير عن المتوسط العالمي ما يؤكد انخفاض اهتمام الآباء بالتعليم ما قبل الابتدائي لكل من أبنائهم وبناتهم.

من حيث أداء كل بلد على حدة في مجموعة المنظمة، بلغ معدل القيد الإجمالي للإناث في التعليم ما قبل الابتدائي في سورينام، وغيانا، والإمارات العربية المتحدة أكثر من 90٪. على الجانب الآخر، لم يقيد سوى جزء صغير من الإناث في التعليم ما قبل الابتدائي في مالي (4٪)، وموريتانيا (3.8٪) واليمن (1.3٪)، وتشاد (0.8٪) (الشكل 3-3، يمين).



**شكل 3-3: معدلات القيد الإجمالي في التعليم ما قبل الابتدائي (%) (يسار)، ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى في القيد الإجمالي للإناث في التعليم ما قبل الابتدائي (%) (يمين)، 2010-2015**

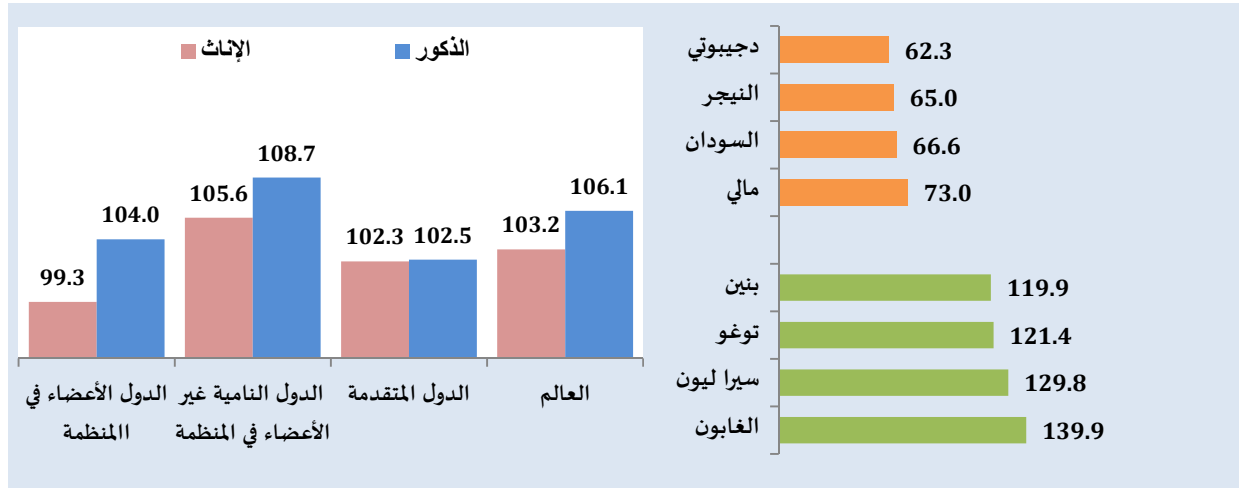


المصدر: اليونسكو، مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

يبين الشكل 3-4 معدل القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي خلال فترات 2010-2015 في جميع أنحاء العالم. خلال هذه الفترة، بلغ متوسط معدل القيد الإجمالي للذكور في الدول الأعضاء في المنظمة 104.0٪، في حين بلغ المعدل العالمي 106.1٪. من ناحية أخرى، كان متوسط مجموعة المنظمة للإناث 99.3٪ وهو أقل من متوسط المنظمة للذكور (104.0٪)، فضلاً عن المتوسط العالمي (103.2٪) للإناث (الشكل 3-4، يسار). وتشير أرقام معدل القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي بوضوح إلى أن الإناث في وضع غير مؤاتٍ ومتأخرات عن أقرانهن الذكور في الدول الأعضاء في المنظمة. علاوة على ذلك، مقارنة مع المتوسط العالمي، سجلت الإناث في الدول الأعضاء في المنظمة معدل قيد إجمالي أقل في التعليم الابتدائي.

من حيث أداء كل بلد على حدة في مجموعة المنظمة، سجلت الغابون (139.9٪)، و سيراليون (129.8٪) وتوغو (121.4٪)، وبنين (119.9٪) أعلى معدل قيد إجمالي للإناث في التعليم الابتدائي. في المقابل، سجلت مالي (73٪)، والسودان (66.6٪) والنيجر (65٪)، وجيبوتي (62.3٪) أدنى معدل قيد إجمالي للإناث في التعليم الابتدائي (الشكل 3-4، يمين).

**شكل 3-4: معدلات القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي (%) (يسار)، ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى في القيد الإجمالي للإناث في التعليم الابتدائي (%) (يمين)، 2010-2015**

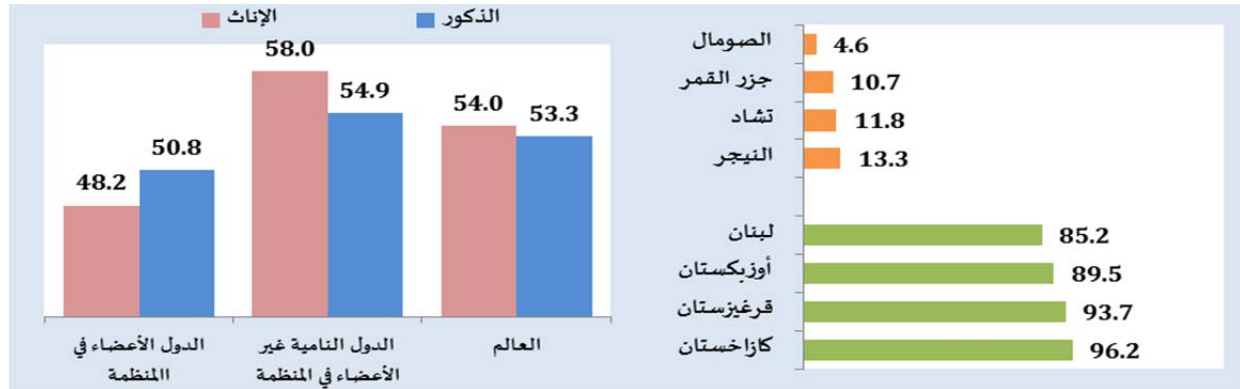


المصدر: اليونسكو، مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء 2014

يعرض الشكل 3-5 صافي معدل الحضور في المدارس الثانوية للذكور والإناث خلال الفترة 2010-2015. ووفقاً لهذا، سجلت الدول الأعضاء في المنظمة متوسط صافي معدل حضور يبلغ 50.8٪ وهو متوسط يقترب من المتوسط العالمي البالغ 53.3٪ للذكور، في حين كان صافي معدل حضور الإناث في التعليم الثانوي 48.2٪ في مجموعة المنظمة بينما بلغ المعدل العالمي 54.0٪. يبين الشكل 3-5 (يسار) أنه بالمقارنة مع الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والمتوسط العالمي، كان صافي معدل حضور الإناث في التعليم الثانوي في مجموعة المنظمة فقط أقل مقارنة مع الذكور. لذلك، تعتبر الإناث في مجموعة المنظمة فئة محرومة من حيث صافي معدل الحضور في التعليم الثانوي. على مستوى كل بلد على حدة ضمن مجموعة المنظمة، حققت كازاخستان (96.2٪) أعلى صافي معدل حضور للإناث في حين سجلت الصومال (4.6٪) أدنى صافي معدل حضور للإناث (الشكل 3-5، يمين).<sup>2</sup>

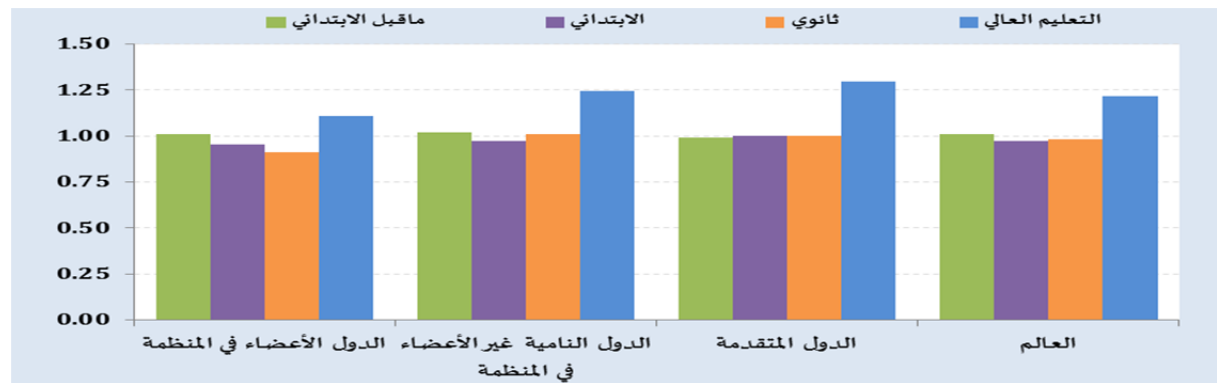
يقيس مؤشر التكافؤ بين الجنسين في نسبة القيد الإجمالي التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المشاركة في التعليم و/أو فرص التعلم المتاحة للإناث مقابل تلك المتوفرة للذكور على أساس نسب القيد الإجمالي. ويشير تقدير 1 في مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى المساواة بين الإناث والذكور، في حين يشير تقدير أقل من 1 بشكل عام إلى وجود تباين لصالح الذكور والتقدير أكبر من 1 إلى وجود تباين لصالح الإناث.

**شكل 3-5: صافي معدل الحضور في التعليم الثانوي (%) (يسار)، ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى في صافي معدل الحضور للإناث في التعليم الثانوي (%) (يمين)، 2010-2015**



المصدر: اليونيسف، وضع الأطفال في العالم 2015

**شكل 3-6: مؤشر التكافؤ بين الجنسين في نسبة القيد الإجمالي 2010-2015**



المصدر: اليونيسف، وضع الأطفال في العالم 2015

ملاحظة: يقيس مؤشر التكافؤ بين الجنسين التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المشاركة في التعليم و/أو فرص التعلم المتاحة للفتيات مقابل تلك المتوفرة للذكور

<sup>2</sup> بسبب عدم اكتمال تصنيف مجموعة بيانات معدل القيد الإجمالي للجنسين في التعليم الثانوي، تستخدم مجموعة بيانات معدل صافي الحضور.

يعرض الشكل 3-6 درجات مؤشر التكافؤ بين الجنسين (على أساس نسبة القيد الإجمالي) في جميع مراحل التعليم (ما قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي، والجامعي) لأربع مجموعات من الدول. وفقاً لمجموعة بيانات اليونسيف 2015، حققت مجموعة المنظمة درجة 1 على المؤشر في التعليم ما قبل الابتدائي، ما يشير إلى عدم وجود تفاوت كبير بين الجنسين. ومع ذلك، ينخفض التقدير في مؤشر التكافؤ بين الجنسين للتعليم الابتدائي والثانوي إلى 0.96 و0.91 على التوالي، ما يعني وجود تفاوت بسيط لصالح الذكور. من جهة أخرى، في التعليم الجامعي، كما هو الحال في مجموعات الدول الأخرى، تجاوز تقدير مجموعة المنظمة على مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1، ما يشير إلى وضع أفضل للإناث مقارنة بالذكور. لذلك، يتركز التفاوت بين الجنسين من حيث المشاركة في التعليم في مجموعة المنظمة بشكل أكبر في التعليم الابتدائي والثانوي.

### 3.1.3 إتمام التعليم والتقدم فيه

نظر القسم الفرعي السابق في معدلات المشاركة في التعليم باستخدام نسب القيد من منظور المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، ليس القيد في مدرسة سوى الخطوة الأولى في الحياة التعليمية. فالبقاء في المدارس، والوصول إلى الصف الأخير في التعليم، بل والأهم التخرج بنجاح من المؤسسة التعليمية هي خطوات أخرى مهمة في الحياة التعليمية. ويمكن خلال هذه العملية الطويلة أن يتسع التفاوت بين الذكور والإناث لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية في الدول. في هذا السياق، من المهم دراسة مؤشرات إتمام التعليم والتقدم فيه من منظور المساواة بين الجنسين.

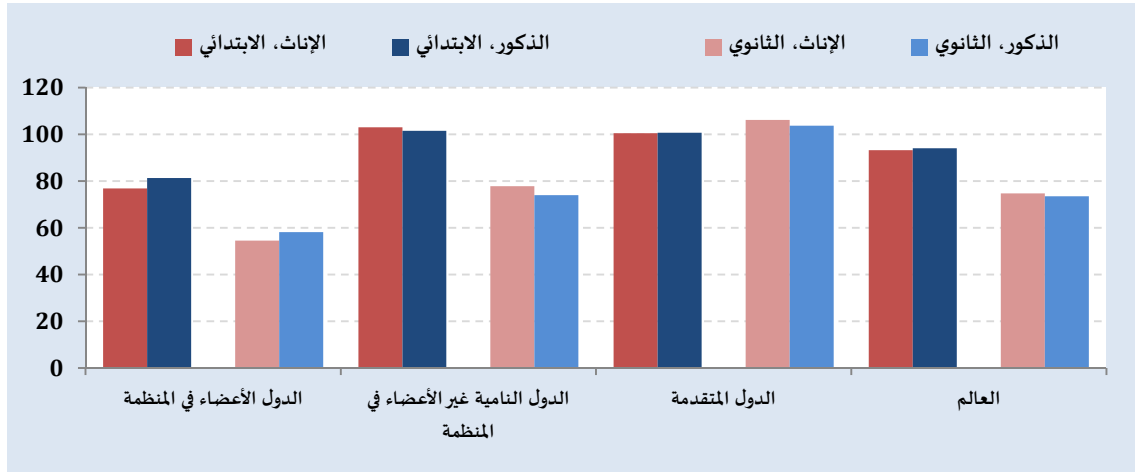
#### 1.3.1.3 إتمام التعليم والبقاء فيه

يشير معدل إتمام التعليم إلى عدد الطلاب الإجمالي الذين أتموا (أو تخرجوا) من السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي أو الثانوي، بغض النظر عن السن، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان في سن التخرج الرسمي.

يعرض الشكل 3-7 معدلات إتمام التعليم لمجموعات دول مختلفة في عام 2014 لكل من الذكور والإناث. في التعليم الابتدائي، يبلغ معدل إتمام التعليم العالمي 94.0٪ للذكور و93.2٪ للإناث. أما متوسط معدل إتمام التعليم في مجموعة المنظمة فيبلغ حوالي 81.3٪ للذكور و76.8٪ للإناث في عام 2014. من ناحية أخرى، بلغ متوسط إتمام التعليم في الدول المتقدمة 100.7٪ للذكور و100.5٪ للإناث.

من حيث معدلات إتمام التعليم الثانوي، يعتبر وضع الإناث في دول المنظمة أفضل، حيث يزيد متوسط نسبة إتمامهم بمقدار 43.7 نقطة مئوية عن الذكور. وتعتبر متوسط المنظمة للذكور (58.2٪) والإناث (54.5٪) أدنى من متوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة البالغ 74.0٪ للذكور و77.8٪ للإناث. بينما حققت الدول المتقدمة نسبة إتمام للتعليم الثانوي 106.1٪ للإناث و103.7٪ للذكور عام 2014.

شكل 3-7: معدل إتمام التعليم الابتدائي والثانوي (%، 2014)

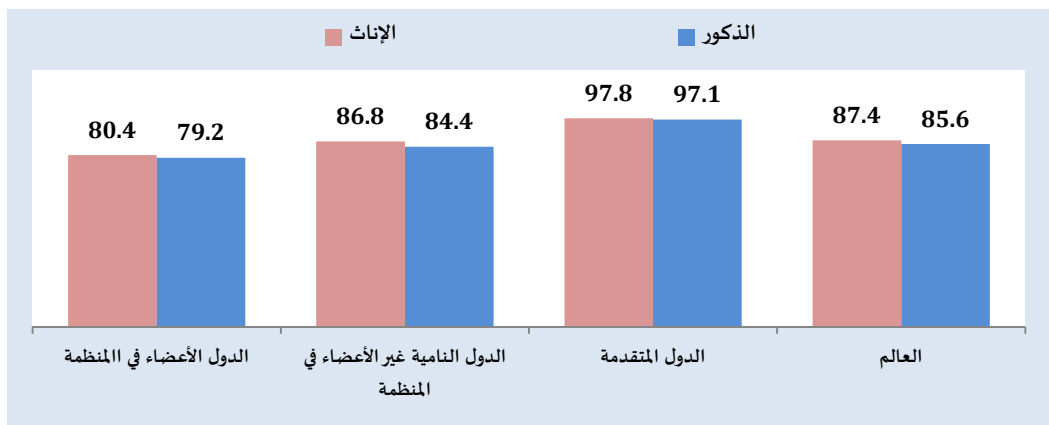


المصدر: اليونسكو، مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

بشكل عام، يشير الشكل 3.7 إلى معدلات المنظمة في التعليم الابتدائي والثانوي هي أدنى من معدلات مجموعات الدول الأخرى كلها. ويظل التفاوت بين الجنسين الحالي مشكلة تتطلب معالجة من واضعي السياسات. معدل البقاء في التعليم مؤشر يدل على نسبة الأطفال الملتحقين بالصف الأول الابتدائي الذين يصلون في النهاية إلى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية، ويستخدم كمؤشر لتقييم التقدم في التعليم.

يعرض الشكل 3-8 معدلات البقاء في التعليم لمجموعات مختلفة من الدول في عام 2013 بالنسبة للذكور والإناث. ويقدر المعدل العالمي للبقاء في التعليم بنسبة 85.6٪ للذكور و87.4٪ للإناث. وفي المتوسط، سجلت الدول الأعضاء في المنظمة معدل بقاء في التعليم يبلغ 79.2٪ للذكور و80.4٪ للإناث، ما يتخطى متوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والمتوسط العالمي. ومتوسط البقاء في التعليم أعلى قليلاً في الدول النامية غير التابعة للمنظمة أيضاً، تجاوزت النسبة المئوية لمعدل البقاء لسنة الأخيرة في التعليم الإبتدائي 97% لكل من الذكور والإناث. وتعكس معدلات البقاء في التعليم المنخفضة نسبياً في الدول الأعضاء في المنظمة، مشاكل مرتبطة بالتزام الطلاب وأسرهم بالاستمرار في التعليم. لذا، يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة بذل المزيد من الجهود لتحسين معدل البقاء في التعليم. وفي الوقت نفسه، لا بد من تنسيق هذه الجهود بعناية من حيث المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز معدلات بقاء كل من الذكور والإناث في التعليم بطريقة متوازنة.

شكل 3-8: معدل البقاء في التعليم الإبتدائي حتى الصف الأخير (%، 2013)



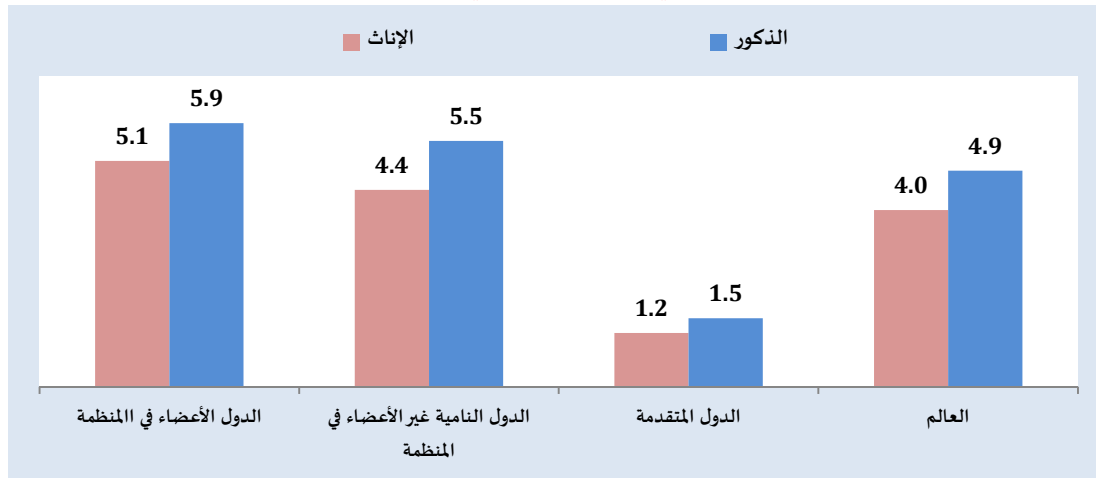
المصدر: اليونسكو، مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

## 2.3.1.3 الإعادة (الرسوب)

معدل الإعادة هو نسبة الطلاب من فئة عمرية واحدة المسجلين في صف معين في عام دراسي معين ممن يدرسون في الصف نفسه في العام الدراسي التالي. ويقيس هذا المعدل ببساطة ظاهرة الطلاب الذين يعيدون السنة الدراسية، وتأثير هذا على الكفاءة الداخلية للنظم التعليمية. ويعتبر هذا أحد المؤشرات الرئيسية لتحليل وتوقع تدفقات الطلاب من صف إلى الصف التالي ضمن أي دورة تعليمية. ومن منظور المساواة بين الجنسين، يمكن أن تؤدي مواقف الآباء تجاه الأولاد البنات، ومواقف المعلمين في المدارس، والقوانين الثقافية في السياقات المحلية إلى اختلافات كبيرة في معدلات الإعادة بين الذكور والإناث.

يعرض الشكل 3-9 معدلات الإعادة في التعليم الابتدائي في مجموعات دول مختلفة في عام 2013 لكل من الذكور والإناث. يقدر معدل الإعادة العالمي في التعليم الابتدائي بنحو 4.9٪ للذكور و4٪ للإناث. بينما بلغ متوسط الإعادة في مجموعة المنظمة 5.9٪ للذكور و5.1٪ للإناث في عام 2013. من ناحية أخرى، نجحت مجموعة المنظمة مع مرور الوقت في خفض معدل الإعادة من 7.4٪ في عام 2008 إلى 5.3٪ (للجنسين) في عام 2013. وينبع هذا الاتجاه نحو الانخفاض في دول مجموعة المنظمة، طوال العقد الماضي أساساً إلى تحسين نظام التعليم نتيجة رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس وزيادة عدد بدائل التعلم عن بعد. وتشير الأرقام إلى أنه يتعين على مجموعة المنظمة تحقيق مزيد من التقدم من أجل خفض معدلات الإعادة إلى مستوى الدول المتقدمة (1.2٪ للإناث و1.5٪ للذكور). كما تحتاج دول المنظمة إلى متابعة هذه السياسات من خلال أخذ أوجه التفاوت بين الجنسين في الاعتبار.

شكل 3-9: معدل الإعادة في التعليم الابتدائي (كل الصفوف) (%). 2013



المصدر: اليونسكو، مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

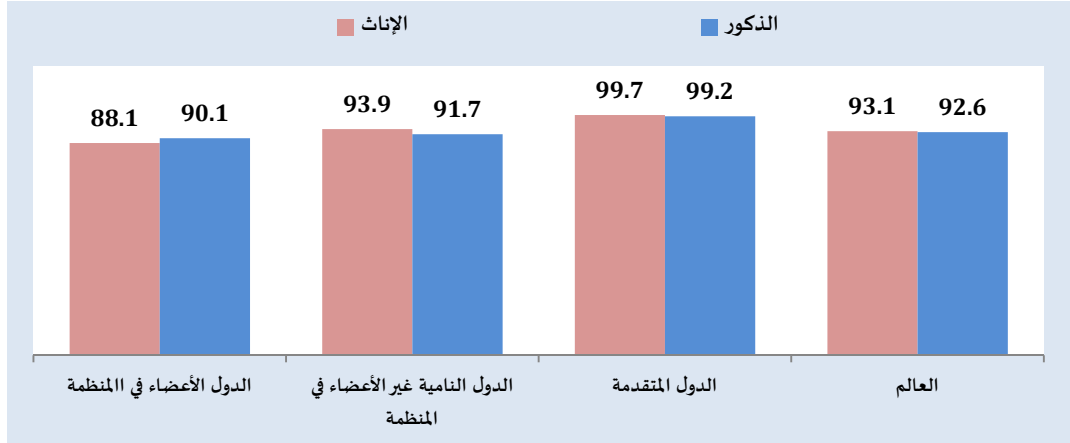
## 3.3.1.3 الانتقال

معدل الانتقال هو عدد الداخلين الجدد إلى الصف الأول من التعليم الثانوي في سنة معينة، معبراً عنه كنسبة مئوية من عدد الطلاب المقيدين في الصف الأخير من التعليم الابتدائي في العام السابق. وتكمن أهميته القوي في تقييم مدى انتقال الطلاب والطالبات من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية. وبسبب الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تواجه الطالبات في بعض الدول صعوبات لبدء التعليم الثانوي بعد الانتهاء من التعليم الابتدائي.

يبين الشكل 3-10 معدلات الانتقال لمجموعات دول مختلفة في عام 2013 لكل من الذكور والإناث. كان معدل الانتقال العالمي نحو 92.6٪ للذكور و93.1٪ للإناث. وقد زاد معدل الانتقال في الدول الأعضاء في المنظمة من 84.5٪ في 2008

إلى 88.5٪ في عام 2013 لكلا الجنسين . وبلغ متوسط مجموعة المنظمة كما في 2013 بما قدره 90.41٪ للذكور و88.1٪ للإناث حيث يتخلف الرقمان عن متوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (للذكور والإناث) فضلاً عن المتوسط العالمي (للذكور والإناث). أما في الدول المتقدمة، فيبلغ معدل الانتقال ذروته ليصل إلى 99٪ لكلا الجنسين. في هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة وضع سياسات مزدوجة بهدف زيادة معدل الانتقال بشكل عام والقضاء على التفاوت القائم بين الجنسين بمقدار نحو نقطتان مئويتان (2).

### شكل 3-10: معدل الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي (%، 2013)



المصدر: اليونسكو، مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

## 2.3 الصحة

الصحة عامل حاسم يؤثر مباشرة على رفاه الأفراد، والأسرة، والمجتمعات. فالأصحاء يساهمون في التقدم الاقتصادي بدرجة أكبر لأنهم يعيشون أطول ويظلون أكثر إنتاجية. وتؤثر عدة عوامل مختلفة على الحالة الصحية وقدرة الدولة على توفير الخدمات الصحية الجيدة لشعبها. على سبيل المثال، قد تحسن الاستثمارات في قطاعات النقل والاتصالات فرص الحصول على الخدمات الصحية. وتؤدي وزارات الصحة دورًا رئيسيًا في توفير الخدمات الصحية؛ إلا أن الوكالات الحكومية، والمؤسسات المانحة، والمنظمات الغير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني تسهم كذلك في الأداء العام للقطاع الصحي. وقد اكتسبت مسألة الصحة على مدى العقود الأخيرة أهمية أكبر كمحرك رئيسي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، أصبحت المؤشرات الصحية جزءًا لا يتجزأ من العديد من مؤشرات التنمية.

ينظر هذا القسم في مؤشرات صحية مختارة من منظور المساواة بين الجنسين من خلال إجراء مقارنات بين الذكور والإناث كلما أمكن هذا. كما يشير إلى المؤشرات الصحية التي تؤثر بشكل مباشر على الحالة الصحية للمرأة من الحمل وحتى الولادة.

### 1.2.3 العمر المتوقع عند الولادة

العمر المتوقع عند الولادة مؤشر مهم على الوضع الصحي العام لشعب أي دولة وجودة الرعاية الصحية التي يتلقاها. ويعرف بأنه متوسط عدد السنوات التي يتوقع لمولود أن يعيشها إذا ظلت الظروف الصحية والمعيشية في وقت الولادة على حالها. وبشكل عام، يحدد العمر المتوقع عند الولادة في أي دولة من خلال مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل وضع الفقر وسوء التغذية، والحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وتوافر خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتغطية التحصين.

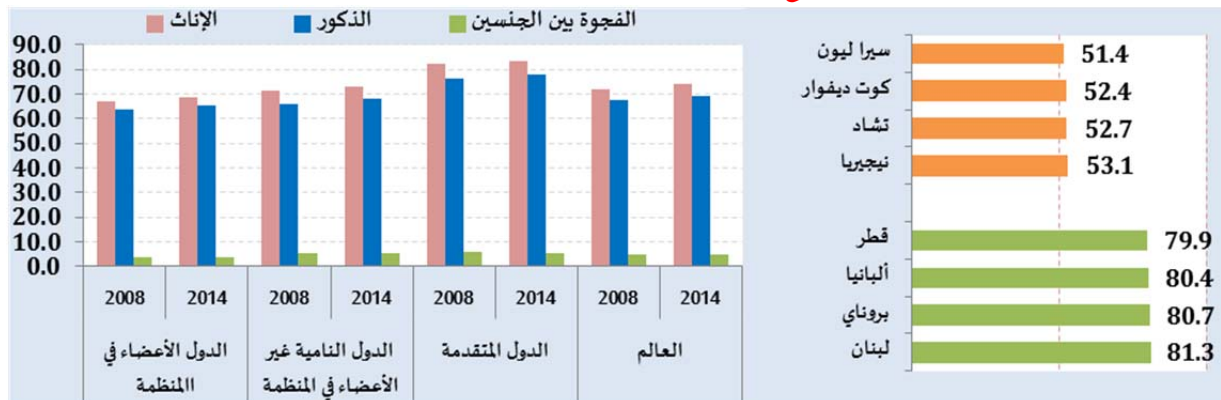
يعرض الشكل 3-11 (يسار) معدلات العمر المتوقع في 2008 و2014 للذكور والإناث في جميع أنحاء العالم. ويشير النظر في العمر المتوقع باستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس إلى ما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة في خدمات الرعاية الصحية المتاحة للرجل والمرأة. وقد شهدت مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة في المتوسط تحسناً في العمر المتوقع عند الولادة بين عامي 2008 و2014 حيث ارتفع العمر المتوقع للذكور عند الولادة من 63.5 سنة في 2008 إلى 65.2 سنة في عام 2014. وفي الفترة نفسها، ارتفع العمر المتوقع للإناث عند الولادة من 67.0 في 2008 إلى 68.9 في عام 2014. وخلال هذه الفترة، زادت الفجوة بين الجنسين في العمر المتوقع عند الولادة من 3.45 سنة إلى 3.7 سنة مما يشير إلى تدهور طفيف، لا سيما وأن الفجوة العالمية بين الجنسين في العمر المتوقع عند الولادة ظلت 4.8 سنة في الفترة ذاتها في حين تمكنت الدول المتقدمة من تقليل هذه الفجوة من 5.9 سنة إلى 5.4 سنة. وقد ارتفع العمر المتوقع للإناث في العالم إلى 73.9 عامًا في عام 2014، وهو أعلى بمقدار 5 سنوات عن متوسط مجموعة المنظمة. من ناحية أخرى، يعيش الذكور في دول المنظمة في المتوسط 43.9 سنوات أقل من المتوسط العالمي و12.6 سنة أقل من نظرائهم في الدول المتقدمة في عام 2014. وقد ظل الفرق في العمر المتوقع عند الولادة للإناث بين الدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة كما هو تقريباً (حوالي 10 سنوات) خلال الفترة قيد النظر.

نجحت العديد من الدول النامية، بما فيها الدول الأعضاء في المنظمة، في زيادة العمر المتوقع عند الولادة فيها بسبب تنفيذ نظم رعاية صحية أكثر كفاءة وفعالية وتحسين مستويات المعيشة. إلا أنه مع مواصلة الدول المتقدمة تحسين مستوى معيشتها، لم تضيق الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

على المستوى القطري لكل دولة في المنظمة، وكما في 2014، سُجل أعلى معدل عمر متوقع للإناث في لبنان (81.3 سنة)، يليه بروناي (80.7 سنة) وألبانيا (80.4 سنة). وعلى الجانب الآخر من الطيف، بلغ العمر المتوقع للمرأة في سيراليون 51.4 عامًا فقط (الشكل 3-11، يمين).

عمومًا، على الرغم من أن العمر المتوقع عند الولادة لكل من الذكور والإناث في الدول الأعضاء في المنظمة زاد مع مرور الوقت، ما يزال متأخرًا عن العمر المتوقع عند الولادة في الدول المتقدمة. ومن الواضح أيضًا أن العمر المتوقع عند الولادة في الدول الأعضاء في المنظمة لم يرتفع بشكل متساوٍ لكل من الذكور والإناث ما يمثل عائقًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين.

**شكل 3-11: العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) (يسار)، ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى في العمر المتوقع عند الولادة للإناث (بالسنوات) (يمين)**



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية

ملاحظة: الفجوة بين الجنسين = العمر المتوقع للإناث - العمر المتوقع للذكور

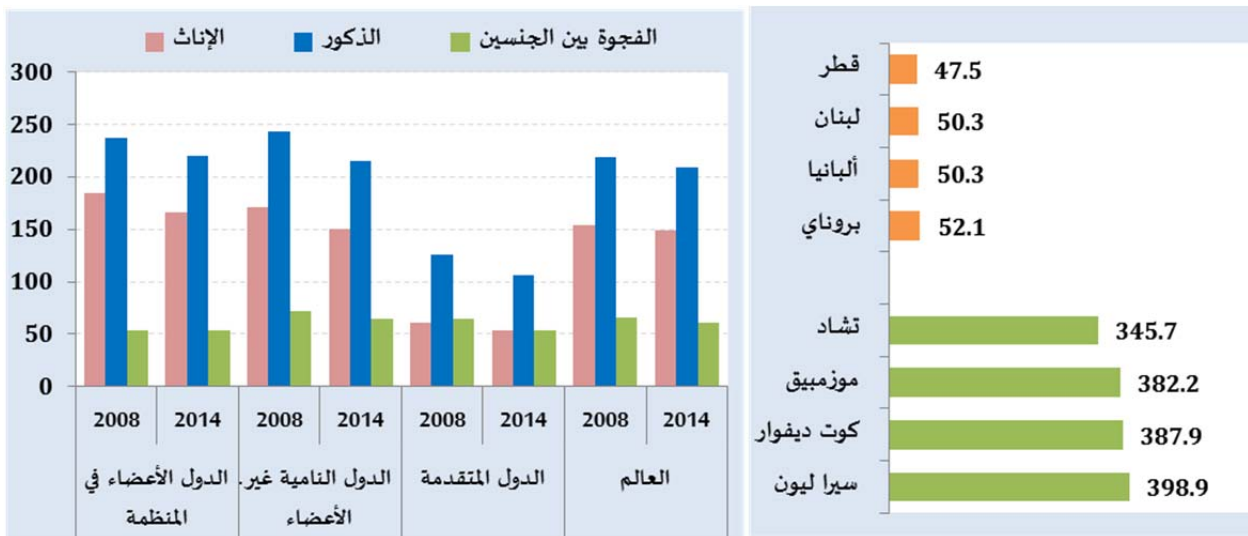
### 2.2.3 وفيات البالغين

معدل وفيات البالغين هو احتمال الوفاة بين سن 15 و60 سنة لكل 1.000 من السكان، ويعتبر واحدًا من أكثر المقاييس المشتركة لتقييم الوضع الصحي في أي دولة. ويعتبر النظر في معدلات وفيات البالغين للذكور والإناث في عام 2008 و عام 2014 لمجموعات الدول مفيدًا لفهم مستوى التقدم الصحي الذي حققته هذه المجموعات.

كما هو مبين في الشكل 3-12، انخفض المعدل العالمي لوفيات البالغين من الذكور من 219 حالة وفاة لكل 1.000 من السكان عام 2008 إلى 210 عام 2014. كما انخفض المعدل العالمي لوفيات الإناث البالغين من 154 إلى 149 في الفترة ذاتها. وفي مجموعة المنظمة، نرى أن معدلات وفيات البالغين أخذت في التناقص. فبين عامي 2008 و2014، انخفضت للذكور من 238 إلى 220 وللإناث من 184 إلى 166. إلا أن الفجوة بين الجنسين من حيث معدلات وفيات البالغين في مجموعة المنظمة بقيت 54، ما يجعل من الصعب القول أن هناك تحسنًا كبيرًا في الحد من التفاوت بين الجنسين من حيث معدل وفيات البالغين بين عامي 2008 و2014. إلا أن الفجوة العالمية بين الجنسين من حيث معدلات وفيات البالغين انخفضت من 65 إلى 60 كما انخفضت الفجوة بين الجنسين من 65 إلى 53 في الدول المتقدمة. وفي الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة انخفضت الفجوة بين الجنسين من حيث معدلات وفيات البالغين من 72 إلى 65 في الفترة نفسها. وضمن مجموعة المنظمة، سجلت قطر أدنى معدل لوفيات البالغين (47.5) في حين كانت تشاد الأعلى (345.7).

عمومًا، تحسن وضع وفيات البالغين في الدول الأعضاء في المنظمة وأظهر اتجاهًا نحو الانخفاض خلال الفترة 2008-2014. ومع ذلك، لم يكن التحسن كافيًا للحاق بالمتوسط العالمي. كما أن المعدل لم يتحسن بطريقة تحد من التفاوت بين الذكور والإناث. وبالتالي، ينبغي على صناع السياسات في الدول الأعضاء في المنظمة الاستثمار في الخدمات الصحية ليس فقط بهدف الحد من معدل وفيات البالغين العام ولكن أيضًا للقضاء على التفاوت بين الجنسين من حيث معدل وفيات البالغين من أجل إيجاد مجتمعات أكثر مساواة.

شكل 3-12: معدل وفيات البالغين (لكل 1.000 بالغ) (يسار). ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى في معدل وفيات البالغات (لكل 1.000 بالغة) (يمين)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، الفجوة بين الجنسين هي الفارق بين معدل وفيات البالغين للذكور والإناث



## 3.2.3 الخصوبة

معدل الخصوبة هو إجمالي عدد المواليد لكل امرأة خلال عمرها. وتعتبر الخصوبة المرتفعة محركاً رئيسياً للنمو السكاني في أي دولة. فبينما تعاني الدول النامية من ارتفاع معدلات الخصوبة بما يترتب عليها، من بين جملة أمور، من تكاليف رعاية صحية مرتفعة، ونمو سكاني مرتفع، وضغط على نظام التعليم، تحاول الدول المتقدمة إيجاد سبل لوقف شيخوخة سكانها بسبب انخفاض معدلات الخصوبة.

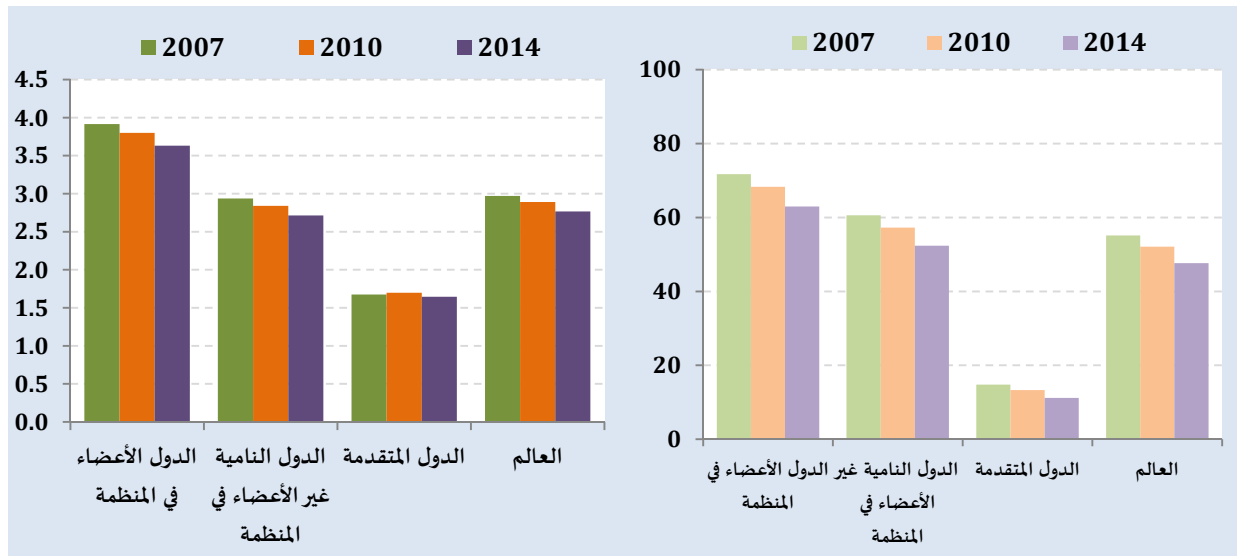
على الرغم من أن متوسط معدل الخصوبة في دول المنظمة انخفض من 3.91 في 2007 إلى 3.63 في عام 2014، سجلت مجموعة المنظمة أعلى معدل خصوبة خلال هذه الفترة (الشكل 3-13، يسار). وانخفض متوسط معدل الخصوبة العالمي في الفترة ذاتها من 2.97 إلى 2.77، وكذلك متوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة من 2.94 إلى 2.71. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات في الدول المتقدمة لزيادة معدل الخصوبة، لم تتمكن من تحقيق سوى زيادة من 1.68 في 2007 إلى 1.70 في 2014. ومع هذا انخفضت بين عام 2010 و 2014 من 1.70 إلى 1.65.

مؤشر رئيسي آخر مرتبط بمعدلات الخصوبة هو معدل خصوبة المراهقات الذي يشير إلى عدد الفتيات بين سن 15 إلى 19 سنة اللواتي يلدن كل عام. وتعيش غالبية هؤلاء الأمهات المراهقات (أكثر من 90٪) في الدول النامية (سيسرك، 2013). كما أن حوالي 11٪ من مجموع الولادات السنوية في جميع أنحاء العالم تكون من أمهات مراهقات. إلا أن كون الفتاة أمًا ما بين 15 إلى 19 عامًا يتسبب في مخاطر سواء بالنسبة لصحة الرضيع أو الأم. وبعبارة أخرى، المراهقات أكثر احتمالاً للتعرض لمضاعفات أثناء الحمل والولادة، ما يعرض الأمهات والأطفال على حد سواء لخطر الوفاة بشكل أكبر (سيسرك، 2013).

يظهر الشكل 3-13 (يمين) المعدل العالمي لخصوبة المراهقات عبر مجموعات دول مختلفة. وقد انخفض معدل خصوبة المراهقات العالمي من 55.1 في 2007 إلى 47.6 في عام 2014 (كعدد الولادات لكل 1,000 فتاة بين 15-19 سنة). في الفترة نفسها، انخفض معدل خصوبة المراهقات في مجموعة المنظمة من 71.7 إلى 63، إلا أنه ظل أعلى من المتوسط العالمي البالغ 47.6 في عام 2014. وتوجد فوارق هامة بين الدول الأعضاء في المنظمة، حيث سجلت أعلى معدلات خصوبة للمراهقات في النيجر بعدد 203.6 (لكل 1,000 امرأة) في حين كان المعدل الأدنى من نصيب ليبيا بمقدار 6.2 (لكل 1,000 امرأة) في عام 2014.

عمومًا، يبدو أن المرأة في الدول النامية، بما في ذلك أعضاء المنظمة، تترجح تحت ضغط خصوبة مرتفعة يحول دون أن تستثمر في تطوير ذاتها ويؤدي إلى مشاكل صحية في فترة ما قبل الولادة وما بعدها سواء بالنسبة للأمهات أو المواليد الجدد. ونظرًا لهذا الوضع، ينبغي على واضعي السياسات في الدول الأعضاء في المنظمة بذل المزيد من الجهود للحد من معدلات الخصوبة، وخاصة بين المراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-19 سنة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحصول على أمهات وأطفال أصحاء.

شكل 3-13: معدل الخصوبة الإجمالي (عدد المواليد لكل امرأة) (يسار)، ومعدل خصوبة المراهقات (عدد الولادات لكل 1.000 امرأة 15-19 سنة) (يمين)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية

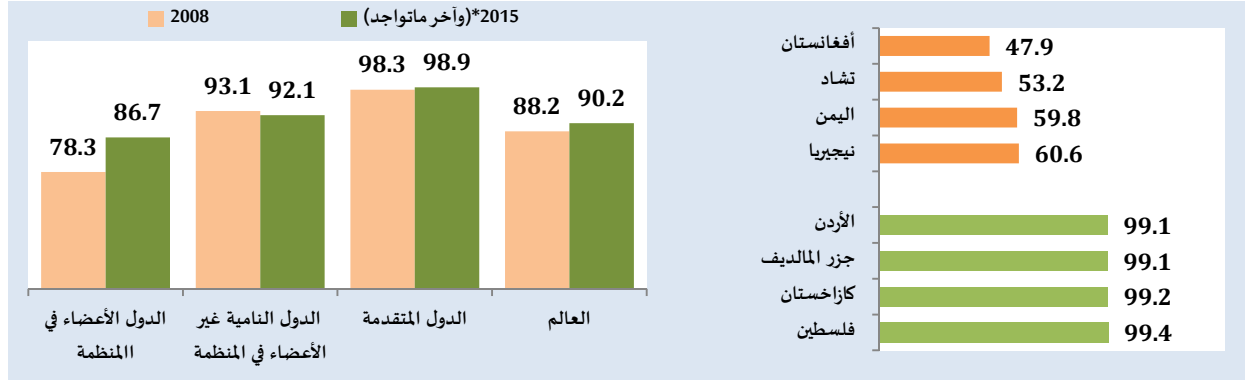
### 3.2.4 الرعاية قبل الولادة (رعاية الحوامل)

وفقاً لتقديرات اليونيسف (2009)، ينجم نحو نصف مليون من وفيات الأمهات ونحو أربعة ملايين من وفيات حديثي الولادة عن عدم توفر الرعاية الصحية الجيدة قبل الولادة، وولادة آمنة ونظيفة، ورعاية ما بعد الولادة للأم والطفل. ويمكن تجنب معظم هذه الوفيات من خلال ضمان الرعاية المناسبة والمشورة قبل الحمل وبعده، وفي وقت الولادة وبعدها.

تعتبر رعاية ما قبل الولادة وتقديم المشورة المدخل إلى نظام الرعاية الصحية الرسمي، وتوفر قاعدة راسخة لمراقبة وتحسين صحة الأم والطفل من خلال تحديد ومنع / السيطرة على مضاعفات ما قبل الولادة في مرحلة مبكرة. وتشمل حزمة الرعاية الصحية هذه تسجيل التاريخ الطبي، وتقييم الاحتياجات الفردية، وتقديم المشورة والتوجيه بشأن الحمل والولادة، وإجراء اختبارات الفحص، والتثقيف بشأن الرعاية الذاتية خلال فترة الحمل، وتحديد الظروف الضارة على الصحة أثناء الحمل، والإدارة المباشرة والإحالة إذا لزم الأمر (شراكة صحة الأم والوليد والطفل، 2006).

يبين الشكل 3-14، الذي يعرض تغطية رعاية ما قبل الولادة بين عامي 2008 و2015، ارتفاع متوسط معدل تغطية رعاية ما قبل الولادة على المستوى العالمي من 88.2٪ في 2008 إلى 90.2٪ في عام 2015. وخلال هذه الفترة، وعلى الرغم من أن الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة شهدت انخفاض طفيف من 93.1٪ إلى 92.1٪، شهدت مجموعة المنظمة زيادة في متوسط معدل رعاية ما قبل الولادة من 78.3٪ إلى 86.7٪. بعبارة أخرى، تلقى متوسط 86.7٪ من الحوامل في الدول الأعضاء في المنظمة شكلاً أو آخر من أشكال رعاية ما قبل الولادة في عام 2015. إلا أنه بالمقارنة مع متوسط 98.9٪ في الدول المتقدمة، يبدو أن على الدول الأعضاء في المنظمة النظر في ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. وعلى المستوى القطري الفردي للمنظمة، تلقت أكثر من 99٪ من النساء الحوامل في فلسطين وكازاخستان والمالديف والأردن رعاية ما قبل الولادة في عام 2014، في حين قُدر هذا المعدل بحوالي 47.9٪ فقط في أفغانستان (الشكل 3-14، يمين).

شكل 3-14: نسبة الحوامل اللواتي تلقين رعاية ما قبل الولادة (%) (يسار)، ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى (%) (يمين)



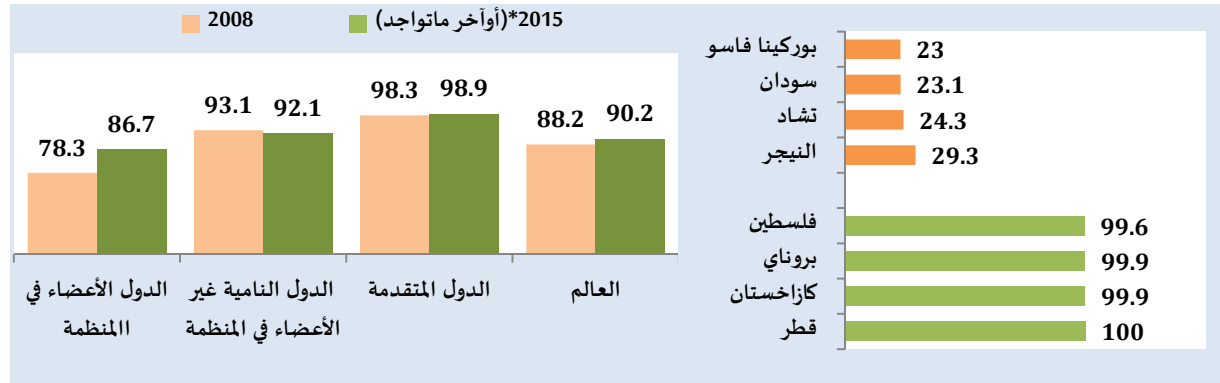
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية

### 5.2.3 الولادات تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة

تعتبر الرعاية والمساعدة الصحية الماهرة وقت الولادة حرجة للغاية للبقاء الصحي لكل من الأم والطفل. وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية في تقرير شراكة صحة الأم والوليد والطفل (2010)، يعتبر الافتقار إلى الرعاية الصحية المناسبة أثناء الحمل والولادة السبب الرئيسي لحوالي مليوني حالة وفاة للأمهات وحديثي الولادة كل عام. ويمكن الحيلولة دون حدوث معظم هذه الوفيات من خلال توفير مساعدة أخصائيين صحيين مهرة، أي طبيب أو ممرضة أو قابلة، أثناء الولادة. وفي هذا الصدد، يجب على السلطات المعنية تثقيف الحوامل وتشجيعهن على الولادة في وجود أخصائيين صحيين مهرة وتسهيل ذلك لهن. كما ينبغي منح هؤلاء الأخصائيين الصحيين المهرة بيئة تمكينية داعمة من خلال توفير التدريب اللازم، والإمداد بالأدوية الأساسية والمعدات الطبية اللازمة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2002).

يعرض الشكل 3-15 الولادات التي جرت بوجود أخصائيين صحيين مهرة عبر مجموعات الدول بين عامي 2008 و2015. ومن الملاحظ أنه المتوسط العالمي انخفض بشكل طفيف من 87.4٪ إلى 81.6٪ في هذه الفترة. وبشكل مشابه، سجلت مجموعة المنظمة انخفاض طفيف من 75.7٪ في 2008 إلى 73.2٪ في عام 2015. وفي الدول المتقدمة، جرت أكثر من 99٪ من الولادات تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة في كل من عامي 2008 و2015. وفي الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، انخفض المتوسط من 91.0٪ في عام 2008 إلى 85.0٪ في عام 2015، إلا أنه ما يزال أعلى من المتوسط العالمي البالغ 81.6٪. وعمومًا، يمكن تفسير هذا باعتباره نتيجة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في المنظمة من أجل تعزيز دعم خدمات الرعاية الصحية حيث يجري المزيد من الولادات كل سنة بمساعدة أخصائيين صحيين مهرة. ومع ذلك، ليس من السهل الادعاء بكفاية هذه الجهود، ولا سيما عند النظر في أداء كل بلد على حدة. ففي بعض الدول الأعضاء في المنظمة، مثل بوركينا فاسو والسودان تواجد الأخصائيون الصحيون المهرة في 23٪ و23.1٪ على التوالي فقط من جميع الولادات في عام 2015. وعلى الجانب الآخر، كانت النسبة في كازاخستان وقطر 100٪.

شكل 3-15: عدد الولادات بحضور أخصائي صحي ماهر (% من الإجمالي - يسار)، ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى في عدد الولادات بحضور أخصائي صحي ماهر (% من الإجمالي - يمين)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية

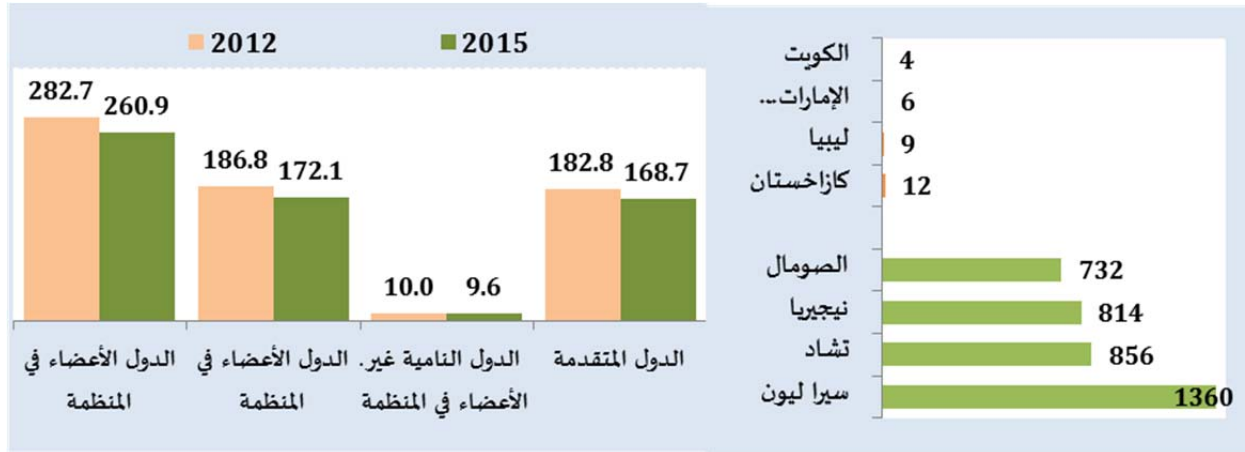
### 6.2.3 وفيات الأمهات

ظلت مضاعفات الحمل والولادة السبب الرئيسي لوفاة النساء وعجزهن في سن 15-49 وخاصة في الدول النامية. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية (2011)، يموت ما يقرب من نصف مليون امرأة على مستوى العالم أثناء وبعد الحمل والولادة وتحديث 99.5% من هذه الوفيات في الدول النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا.

يعرض الشكل 3-16 نسبة وفيات الأمهات بين عامي 2012 و2015 عبر مجموعات الدول. انخفضت نسبة وفيات الأمهات على مستوى العالم من 183 في 2012 إلى 169 (لكل 100.000 ولادة حية) في عام 2015، وانخفضت في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة من 187 إلى 172. وفي الفترة نفسها، شهدت مجموعة المنظمة تحسناً ملحوظاً حيث انخفضت نسبة وفيات الأمهات من 283 إلى 261. وبعبارة أخرى، اعتباراً من عام 2015، تتوفى 261 من الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية) في المتوسط في مجموعة المنظمة أثناء وبعد الحمل والولادة. أما في الدول المتقدمة فلا يتخطى هذا الرقم 10 وفيات. من منظور المساواة بين الجنسين، يوجد تفاوت هائل بين النساء في الدول المتقدمة والدول الأعضاء في المنظمة. وفي مجموعة المنظمة، سجلت الكويت والإمارات العربية المتحدة أقل نسبة لوفيات الأمهات في عام 2015 بمعدل 4 و6 على التوالي. وعلى الجانب الآخر، سجلت سيراليون 1360 وتشاد 856 حالة لوفيات الأمهات أثناء وبعد الحمل والولادة. وبعبارة أخرى، تزيد نسبة وفيات الأمهات في سيراليون بمقدار 340 مرة عنها في الكويت بينما الدول عضوان في المنظمة ذاتها.

تشير هذه الأرقام إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة بحاجة إلى استثمار المزيد في صحة الأم وحديثي الولادة من أجل مواصلة خفض معدل وفيات الأمهات. وينبغي لهذه الاستثمارات أن تشمل الاستثمار المادي (المستشفيات، والمستوصفات، وكليات الطب وما إلى ذلك) والاستثمار في رأس المال البشري (تدريب الأمهات والعاملين في مجال الرعاية الصحية وما إلى ذلك).

شكل 3-16: نسبة وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية) (يسار)، ودول المنظمة ذات المعدلات الأعلى والأدنى في وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية) (يمين)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية

## 4. العنف ضد المرأة في الأسرة والعمل

هناك اعتراف متزايد في جميع أنحاء العالم أن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان للمرأة. كما أنه من المسلم به أيضاً على نطاق واسع أن العنف له آثار سلبية كبيرة على صحة المرأة. وعلى الرغم من أن العنف ضد المرأة ناتج عن عدم المساواة بين الجنسين، لا يمكن للعديد من المؤشرات العالمية المركبة تقديم صورة واقعية عن العنف ضد المرأة بسبب نقص البيانات ذات الصلة والطبيعة النوعية لمجموعات البيانات حول العنف (منظمة الصحة العالمية، 2013). ومن خلال تنفيذ سياسات متماسكة ومحكمة التنظيم، يمكن للحكومات تقديم خدمات التعليم والصحة للمرأة والرجل بشكل متساوٍ. فمن الصعب الحديث عن المساواة بين الجنسين بينما توجد سياسات تميّز ضد المرأة في المجتمع، وبينما تتعرض المرأة لسوء المعاملة في المنزل أو العمل. لذلك، يمكن أن يساعد النظر في العنف من منظور المساواة بين الجنسين في صياغة سياسات للحد من سوء المعاملة والعنف ضد المرأة. وفي هذا السياق، يبرز هذا القسم ثلاثة مواضيع مختارة ذات صلة، ألا وهي العنف، والزواج المبكر، والطلاق، التي تؤثر بشكل مباشر على وضع المرأة في الأسرة والعمل.

### 1.4 العنف

#### 1.1.4 العنف والإيذاء

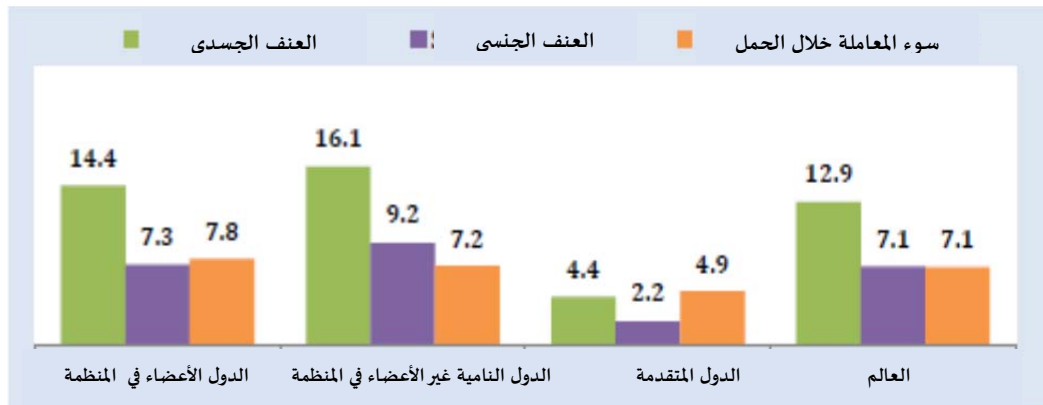
تعيش في الدول الأعضاء في المنظمة أكثر من 750 مليون امرأة تمثلن 48.4٪ من إجمالي سكانها. وفقاً للعالم المتحد (2013)، تعيش أكثر من 370 مليون امرأة في الدول الأعضاء في المنظمة بدون حماية قانونية من العنف. ويشمل مصطلح "العنف ضد المرأة" العديد من أشكال العنف، بما في ذلك عنف العشير، والاعتصاب/العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي التي يرتكبها شخص آخر غير العشير (العنف الجنسي من غير العشير) (منظمة الصحة العالمية، 2013). ويتربط على عنف العشير الذي تعاني منه المرأة عواقب وخيمة للغاية وطويلة الأمد، حيث أنه يميل إلى أن يكون متكرراً كما يرافقه عنف نفسي وجنسي. ويعتبر هذا الشكل من العنف خصوصاً محور تركيز المسوح الإحصائية المتعلقة بالعنف ضد المرأة (الأمم المتحدة، 2010)

في هذا الصدد، يعرض الشكل 4-1 معدلات عنف العشير الجسدي والجنسي وانتشار سوء المعاملة أثناء الحمل في عام 2012. ووفقًا للبيانات المتاحة، على الرغم من أن متوسط معدل العنف الجسدي المسجل في مجموعة المنظمة (ذكر) 14.4٪ من النساء أهن تعرضن للعنف الجسدي) كان أقل منه في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (16.1٪)، ما يزال هذا المعدل أعلى من المتوسط العالمي (12.9٪). في المقابل، كان هذا المعدل 4.4٪ في الدول المتقدمة. ومن حيث العنف الجنسي، سجلت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة أعلى معدل انتشار قدره 9.2٪. أما في الدول الأعضاء في المنظمة، يقدر المعدل بنسبة 7.3٪، وهو يقترب من المتوسط العالمي البالغ 7.1٪. في المقابل، بلغ هذا المعدل 2.2٪ في الدول المتقدمة. أخيرًا، بلغ انتشار سوء المعاملة أثناء الحمل في مجموعة المنظمة 7.8٪. وهو الأعلى بين مجموعات الدول الأخرى حيث يقدر المتوسط العالمي لانتشار سوء المعاملة أثناء الحمل 7.1٪ وفي الدول المتقدمة 4.9٪.

عمومًا، ينتشر العنف ضد المرأة وسوء معاملتها بشكل أكبر في الدول النامية، بما فيها الدول الأعضاء في المنظمة، مقارنة بمتوسط الدول المتقدمة والمتوسط العالمي. لذا، يتعين على الحكومات وضع سياسات أكثر فعالية من أجل حماية المرأة من العنف وسوء المعاملة. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد توزيع أزرار دعر متصلة بمشغلي الهواتف النقالة ومقرات الشرطة النساء اللواتي يواجهن تهديدًا مباشرًا. كما قد يساعد سن قوانين أكثر تقييدًا وإنفاذها بمزيد من الفعالية في الحد من العنف ضد المرأة وسوء معاملتها.

من المهم أن نُذكر أن العديد من حالات العنف ضد المرأة لا يبلغ عنها. على سبيل المثال، كشفت دراسة استندت إلى مقابلات مع 42.000 امرأة في جميع أنحاء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 أن 14٪ فقط من النساء أبلغن الشرطة عن أخطر حالات عنف العشير (الاتحاد الأوروبي، 2014). لذلك، تحتاج الحكومات أيضًا إلى تشجيع النساء للإبلاغ عن حالات العنف من خلال آليات فعالة. ومع ذلك، لا تغطي الاقتراحات المذكورة أعلاه سوى بعض الحلول القصيرة والمتوسطة المدى. أما على المدى الطويل، فلا يمكن القضاء على العنف ضد المرأة إلا من خلال التعليم/التثقيف واستعادة مكانة المرأة في المجتمع. إلا أن هذا يتطلب تخطيطًا طويل الأمد وإرادة سياسية لتحقيق هذا الهدف الطموح في الدول النامية، بما في ذلك الدول الأعضاء في المنظمة.

شكل 4-1: عنف العشير (%، 2012)



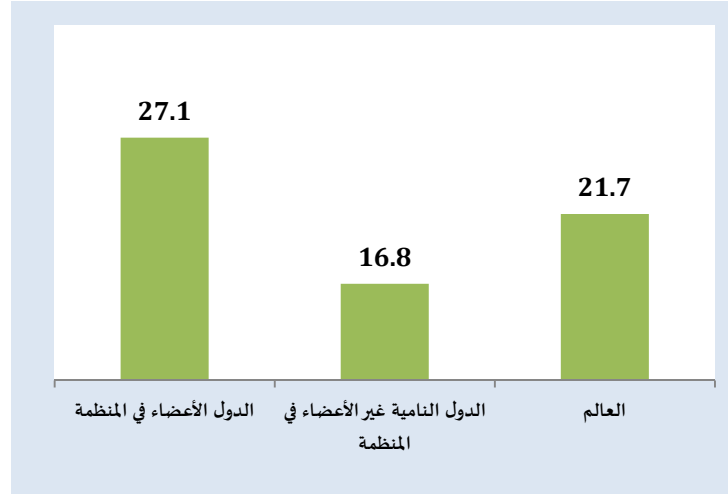
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للمرأة، مجموعة بيانات انتشار العنف ضد المرأة 2012. ملاحظة: يحسب متوسط المنظمة لعدد 15 دولة عضو بسبب قيود البيانات

#### 2.1.4 موقف المرأة من العنف والإيذاء

ذكرت نشرة "إنهاء العنف ضد المرأة" التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للمرأة (2014) أن معدلات انتشار العنف ضد المرأة وسوء معاملتها في الدول النامية والمتقدمة أعلى من الحالات المبلغ عنها. ويكمن أحد الأسباب وراء هذه الحجة في موقف المرأة في بعض الثقافات والمجتمعات من العنف وسوء المعاملة.

يشير الشكل 2-4 إلى نتائج الدراسة الاستقصائية للتوجهات التي أجريت بين عامي 2006 و2014، التي بينت أن 21.7٪ من النساء في جميع أنحاء العالم يعتقدن أن الزوج لديه ما يبرر ضرب زوجته عندما تجادله. ويبلغ المعدل في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 16.8٪. وقد سجل أعلى معدل في الدول الأعضاء في المنظمة، التي تتوفر عنها بيانات، حيث أشار 27.1٪ من النساء في منطقة المنظمة إلى أن الزوج يمكنه أن يضرب زوجته عندما تجادله، ويمثل هذا انعكاسًا للقوانين الثقافية والعادات والتقاليد التي ورثتها المرأة التي تعيش في هذه الدول. ونظرًا لهذا النوع من التوجه، تزداد صعوبة قياس العنف ضد المرأة وسوء معاملتها بشكل صحيح في الدول الأعضاء في المنظمة ويصعب التعامل مع هذه المشكلة الاجتماعية.

شكل 2-4: النساء اللواتي يعتقدن أن لدى الزوج ما يبرر لضرب زوجته عندما تجادله (%، 2014-2006)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات الجنسانية

### 3.1.4 بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

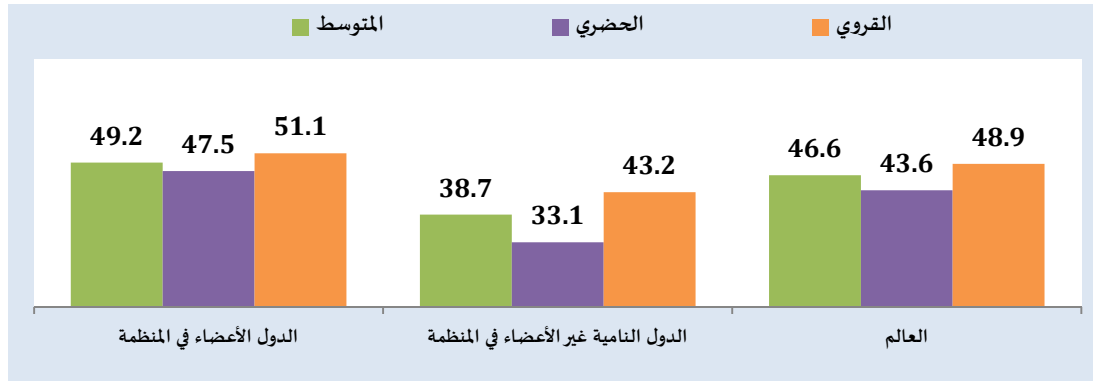
يشير مصطلح "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث" (يسمى أيضًا "قطع الأعضاء التناسلية للإناث" و"بتر/تشويه الأعضاء التناسلية للإناث") إلى جميع الإجراءات التي تنطوي على الإزالة الجزئية أو الكلية للأعضاء التناسلية الخارجية للأنثى أو إلحاق إصابات أخرى بتلك الأعضاء التناسلية الأنثوية لأسباب غير طبية (الأمم المتحدة، 2010). وتشير التقارير إلى حدوث تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في جميع أنحاء العالم. ويعترف بهذا دوليًا باعتباره انتهاكًا لحقوق الإنسان للفتيات والنساء، ويمثل شكلاً متطرفاً من أشكال التمييز ضد المرأة (منظمة الصحة العالمية، 2013)

دائمًا ما يمثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث صدمة نفسية. وبصرف النظر عن الألم المبرح، يمكن أن تتضمن المضاعفات الفورية الصدمة العصبية، واحتباس البول، وتقرح الأعضاء التناسلية، وإصابة الأنسجة المجاورة. وتتضمن التوابع الرئيسية الأخرى الناتجة عن بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تسمم الدم، والعقم والولادة المتعسرة (الأمم المتحدة، 2010). وعلاوة على ذلك، قد يؤدي التزيف والعدوى إلى الموت (اليونيسف، 2005).

وفقًا لمجموعة بيانات اليونيسف عام 2015، يعتبر بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في 29 دولة، منها 22 بلدًا عضوًا في المنظمة، أمرًا شائعًا. يشير الشكل 3-4 إلى أن متوسط الدول الأعضاء في المنظمة في عام 2015 كان 49.2٪. ويختلف انتشار بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في الدول الأعضاء في المنظمة بين المناطق الحضرية والريفية. ففي المناطق الحضرية ينخفض المتوسط إلى 47.5٪، بينما في المناطق الريفية يرتفع إلى 51.1٪. أما متوسط 7 من الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة فكان 38.7٪ في عام 2015 وهو أقل من معدل المنظمة. ويتعين على الدول الأعضاء في

المنظمة في هذا الصدد تكثيف جهودها من أجل مكافحة هذا الشكل من أشكال العنف الذي يؤدي إلى صدمة نفسية تؤثر على الصحة البدنية والنفسية للمرأة طيلة حياتها.

#### شكل 3-4: انتشار بتر/ تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بين الفتيات والنساء في سن 15-49 (%). 2015



المصدر: قواعد البيانات العالمية لليونيسف 2015، على أساس الاستقصاءات الديمغرافية والصحية، والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، وغيرها من الاستقصاءات الأخرى الممثلة وطنياً.

## 2-4 الزواج المبكر

الأسرة أصغر وحدة مكونة للمجتمع، والزواج هو الخطوة الأولى لتكوين الأسرة، التي تشكل جزءاً أساسياً من أي مجتمع سليم وسوي. من ثم تعتبر التغيرات في عدد حالات الزواج والطلاق أو نسبها عناصر هامة في تقييم الوضع الحالي لبنية الأسرة، وفهم اتجاه التطور على مر الزمن.

### 1.2.4 العمر عند الزواج الأول

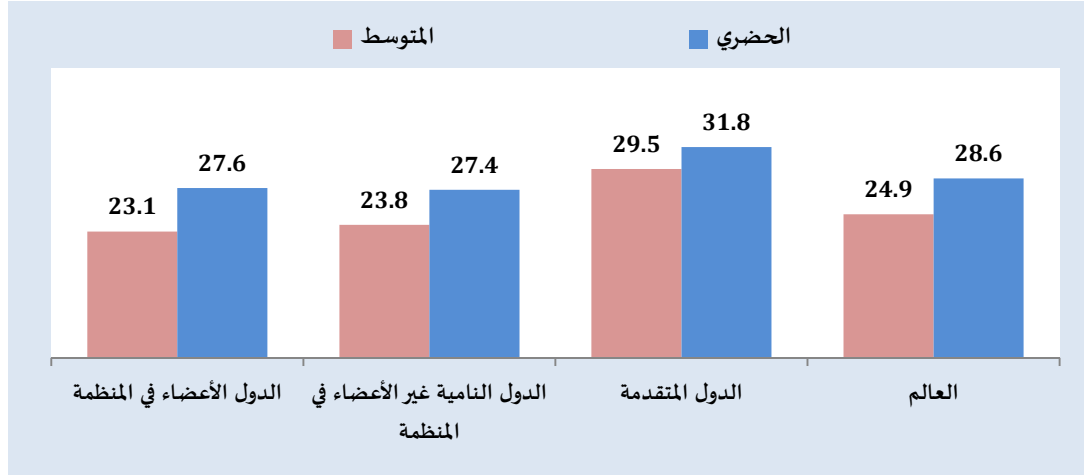
يختلف العمر عند الزواج الأول بين الدول بسبب الثقافة، ومستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والعادات المحلية، فضلاً عن المناخ، الذي يؤثر على نمو المراهقين. وللعمر عند الزواج الأول آثار خطيرة على المرأة. فالزواج في سن مبكرة قد يؤدي إلى مشاكل صحية للرجال والنساء الذين لم يصبحوا مستعدين بعد للزواج سواء عقلياً أو جسدياً. كما يعزى عادة الزواج في سن مبكرة جداً إلى الضغوط الاجتماعية والأسرية التي تعتبر من العوامل الهامة وراء الزيجات غير السعيدة (هالوي وليمبو، 2013). وتمثل الأسر غير السعيدة التي تفتقد للأزواج الأصحاء تهديداً للمجتمع. ولذلك فمن المهم أن ننظر في أرقام العمر عند الزواج الأول.

يعرض الشكل 4-4 العمر عند الزواج الأول عبر مجموعات الدول بين عامي 2006 و2014. وفي الدول الأعضاء في المنظمة كان متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث 27.6 و23.1 على التوالي، مقابل المتوسط العالمي البالغ 28.46 سنة للذكور و24.9 للإناث. وفي الدول المتقدمة، يميل الأفراد إلى الزواج في أعمار متقدمة نسبياً حيث بلغ العمر عند الزواج للذكور 31.8 وللإناث 29.5. ويعزى الزواج في الأعمار المتقدمة أساساً إلى عوامل اقتصادية ويكون له انعكاسات على معدل الخصوبة والنمو السكاني. وفقاً لهالوي وليمبو (2013)، ينخفض معدل الخصوبة بتزايد العمر عند الزواج الأول.

عموماً، وفقاً لأرقام العمر عند الزواج الأول، يعتبر متوسط مجموعة المنظمة الأدنى للإناث. كما أن الفجوة العمرية بين الزوجين في الزواج الأول هي الأعلى في مجموعة المنظمة، ما قد يؤدي إلى مشاكل مثل التناغم المحدود بين الأزواج الذي قد يقلل من سعادة الأسرة ورفاهها.



شكل 4-4: العمر عند الزواج الأول، 2006-2014



المصدر: البنك الدولي. قاعدة بيانات المؤشرات الجنسانية

#### 2.2.4 زواج الأطفال

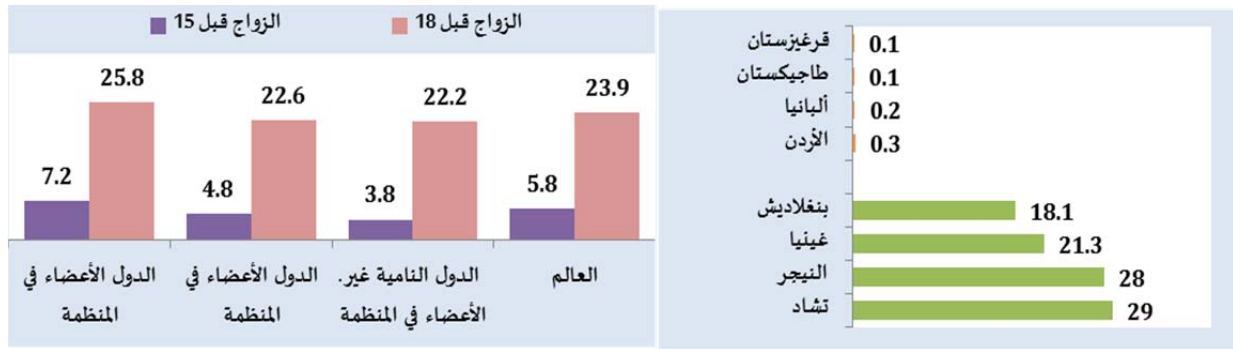
يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان برضى الطرفين الراغبين في الزواج "رضى كاملاً لا إكراه فيه"، مع الإقرار بأن الرضى الكامل الذي لا إكراه فيه لا يمكن أن يتحقق عندما لا يكون أحد الطرفين ناضجاً بما فيه الكفاية لاتخاذ قرار مستنير بشأن شريك الحياة (اليونيسف، 2005، ص 1). إلا أن الزواج قبل 18 (أي زواج الأطفال) حقيقة واقعة في أجزاء كثيرة من العالم. وتشير الأدبيات إلى أن الفقر، وحماية الفتيات، وشرف العائلة وتوفير الاستقرار خلال الفترات الاجتماعية غير المستقرة من بين العوامل الدافعة الرئيسية وراء زواج الأطفال (اليونيسف، 2001). وعلى الرغم من أن معظم الدول لديها قوانين تنظم الزواج، سواء من حيث الحد الأدنى للعمر أو الرضى، لا تسري هذه القوانين عادة على الزيجات التقليدية. وينص تقرير اليونسف (2001) على أن العديد من الفتيات وعدداً أقل من الأولاد يتزوجون دون أن يتمكنوا من ممارسة حقهم في اختيار شريكهم في الزواج، لا سيما مع الفتيات الصغيرات غير المتعلمات اللواتي لا يدع لهن الاضطلاع بمسؤوليات الزوجة مجالاً للتعليم ويخرجهن من العملية التعليمية (اليونسف، 2001). كما يؤدي هذا إلى الحمل المبكر بما يمثله من مخاطر صحية أعلى للأم والطفل.

يعرض الشكل 4-5 انتشار زواج الأطفال (للزيجات قبل 15 و18 عامًا) عبر مجموعات الدول بين عامي 2005 و2014. ووفقاً لذلك، سجلت مجموعة المنظمة أعلى معدلات انتشار زواج الأطفال في كلا المجموعتين حيث تمت 7.2٪ من إجمالي الزيجات قبل 15 سنة و25.8٪ قبل 18 عامًا. ويبلغ متوسط الانتشار العالمي للزواج قبل 15 سنة 5.8٪ وللزواج قبل 18 سنة 23.9٪. ويقل شيوع زواج الأطفال في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة عنه في مجموعة المنظمة بمتوسط 4.8٪ و22.6٪ للزواج قبل 15 و18 سنة، على التوالي.

على مستوى كل بلد على حدة، كان أعلى معدل انتشار لزواج الأطفال في مجموعة المنظمة في تشاد (29.0٪) تليها النيجر (28.0٪)، بينما سُجل أدنى معدل انتشار زواج الأطفال في المجموعة في طاجيكستان (0.1٪) وقيرغيزستان (0.1٪).

عمومًا، تشير الأرقام إلى أن زواج الأطفال في الدول الأعضاء في المنظمة مشكلة اجتماعية خطيرة لصحة المرأة والوليد وكذلك رفاه الأسرة والمجتمع تحتاج إلى معالجة.

شكل 5-4: زواج الأطفال (%) (يسار)، والدول الأعضاء في المنظمة ذات معدل الانتشار الأعلى والأدنى لزواج الأطفال (%) (يمين)، 2014-2005.



المصدر: قواعد البيانات العالمية لليونيسف 2015، على أساس الاستقصاءات الديمغرافية والصحية. والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات وغيرها من الاستقصاءات الأسرية الوطنية الأخرى. ملاحظة: يشير زواج الأطفال إلى نسبة النساء بين 20 و24 اللواتي تزوجن أو ارتبطن قبل سن 15 أو 18 عامًا.

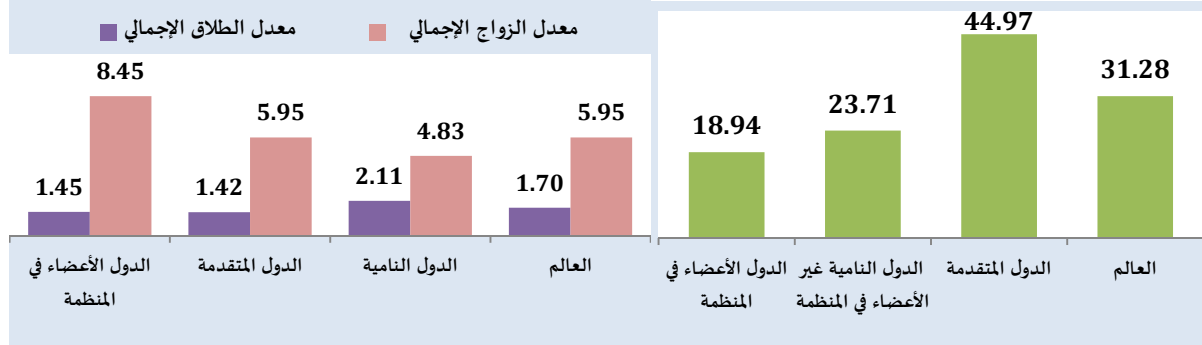
### 3.4 الطلاق والزواج

وفقًا للأمم المتحدة، الزواج هو "الفعل أو الحفل أو العملية التي تتأسس من خلالها العلاقة القانونية بين الزوج والزوجة. ويمكن تأسيس شرعية هذا الارتباط بوسيلة مدنية أو دينية أو غيرها من الوسائل المعترف بها في قوانين كل بلد" (الأمم المتحدة، 2001، الفقرة 56). ويعرف التقرير ذاته الطلاق بأنه "فسخ نهائي للقانوني للزواج، أي انفصال بين الزوج والزوجة يمنح الطرفين الحق في الزواج الثاني بموجب الأحكام المدنية، الدينية و/أو غيرها، وفقًا لقوانين كل بلد" (الأمم المتحدة، 2001، الفقرة 57).

وفقًا للتعريف المذكورة، تحسب المكاتب الإحصائية الوطنية معدلات الزواج والطلاق ما يسمح بإجراء مقارنات بين الدول. وباستخدام بيانات الطلاق والزواج، وُضع مؤشر ثالث هو نسبة الطلاق إلى الزواج، يُظهر التغيرات النسبية بين الطلاق والزواج ويتبع بالتالي الاتجاه النسبي للتطور في معدلات الطلاق والزواج. وفي هذا الصدد، يُعزى ارتفاع نسبة الطلاق إلى الزواج إما إلى زيادة معدلات الطلاق أو انخفاض معدلات الزواج، ما يشير في أي حال إلى تفكك مؤسسة الأسرة في المجتمع. لذلك، يعتبر رصد الزواج، والطلاق، ونسبة الطلاق إلى الزواج أمرًا بالغ الأهمية من أجل استخلاص الآثار المترتبة على السياسات الصحيحة لبناء مجتمع أقوى يتمتع ببنية معززة للأسرة.

يعرض الشكل 6-4 معدلات الزواج والطلاق الإجمالية وكذلك نسبة الطلاق إلى الزواج للفترة 2007-2011 عبر مجموعات الدول. ووفقًا لذلك، سجلت مجموعة المنظمة أعلى معدل زواج إجمالي بمقدار 8.45 حالة زواج لكل 1.000 شخص، في حين بلغ المعدل العالمي 5.95. من ناحية أخرى، سجلت مجموعة المنظمة نسبة طلاق منخفضة بمقدار 1.45 حالة طلاق لكل 1.000 شخص في حين كان المعدل العالمي 1.70. أما مجموعة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة فسجلت أدنى معدل طلاق إجمالي بعدد 1.42 حالة طلاق لكل 1.000 شخص. وتعاني مجموعة الدول المتقدمة من انخفاض معدل الزواج (4.83)، وارتفاع معدل الطلاق (2.11) ما جعلها المجموعة ذات أعلى نسب الطلاق إلى الزواج بمقدار 44.97 للفترة 2007-2011.

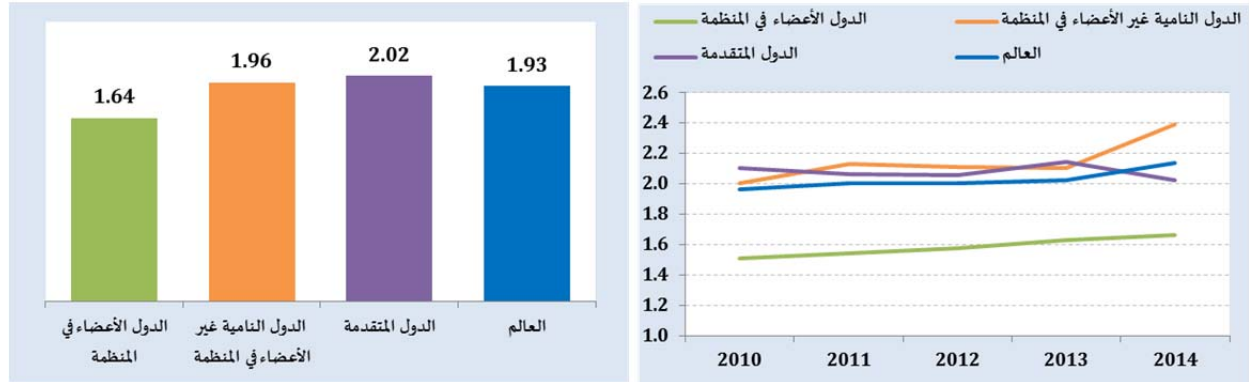
**شكل 4-6: معدلات الزواج والطلاق الإجمالية (يسار)، ومعدل الطلاق إلى الزواج (%) (يمين) (2011-2007)**



المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة. ملاحظة: معدل الزواج الإجمالي هو عدد الزيجات لكل 1.000 من السكان. معدل الطلاق الإجمالي هو عدد حالات الطلاق لكل 1.000 من السكان.

في الفترة ذاتها، سجلت مجموعة المنظمة أدنى نسب الطلاق إلى الزواج بمعدل 18.94 تليها الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بمعدل 23.71. عمومًا، يعتبر الارتباط الأسري في مجموعة المنظمة أفضل نسبيًا مقارنة مع كل المجموعات الأخرى بفضل ارتفاع معدلات الزواج وانخفاض معدلات الطلاق. ومع ذلك، على مستوى كل بلد على حدة، هناك ثلاثة دول أعضاء في المنظمة سجلت معدلات طلاق مرتفعة بحيث تخطى متوسطها معدل الطلاق في الدول المتقدمة وهي الأردن (2.6)، وكازاخستان (2.3)، والكويت (2.2). في الفترة نفسها، سجلت تسعة دول أعضاء في المنظمة معدلات طلاق إجمالية أعلى من المتوسط العالمي (1.69) وهي الأردن، وكازاخستان، والكويت، وتركيا، ولبنان، وقيرغيزستان، وإيران، وألبانيا، ومصر.

**شكل 4-7: معدلات الطلاق، 2014 (يسار) والتغير في معدلات الطلاق 2010-2014 (يمين)**



المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة. الكتاب الديموغرافي السنوي 2015

يعرض الشكل 4-7 مجموعة بيانات إضافية عن معدلات الطلاق توضح التغير في معدلات الطلاق بين عامي 2010 و2014 من أجل بيان الاتجاه في معدلات الطلاق. وفقًا للشكل 4-7، وتمشيًا مع النتائج المعروضة في الشكل 4-6، تشهد مجموعة المنظمة أدنى معدل طلاق (1.64 لكل 1.000 من السكان) مقارنة مع مجموعات الدول الأخرى. بينما كان متوسط معدل الطلاق في الدول المتقدمة الأعلى بمقدار 2.02 حالة لكل 1.000 من السكان. يعرض الشكل 4-7 (يمين) نمطًا إيجابيًا لمجموعة المنظمة من حيث معدلات الطلاق، ما يعني أن متوسط نسبة الطلاق في مجموعة المنظمة يتزايد بمرور الوقت، وإذا استمر في الاتجاه نفسه، فسوف تصل مجموعة المنظمة إلى متوسط معدل الطلاق في الدول المتقدمة. وبالتالي، ينبغي على صناعات السياسات في الدول الأعضاء في المنظمة اتخاذ إجراءات من أجل عكس الاتجاه في معدلات الطلاق الذي يشكل تهديدًا خطيرًا لبنية ورفاه الأسرة. وإلا سيؤدي هذا إلى زيادة المطلقين والمطلقات في الدول الأعضاء في المنظمة والأطفال الذين يربهم أحد الوالدين.

## 5. المرأة والضمان الاجتماعي

المرأة محرومة بالمقارنة مع الرجل من الحصول على الضمان الاجتماعي وفرص العمل وكذلك العمل اللائق في العديد من الدول النامية والمتقدمة. ويمنع انعدام الأمن الاجتماعي وشبكات الأمان الكافية العديد من النساء من المشاركة في الحياة الاقتصادية كما ينبغي لهن. وقد أكد إعلان بيجين من خلال الإقرار بهذه المشاكل التزام الدول بالحقوق غير القابلة للتصرف للنساء والفتيات وتمكينهن والمشاركة على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك في المجال الاقتصادي. ويحدد منهاج عمل بيجين دور المرأة في الاقتصاد باعتبار هذا أحد مجالات الاهتمام الحاسمة، ويلفت الانتباه إلى ضرورة تشجيع وتيسير وصول المرأة المتساوي إلى العمل والموارد، فضلاً عن الموازنة بين مسؤوليات العمل والأسرة للمرأة والرجل.

كما ترمي الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء، كجزء من الهدف الإنمائي الأول للألفية للقضاء على الفقر المدقع والجوع (الأمم المتحدة، 2010). علاوة على ذلك، تقرر خطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 باعتبار النساء أصحاب حقوق كاملة وتدمج استراتيجية شاملة لتحقيق الحقوق الاقتصادية للمرأة وتمكينها.

وتماشياً مع التطورات والمناقشات التي دارت في الساحة الدولية بشأن المساواة بين الجنسين، أعدت منظمة التعاون الإسلامي واعتمدت خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة في عام 2008 من أجل تمكين المرأة في المنزل والعمل، وتحسين المساواة بين الجنسين في الدول الأعضاء في المنظمة. وقد زودت هذه الوثيقة الدول الأعضاء في المنظمة بخارطة طريق استراتيجية في هذا المجال. ويناقش ملحق هذا التقرير خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة بالتفصيل.

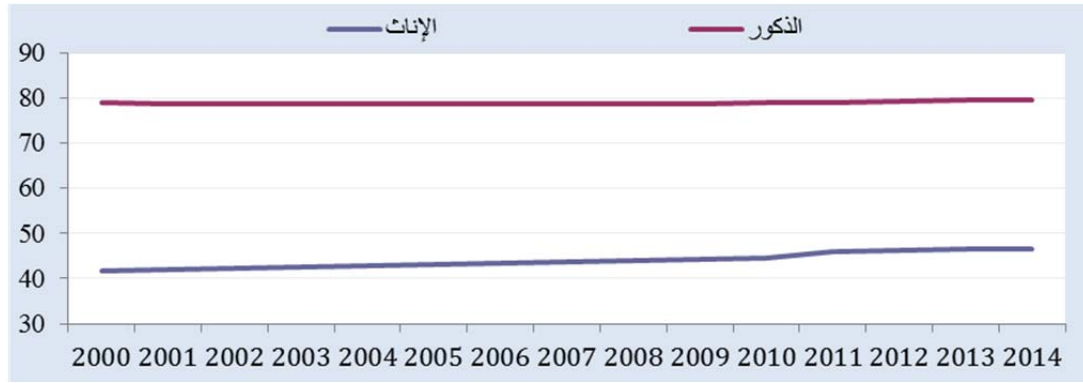
في هذا السياق، يصف هذا القسم الوضع الحالي للمرأة في قوة العمل، وظروف العمل والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية.

### 1.5 المشاركة في القوى العاملة والبطالة

معدل المشاركة في القوى العاملة مؤشر حاسم يستخدم لتقييم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، ويقاس نسبة مشاركة السكان ممن هم في سن العمل بنشاط في سوق العمل، سواء من خلال العمل (العاملين) أو البحث عن عمل (العاطلين). وبعبارة أخرى، يشير هذا المعدل إلى جميع الأشخاص الذين يعملون لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.

زادت مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول الأعضاء في المنظمة باطراد من 41.7٪ في عام 2000 إلى 46.6٪ في عام 2014 في حين ثبت المعدل بالنسبة للرجال في الدول الأعضاء على مدى الفترة نفسها، عند حوالي 79٪ (الشكل 5-1). على الرغم من أن الفجوة بين معدلات مشاركة المرأة والرجل قد ضاقت بمقدار ضئيل، إلا أنها ظلت مرتفعة بمقدار 33 نقطة مئوية في عام 2014.

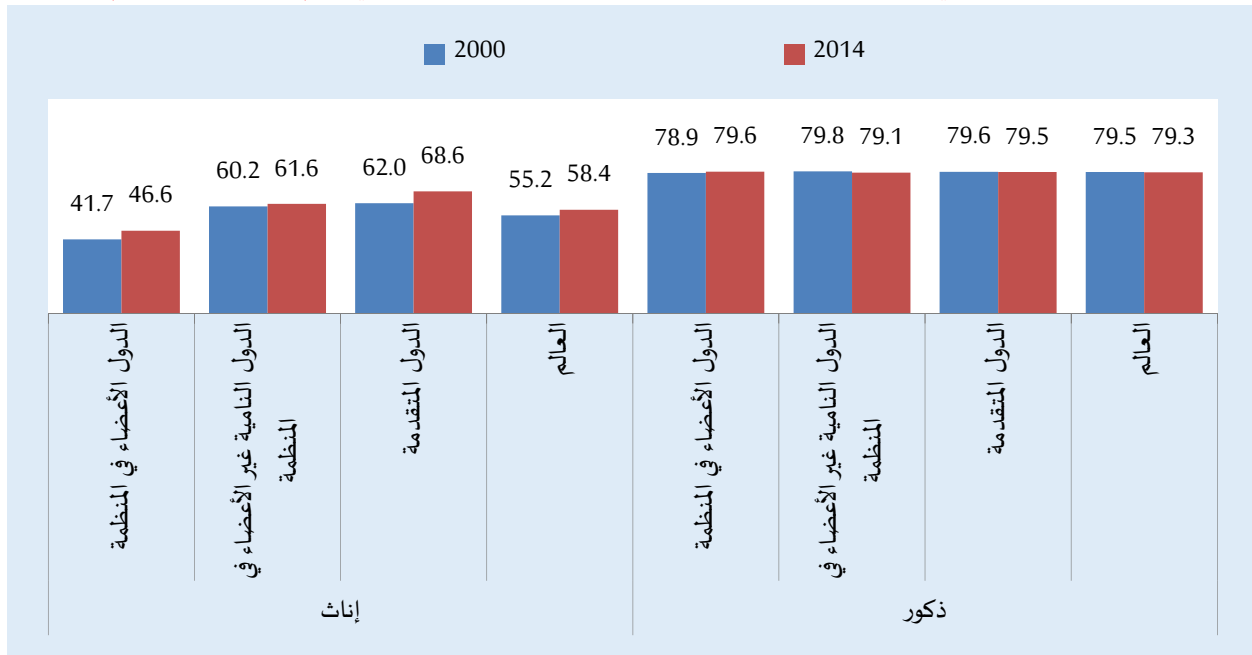
**شكل 1-5: معدل المشاركة في القوى العاملة (%) في الدول الأعضاء في المنظمة وفقاً للجنس للأفراد في عمر 15 سنة أو يزيد، 2014-2000**



المصدر: البنك الدولي، الإحصائيات الجنسانية

يبين الشكل 2-5 معدل المشاركة في القوى العاملة لمجموعات الدول وفقاً للجنس. على الرغم من أن دول المنظمة حققت أكبر زيادة بمقدار 4.9 نقطة مئوية للإناث خلال الفترة 2014-2000، ظل نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة فيها الأقل بين مجموعات الدول بنسبة 46.6٪ في عام 2014. وعلى الرغم من الجهود العالمية للقضاء على الفوارق بين الجنسين في الحصول على فرص العمل، كانت النسبة العالمية لمشاركة الإناث في القوى العاملة في عام 2014 ما تزال حوالي 58.4٪، في حين سجلت مجموعة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة أعلى معدل بنسبة 68.6٪.

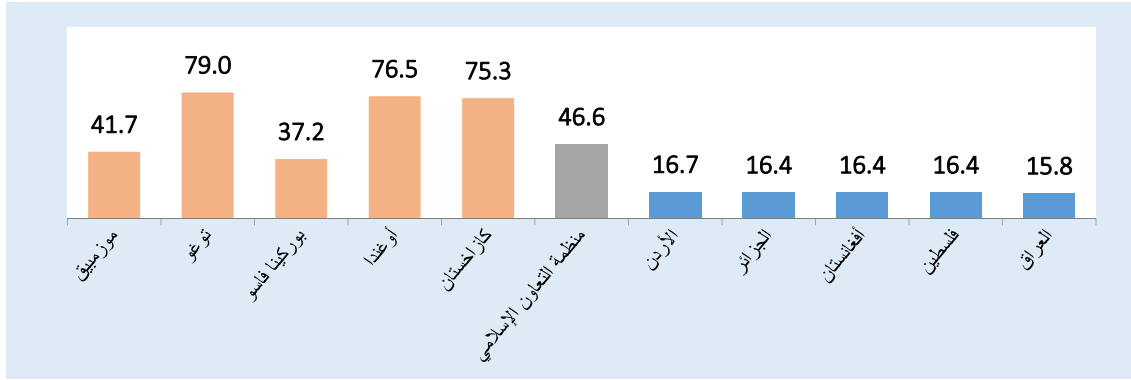
**شكل 2-5: معدل المشاركة في القوى العاملة (%) وفقاً للجنس ومجموعات الدول في عام 2000 مقابل عام 2014**



المصدر: البنك الدولي، الإحصائيات الجنسانية

يبين الشكل 3-5 دول المنظمة التي سجلت أعلى وأدنى معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، كما يكشف وجود فارق مهم عبر الدول الأعضاء في المنظمة من حيث مشاركة المرأة في القوى العاملة. ومن بين الدول الأعضاء للمنظمة، جاءت موزمبيق الأولى بنسبة 85.9٪. كما حققت توغو، وبوركينا فاسو، وأوغندا، وكازاخستان معدلات أعلى من 75٪. ومن حيث أدنى مشاركة للمرأة في القوى العاملة كما هو مبين في الشكل 3-5، سجلت العراق النسبة الأدنى بمقدار 15.8٪ تليها فلسطين، وأفغانستان، والجزائر، والأردن بمشاركة أقل من 17٪ من الإناث في القوى العاملة.

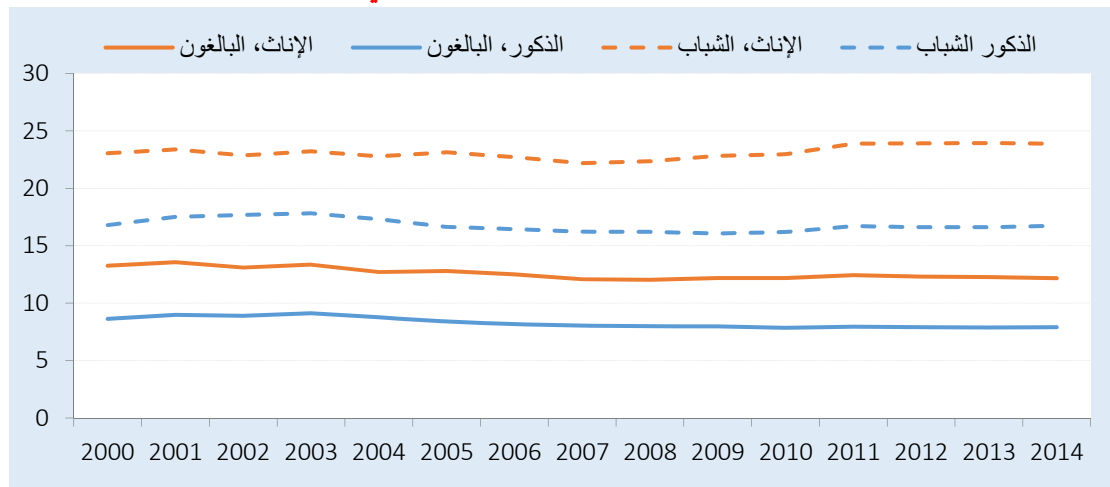
شكل 3-5: دول المنظمة الأعلى والأدنى في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة (%). 2014



المصدر: البنك الدولي، الإحصائيات الجنسانية، 2015

يقيس معدل البطالة مدى انتشار البطالة ويحسب كنسبة مئوية بقسمة عدد العاطلين عن العمل على العدد الإجمالي الحالي في القوى العاملة. ويعرض الشكل 4-5 معدلات البطالة بين البالغين والشباب الذكور والإناث في الدول الأعضاء في المنظمة. يبين الشكل أن معدل بطالة الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة كان أعلى بكثير مما هو عليه في فئة البالغين. على سبيل المثال، قدرت بطالة الشباب في عام 2014 بنسبة 23.9٪ في حين كان معدل بطالة البالغين 12.2٪ فقط، ما يعني وجود فجوة بين الجنسين من حيث معدلات البطالة يشمل حرمانًا للإناث في مجموعة المنظمة. وقد تفاوتت الفجوة بين الجنسين في معدل البطالة بين 4-5 نقاط مئوية بين البالغين و5-8 نقاط مئوية بين الشباب في مجموعة المنظمة.

شكل 4-5: معدلات البطالة بين البالغين والشباب (%) في الدول الأعضاء وفقًا للجنس



المصدر: البنك الدولي، الإحصائيات الجنسانية

تعمل النساء والرجال في ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسية، هي الزراعة، والصناعة، والخدمات. وقد واصلت حصة التوظيف في قطاع الخدمات لكل من المرأة والرجل النمو مقارنة بالقطاع الزراعي بين عامي 2000 و2014 (الجدول 5-1). ما يبين حركة القوى العاملة من الزراعة إلى الخدمات. وفي الفترة نفسها، انخفضت الأهمية النسبية للصناعة لجميع فئات الدول من حيث توفير فرص العمل للمرأة، واستمرت الصناعة في توظيف جزء كبير من الرجال لجميع فئات الدول باستثناء الدول المتقدمة.

**الجدول 1.5 اتجاه التغيير في قطاعات التشغيل بين سنتي 2000 و 2014، موزعة حسب الجنس ومجموعات الدول**

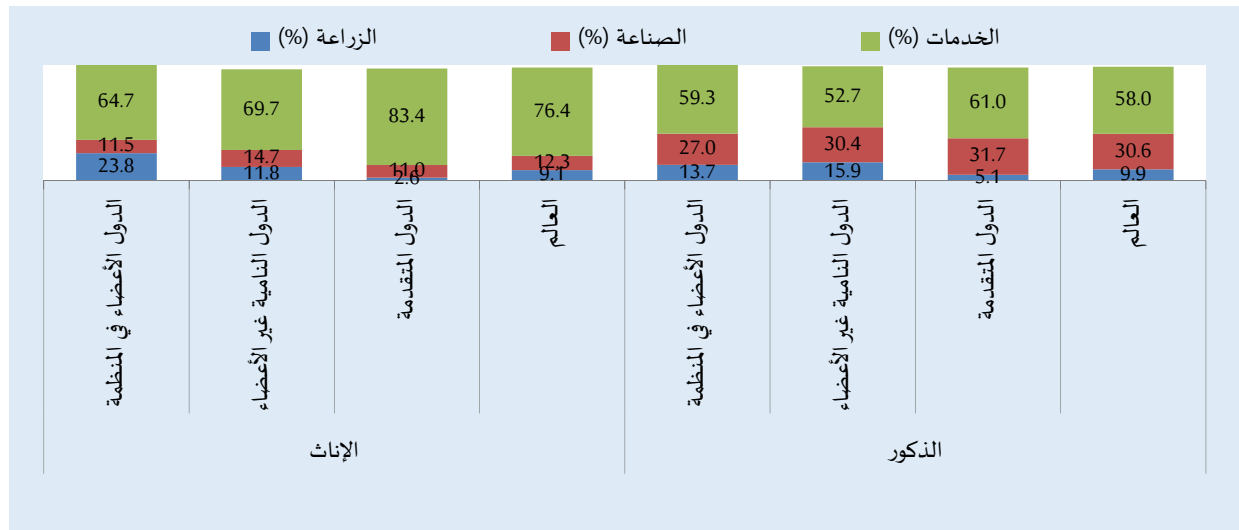
	الإناث			الذكور		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الدول الأعضاء في المنظمة	↓	↓	↑	↓	↑	↑
الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة	↓	↓	↑	↓	↑	↑
الدول المتقدمة	↓	↓	↑	↓	↓	↑
العالم	↓	↓	↑	↓	↑	↑

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى البنك الدولي، إحصاءات الجنسانية

وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في الشكل 5.5، يتم توظيف النساء في الغالب في قطاع الخدمات والذي يمثل أكثر من نصف مجالات توظيف المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أما قطاع الصناعة فحصته هي الأصغر (11.5%) في مجال توظيف النساء في الدول الأعضاء في المنظمة. ويبقى توزيع عمالة الرجال على القطاعات أكثر توازناً مقارنة مع توزيع عمالة النساء. فقطاع الخدمات في الدول الأعضاء في المنظمة يشغل 64.7% من النساء مقابل 59.3% بالنسبة للنساء، مما يدل على وجود فجوة بنسبة 5.4 نقطة مئوية بين النساء والرجال من حيث التركيز القطاعي. وفي المقابل نجد أن قطاع الصناعة في مجموعات الدول يحتضن عدد أكبر من الرجال مقارنة بالنساء.

وفي سنة 2014، تم تسجيل أكثر من ربع عمالة الرجال في قطاع الصناعة على مستوى كافة مجموعات الدول. وتتميز الدول الأعضاء في المنظمة بتشغيل أكبر عدد من النساء في قطاع الزراعة (23.8%) مقارنة مع مجموعات الدول الأخرى، حيث نجد أن 2.6% فقط من النساء يعملن في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة، مما يعني أن التقدم الاقتصادي يسفر عن انتقال النساء من العمل في قطاع الزراعة إلى قطاعات أكثر إنتاجية، لاسيما قطاع الخدمات.

**الشكل 5.5: التوزيع القطاعي للأشخاص العاملين حسب فئة الدول والجنس، 2014**

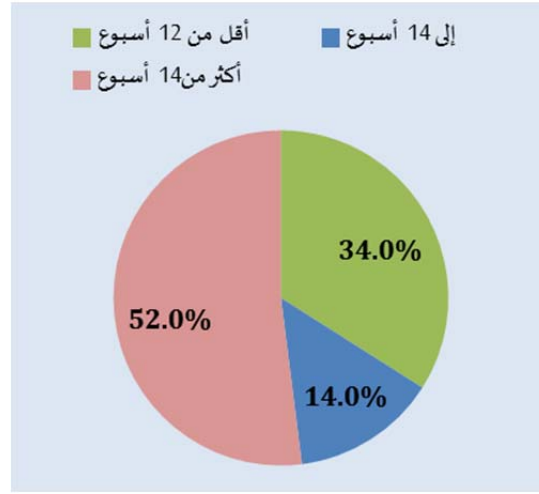






الدولية الجديدة التي تنص على 14 أسبوعاً، أي ما يمثل 52٪ من مجموع الدول الأعضاء في المنظمة. ومع ذلك، ما تزال 17 من أصل 50 دولة عضواً في المنظمة (34٪ من المجموع) لا تطبق المعيار الجديد ولا القديم لإجازة الأمومة (الشكل 5.7).

### الشكل 5-7 توزيع 50 دول عضواً حسب المدة القانونية لإجازة الأمومة\* 2013



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى إحصاءات الأمم المتحدة، إحصاءات ومؤشرات عن النساء والرجال، 2013.  
\*طول مدة إجازة الأمومة: المدة التي تستغرقها إجازة الأمومة بأجر أو بغير أجر

الحق في الحصول على المزايا المدفوعة خلال إجازة الأمومة أمر ضروري أيضاً لحماية الأمومة، والغالبية العظمى من الدول الأعضاء للمنظمة توفر هذه المزايا. وفي غياب المزايا المدفوعة، قد تجد المرأة نفسها مجبرة على العودة إلى العمل قبل أن تسترد كامل عافيتها بعد الوضع.

وتنص الاتفاقية الجديدة لمنظمة العمل الدولية دفع المزايا النقدية خلال إجازة الأمومة بمعدل لا يقل عن ثلثي الأجر السابق أو المؤمن، ولمدة لا تقل عن 14 أسبوعاً. وفي الوقت الراهن، تدفع 36 دولة عضواً في المنظمة مزايا نقدية لمدة 14 أسبوعاً أو أكثر بمعدل لا يقل عن ثلثي متوسط دخل المرأة (الملحق، الجدول أ. 5. 1). إضافة إلى ذلك، يمثل تمويل مزايا إجازة الأمومة وجهاً مهماً من أوجه التمييز ضد المرأة. ومن شأن دفع هذه المزايا عن طريق التأمين الاجتماعي أو الصناديق العامة أن يخفف من التمييز ضد النساء في سن الإنجاب في سوق العمل، لأن ذلك سوف يزيح عن كاهل أرباب العمل عبء تحمل تكاليف إجازة الأمومة مباشرة. ومع ذلك، فإن مستحقات إجازة الأمومة في 29 دولة عضواً في المنظمة يدفعها أرباب العمل دون مساعدة من الدولة أو من صندوق التأمين الاجتماعي. (الملحق، الجدول أ. 5. 1).

## 6. دور المرأة في صنع القرار

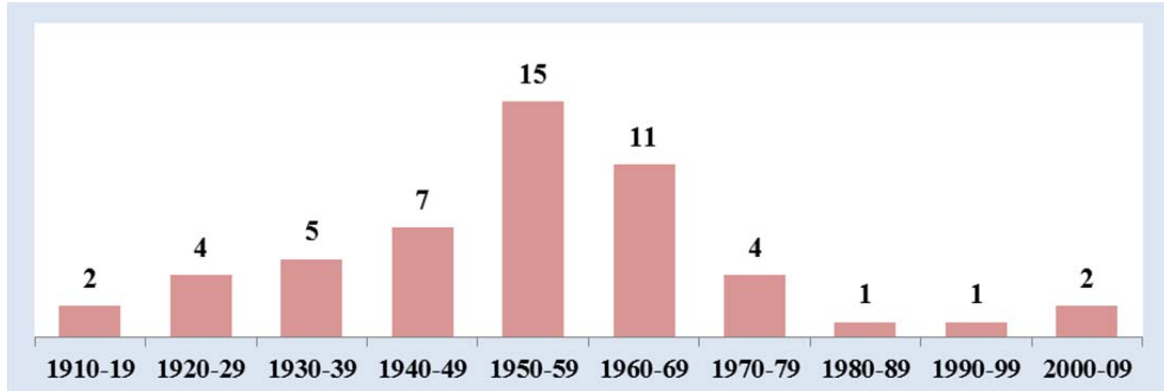
يتناول هذا القسم دور المرأة في صنع القرار. والنساء في كثير من الأحيان رائدات في مجال قيادة التغيير. وفي هذا الصدد، فإن القضاء على عدم المساواة بين النساء والرجال لإعادة حقوق النساء من شأنه تعزيز المجتمعات. وتعتبر مشاركة المرأة أساسية لإرساء الحكم الديمقراطي وتقدم البشرية جمعاء. غير أن الطريق أمام النساء لا يزال طويلاً لتحقيق المساواة في مواقع السلطة والقيادة، سواء في مجالس إدارة الشركات، أو الوزارات أو البرلمانات الوطنية. ولقد كان الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي السياق ذاته، يسعى الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وخاصة الهدف 5.5 للأهداف الإنمائية المستدامة الذي يسعى إلى ضمان المشاركة التامة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية.

إعلان بيجين جعل من النساء في السلطة وصنع القرار أحد مجالات الاهتمام الإثني عشر الحاسمة. وقطع تعهدين أساسيين اثنين للتغيير، أما التعهد الأول فكان الدعوة إلى اتخاذ تدابير لضمان فرص متساوية للمرأة ومشاركتها الكاملة في هياكل السلطة وصناعة القرار، من قبيل اعتماد حصص سياسية أو اتخاذ تدابير إيجابية. فمن خلال تخصيص مقاعد للنساء، تمكنت بعض الدول من تحقيق زيادة هائلة في عدد قياداتها النسائية. والتعهد الثاني كان الحث على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة. فالتدريب على القيادة، وفنون الخطابة والسياسة والحملات الانتخابية، على سبيل المثال، تهيء النساء لخوض غمار المنافسة والفوز حتى يصبحن قائدات يلمن الآخرين. إلا أنه وبعد مضي 20 سنة على انعقاد مؤتمر المرأة في بيجين سنة 1995، لا يزال المشوار طويلاً قبل أن يتمكن نصف سكان العالم من الحصول على المكانة التي يستحقونها في عالم صناعة القرار.

## 1.6 المرأة في السياسة

إن تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في مجال الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار على جميع المستويات شرط أساسي لتحقيق الديمقراطية الحقة. وما دام تواجد النساء يغطي جميع نواحي الحياة فإن مساهمتهم في الشؤون العامة أمر ضروري من أجل استغلال قدراتهم وطاقاتهم لتحديد الأولويات الإنمائية والسياسية التي تعود بالنفع على المجتمعات والعالم أجمع. ويعتبر حق المرأة في التصويت خطوة حاسمة في طريق المشاركة في اتخاذ قرار على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، فإن اليوم الذي تحصل فيه المرأة على حق التصويت والترشح للانتخابات سوف يكون إيذاناً بأن البلاد قد أصبحت قادرة على مشاركة النساء في الساحة السياسية، (كما يوضح ذلك الملحق، جدول أ. 6.1)، إذ حصلت النساء على حق التصويت في 15 من أصل 52 دولة عضو في المنظمة خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي. يُضاف إلى ذلك أن 11 دولة حصلت نساؤها على حق التصويت بين سنتي 1960 و 1969، وأن نصف الدول الأعضاء في المنظمة حصلن على حق التصويت بين سنتي 1950 و 1969. وقد كانت أذربيجان وقرغيزستان والدولتان الوحيدتان العضوان في المنظمة اللتان حصلتا نساؤهما على حق التصويت منذ سنة 1918. (الشكل 1.6)

### الشكل 1.6: عدد الدول الأعضاء في المنظمة التي حصلت نساؤها على حق التصويت خلال العقد المذكور

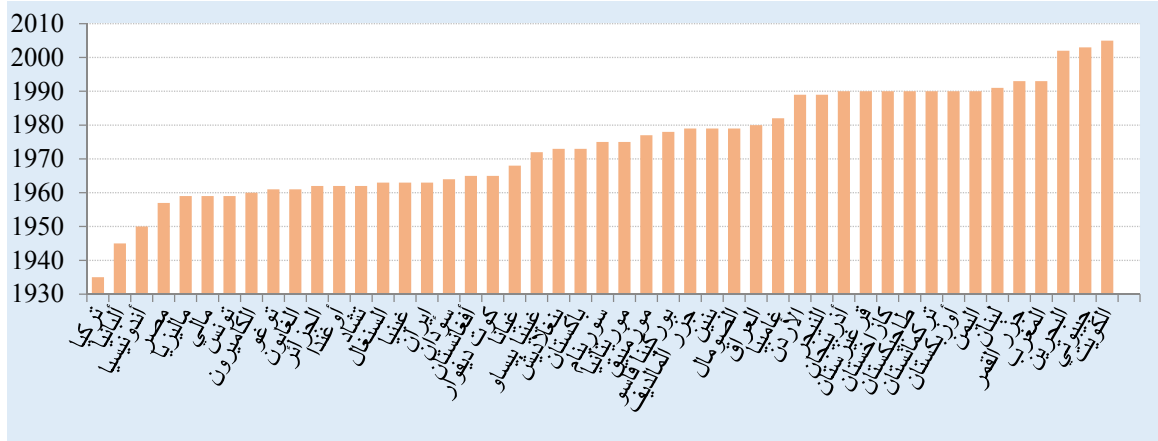


المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات برلين

يعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحق كل إنسان في المشاركة في الحياة السياسية في بلده. والنساء متى وصلن إلى الوظائف القيادية يستطعن إحداث التغيير الذي يفيد جميع مكونات المجتمع، وذلك لأن النساء السياسيات أرهفن إحساساً بهموم المواطنين، وأكثر عناية بمسألة الرفاه الاجتماعي والحماية القانونية وتحسين مستوى الثقة.

وتعتبر تركيا أول دولة من الدول الأعضاء في المنظمة التي تكفل للنساء حق التصويت والترشح، تصل فيها امرأة إلى البرلمان، وقد كان ذلك في سنة 1935. ثم تبعها كل من ألبانيا وأندونيسيا بانتخاب/تعيين نساء برلمانيات في سنة 1945 و 1950 على التوالي. (الشكل 2.6).

## الشكل 2.6: الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب السنة التي تم فيها انتخاب/تعيين أول النساء في البرلمان

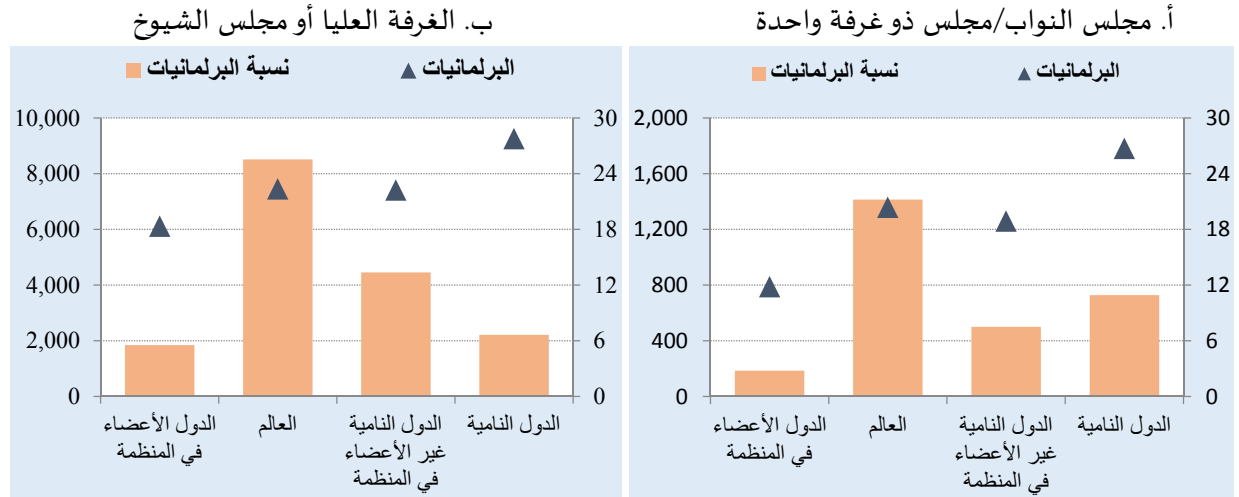


المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي

وقد مكن النهوض بتعهدات مؤتمر بيجين والالتفاف حول القيادة النسائية من تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المشاركة على قدم المساواة. فمنذ اعتماد منهاج عمل بيجين في سنة 1995، ارتفع المعدل العالمي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية تدريجياً من 11.3٪ إلى ما يقرب من 22.4٪ في سنة 2015 ليصل إلى ما مجموعه 8510 برلمانية في العالم، مع الأخذ في الاعتبار البرلمانات أحادية الغرفة، ومجالس النواب وكذا البرلمانات ذات نظام المجلسين. ويمكن ملاحظة اتجاه مماثل في مجموعة دول المنظمة. واعتباراً من مارس 2015، أصبح عدد النساء البرلمانيات 1845، أو ما نسبته 18.3٪ من مجموع السياسيين في مجالس النواب أو البرلمانات أحادية الغرفة في الدول الأعضاء في المنظمة. ويبلغ عدد المقاعد التي تشغلها النساء 22.2٪ و 27.8٪ في برلمانات الدول المتقدمة والدول النامية الغير الأعضاء في المنظمة على التوالي (الشكل 3.6 أ).

في 76 بلدا ذات نظام برلماني بنظام المجلسين، يوجد 6934 مقعداً منها 1564 مقعداً في 17 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الغرفة الثانية من البرلمان أقل نسبياً من نسبة المقاعد في الغرفة الأولى على مستوى كافة المجموعات. إلا أن أعلى نسبة فرق سُجلت في الدول الأعضاء في المنظمة. لم تمثل نسبة 185 امرأة برلمانية إلا 11.8٪ من إجمالي عدد البرلمانيين في الدول الأعضاء في المنظمة، وهو أقل بنسبة 6.5 نقطة مئوية من نصيب المرأة من المقاعد في الغرفة السفلى من البرلمان. ويبلغ المعدل العالمي للنساء البرلمانيات في الغرف العليا أو مجالس الشيوخ 20.4٪، بينما تنزل هذه النسبة إلى 18.9٪ في الدول النامية الغير أعضاء في المنظمة. أما نسبة النساء كمجموعة في الغرف العليا من البرلمان في الدول النامية (26.7٪) فلا تنقص إلا بنسبة نقطة واحدة عن حصتها المماثلة في الغرف السفلى في برلمانات الدول النامية. (الشكل 3.6 ب).

### الشكل 3.6: المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي



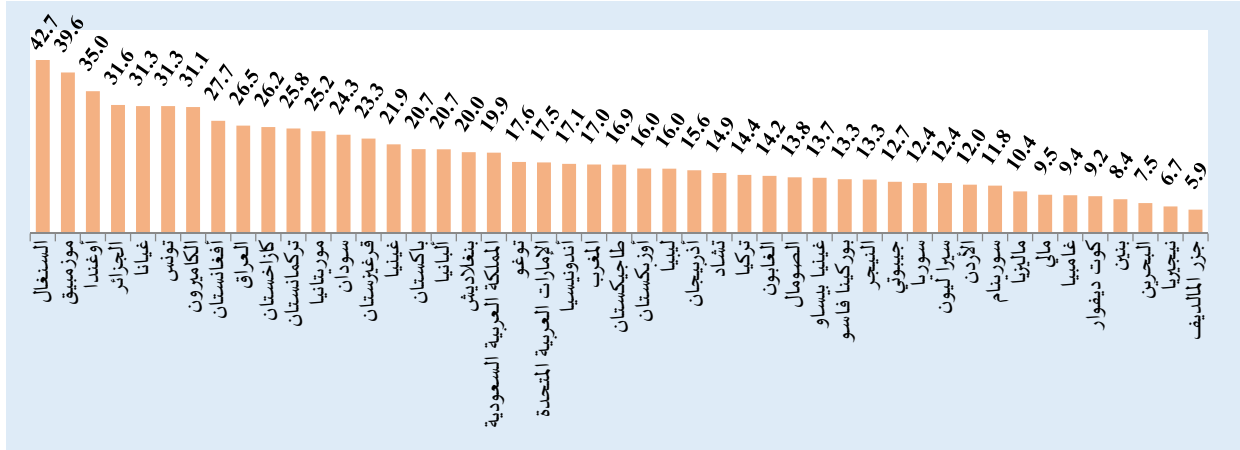
المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي

وإذا أخذنا في الاعتبار كلا المجلسين مجتمعين، فإن عدد النساء البرلمانيات، وهو 2030 يمثل 17.5% من مجموع النساء البرلمانيات في مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة، في حين أن المعدل العالمي يبلغ 22.1% أي ما يقابل 9923 برلمانية. وكانت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية أحدها المؤشرات المختارة لرصد التقدم المحرز في إطار الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية والمعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكما هو مبين في الشكلين 6.3 أ و 6.3 ب، فإن مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة بعيدة كل البعد عن نسبة 30% المستهدفة والتي حددها مؤتمر بيجين لتكون المعدل العالمي لكلا المجلسين. وبذلك فقد ظلت نسبة تمثيل المرأة متدنية بشدة في الدوائر العليا لصنع القرار على المستوى الوطني.

وبالنظر إلى الاتجاه الحالي، يقدر أن يصل متوسط تمثيل المرأة في البرلمان في منطقة الدول الأعضاء في المنظمة إلى 30% بحلول سنة 2040. فالوصول على العضوية في البرلمان بالطبع ليس بالمهمة السهلة، إذ تدخل في ذلك عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية تؤثر في الأمر وتجعل من الصعب على المرأة أن تدخل السياسة وترتقي إلى أعلى درجات سلم الحكم. وسواء تعلق الأمر بالتقاليد المحلية أو الافتقار إلى السياسات التي تراعي الاختلاف بين الجنسين وآليات عمل الأحزاب السياسية، تظل عملية التمكين السياسي للمرأة أمرا محفوفًا بالمشقة.

وإذا ما نحن حاولنا سبر أغوار الأرقام على المستوى الوطني فستكشف أنماط موعلة في التفاوت وذات معان كثيرة. إذ تزيد حصة النساء في البرلمانات أحادية الغرفة أو الغرفة السفلى عن المتوسط في المنظمة البالغة 18.4% في 19 دولة عضوا، كما هو مبين في الشكل 4.6. وكانت السنغال البلد الإسلامي الذي به أعلى نسبة مقاعد تشغلها النساء في البرلمان الوطني، وتصل إلى 42.7% من مجموع النواب. وهي نسبة ارتقت بالسنغال إلى المرتبة السابعة عالميا. تليها كل من موزمبيق وأوغندا ضمن 25 دولة الأولى عالميا من حيث عدد النساء السياسيات والذي يتعدى ثلث عدد المقاعد في البرلمان. وقد تمكنت 11 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة من تجاوز المعدل العالمي لتمثيل النساء في البرلمان، وهي الجزائر وغيانا وتونس والكاميرون وأفغانستان والعراق وكازاخستان وتركمانستان وموريتانيا والسودان وقيرغيزستان. ومن ناحية أخرى، تبقى حصة النساء في الغرفة الأولى أو الغرفة الوحيدة في البرلمان أقل من 5% في كل من لبنان وإيران والكويت وعمان واليمن (الملحق، الجدول أ. 6. 2).

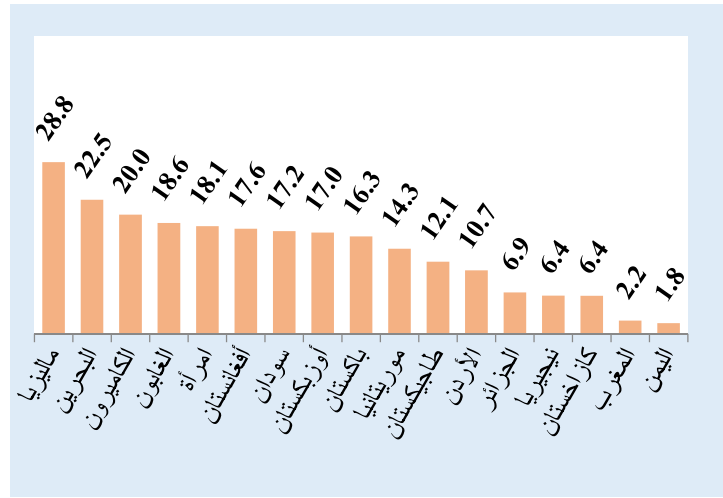
**الشكل 4.6: النسبة المئوية للنساء السياسيات في برلمانات دول منظمة التعاون الإسلامي (الغرفة الواحدة / الأولى)**



المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي

تشغل النساء 29٪ من المقاعد في مجلس الشيوخ بماليزيا، واحدة من 17 دولة عضو في المنظمة ذات برلمان بمجلسين. ومما يثير الإعجاب أيضا أن النساء يشغلن واحدا من كل خمسة مقاعد في برلماني البحرين والكاميرون. ومن ناحية أخرى، يقل معدل تمثيل المرأة عن 5٪ في الغرفة الثانية من البرلمان المغربي واليمن. (الشكل 5.6).

**الشكل 5.6: النسبة المئوية للنساء السياسيات في برلمانات دول منظمة التعاون الإسلامي (الغرفة الثانية أو مجلس الشيوخ)**



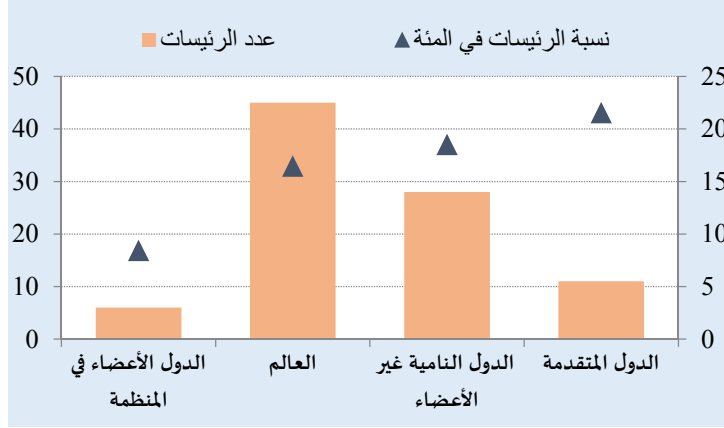
المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي

وعلى الرغم من هذه التحسينات التي أحدثت مؤخرا، لا يزال الرجال يستأثرون إلى حد كبير بالمناصب التنفيذية في السياسة، ولا يزال الطريق طويلا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. كما هو موضح في الشكل 6.6، لا تتأثر النساء حاليا سوى 45 غرفة برلمانية في دول العالم التي يبلغ عددها 194 دولة، 79 منها ذات برلمانات من مجلسين. وبذلك تحتل النساء 16.5٪ من مجموع المناصب الرئاسية في البرلمان والبالغ عددها 273 منصبا. أما في مجموعة المنظمة، فلا تتأثر النساء إلا 6 غرف برلمانية من أصل 54. وبما أن 17 منها ذات نظام من مجلسين، فإن النساء يمثلن 8.5٪ من نسبة الوظائف الرئاسية في البرلمان<sup>3</sup>.

<sup>3</sup> الدول التي لديها برلمانات ذات مجلسين هي: أفغانستان والجزائر والبحرين والكاميرون والغابون والأردن وكازاخستان وماليزيا وموريتانيا والمغرب ونيجيريا وعمان وباكستان والسودان وطاجيكستان وأوزبكستان واليمن.

وكما هو مبين في الجدول أ. 6. 3. في الملحق، فالغرف البرلمانية المعنية التي ترأسها نساء في الدول الأعضاء في المنظمة هي برلمان بنغلاديش (السيدة شيرين شارمين شودري)، ومجلس الشيوخ في الغابون (السيدة لوسي ميلبو- أوبو)، وجمعية جمهورية موزمبيق (السيدة فيرونیکا ناتانيل ماکامو دلوفو)، والجمعية الوطنية لسورينام (السيدة جنيفر غيرلينغز-سيمونز)، وجمعية تركمانستان (السيدة أكجا تاجيبويونا نوربيردييوا)، وبرلمان أوغندا (السيدة ريبیکا كاداجا).

الشكل 6.6: رئيسات الغرف البرلمانية



المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي

ويوضح المؤشر (نسبة النساء في المناصب الوزارية (%))، حالة تمكين المرأة على مستوى القيادة السياسية. وتوجد في العالم 715 وزيرة تمثل 17.7٪ فقط من مجموع وزراء حكومات العالم. وتبلغ حصة الوزيرات في حكومات الدول الأعضاء في المنظمة حوالي 12.4٪. ومنذ سنة 2005، زادت حصة الوزيرات في العالم بنسبة 3.5٪، أما في دول المنظمة فكانت نسبة الزيادة 1.4٪.

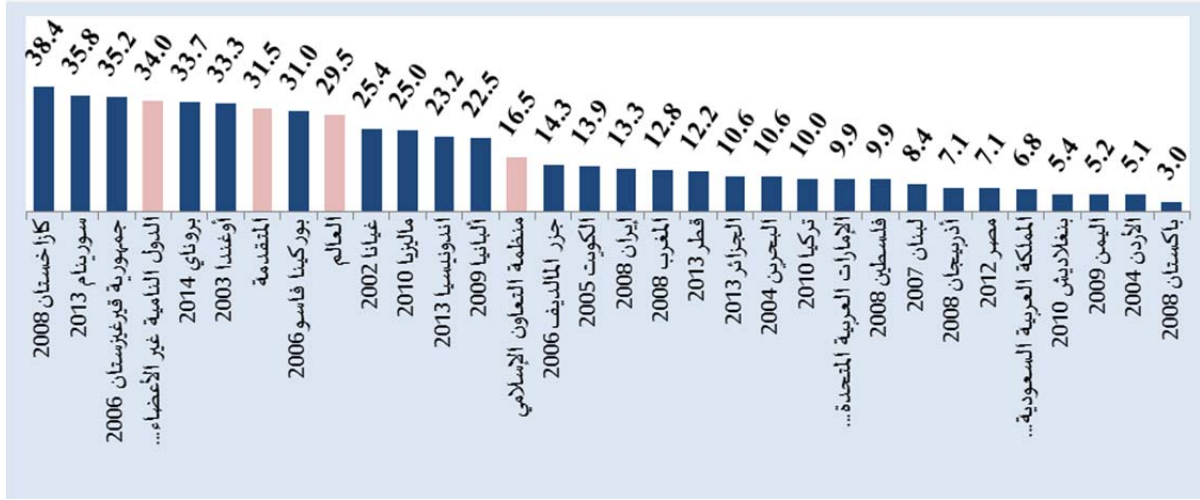
أما بالنسبة للمناصب الوزارية التي تشغلها المرأة، فتبين خريطة الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة الخاصة بالمرأة أن الشؤون الاجتماعية، والتعليم والأسرة وشؤون المرأة لازالت في مقدمة الوزارات التي تشغلها النساء. كما عرف عدد النساء اللواتي يشغلن المناصب التي تعتبر أعلى مرتبة من قبيل الدفاع والبيئة والخارجية ارتفاعا طفيفا. وتشكل أولئك الوزيرات قدوة قيمة، كما يمكنهن أن يشكلن عوامل قوية للتغيير على المستوى الوطني والعالمي. غير أن أولئك النوع من النساء لازلن يشكلن الاستثناء في معظم الحالات، ويتعين مواصلة العمل الدؤوب للتغلب على العقبات الكبرى التي تحد من مشاركة المرأة وتمثيلها في مراكز صنع القرار.

## 2.6 المرأة في المناصب الإدارية

بعيدا عن السياسة، فإن تمكين المرأة كفاعلة قانونية واقتصادية واجتماعية من شأنه تغيير الخيارات السياسية وجعل المؤسسات أكثر تمثيلا لمجموعة من الأصوات. وعلى الرغم من إحراز تقدم مهم خلال العقد الماضي، إلا أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في السلطة التشريعية والعدالة ومجالات اتخاذ القرارات الاقتصادية. وهناك الكثير مما يتعين القيام به لجذب النساء ذوات الموهبة والمؤهلات لشغل مناصب اتخاذ القرار، وذلك من خلال تكثيف الجهود لدى الحكومات والمجتمع المدني والشركات والجمعيات المهنية والدوائر الأكاديمية. وفي حالة النساء اللواتي بلغن هذه المناصب بالفعل، ينبغي الاحتفاظ بهن وتشجيعهن من خلال تحسين الإجراءات الداخلية للانتقال والتدريب والتطوير الوظيفي.

وتشير نسبة النساء بين المشرعين والمديرين إلى المشرعين وكبار المسؤولين ومديري الشركات، والمديرين العاملين (التصنيف الدولي الموحد للمهن-88) أن 29.5٪ من المناصب الإدارية العليا في العالم تشغلها نساء، في حين أن المتوسط في المنظمة هو 16.5٪، وهو أقل من نصف المعدل في الدول النامية غير أعضاء في المنظمة (34.0٪). كازاخستان وسورينام وقيرغيزستان وبروناي وأوغندا وبوركينا فاسو هي الدول الأعضاء التي يتجاوز تمثيل النساء فيها في الإدارة العليا نسبة الثلث في جميع الفئات المهنية في هذه المجموعة من الوظائف. (الشكل 7.6)

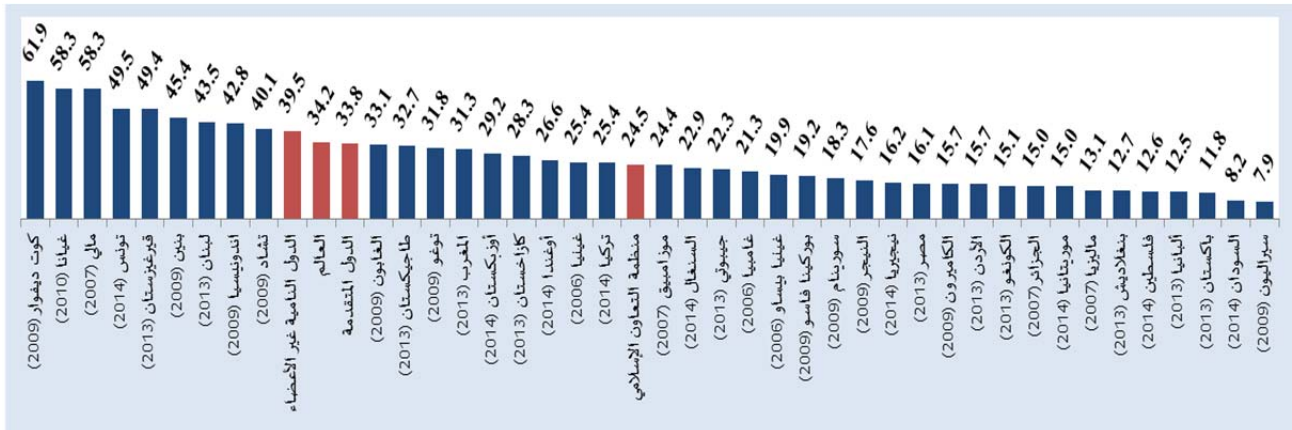
الشكل 7.6 النساء المشرعات، المناصب الإدارية العليا (النسبة المئوية من المجموع)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2015

ثمة حاجة إلى مزيد من التنوع في إدارة الشركات لأن ارتفاع التنوع يعزز من إمكانيات الشركات على إدخال تعديلات سريعة وتحسين إدارتها. وفي هذا السياق، تعتبر مشاركة المرأة في ملكية الشركات أمراً بالغ الأهمية.

الشكل 8.6 النسبة المئوية لمساهمة النساء في ملكية الشركات (% من الشركات)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2015

كما هو مبين في الشكل 6.8 تعتبر النساء من بين المالكين الرئيسيين لما يقرب من ربع إجمالي الشركات في منطقة المنظمة. نسبة مشاركة النساء في ملكية الشركات في 18 دولة عضواً أعلى من المتوسط في المنظمة، و9 منها لديها نسب أعلى من متوسط الدول النامية غير أعضاء في المنظمة (39.5٪). ويتعدى التكافؤ بين الجنسين المعدل بفارق كبير في كوت ديفوار، حيث تمتلك النساء حوالي 60٪ من الشركات. وكانت قد شاركت النساء بشكل متزايد في مواقع اتخاذ القرار رفيعة المستوى في القطاع الخاص، وتدير 20 من بين 500 شركة مصنفة على قائمة فورتن 2015. وتتمتع

القيادات النسائية بإمكانات هائلة للتأثير على الطريقة التي تعمل بها الشركات، من خلال تعزيز الممارسات العادلة في الإدارة، وتحسين التوازن بين العمل والحياة الأسرية، والحد من الفوارق بين الجنسين في مكان العمل.

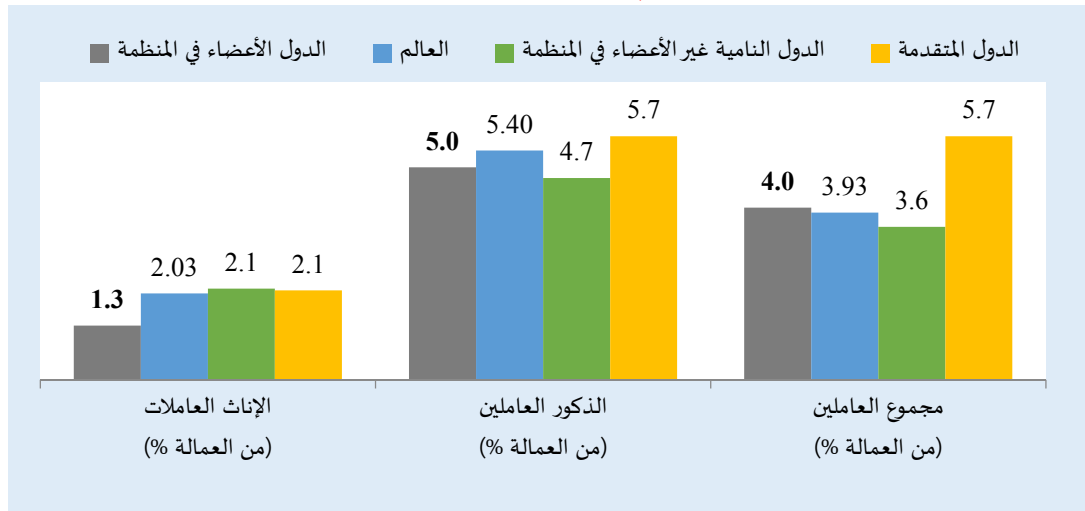
ولكن نظرا لمحدودية البيانات، فإن نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا تبدو منخفضة جدا. إذ لا تتعدى نسبة الشركات الخاصة التي تديرها النساء في منطقة المنظمة 11.0%، بينما يبلغ المعدل العالمي والمعدل في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 17.3% و20.4% على التوالي. وتعتبر أندونيسيا وقرغيزستان وبنين الدول الثلاث الوحيدة التي ترأس نساؤها أكثر من 25% من الشركات. (الشكل 9.6)

الشكل 9.6: النسبة المئوية للنساء على رأس الشركات (% من الشركات)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2015

الشكل 10.6: أرباب العمل، النسبة المئوية، 2014



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2015

وفي حالة حصة النساء ربات العمل من المجموع (الشكل 10.6). فحصة النساء ربات الأعمال هي 1.3% من مجموع أرباب الأعمال في دول المنظمة، مقابل 2.1% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة. أما المتوسط العالمي المحسوب على 2.0% تجاوز بشكل ملحوظ معدل المنظمة.

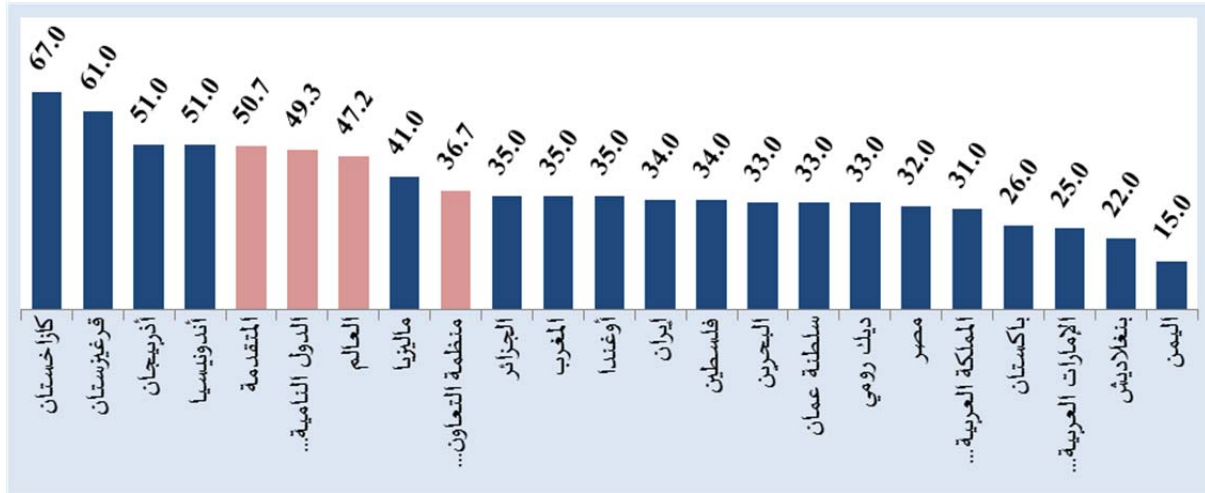
<sup>4</sup> تشير العبارة إلى النساء العاملات في مناصب مهنية أو فنية. ويتم تحديد حصة المرأة من المناصب وفقا للتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-88). وتشمل مجالات العمل البدنية والعلوم الرياضية والهندسة (المهنيون والمهنيون المساعدون)، وعلوم الحياة والصحة (المهنيون والمهنيون المساعدون)، والتعليم (المهنيون والمهنيون المساعدون) وغير ذلك من الوظائف المهنية والمساعدة.



وتقلص حصة تمثيل النساء مع انخفاض عدد المناصب. واستنادا إلى البيانات المتاحة من 19 دولة عضوا في المنظمة، تقدر نسبة العمال المهنيين والفنيين الإناث<sup>5</sup> بنحو 36.7%. ورغم أن هذا الرقم هو أقل بكثير من متوسطات العالم (47.2٪)، والدول النامية الغير أعضاء في المنظمة (49.3٪)، والدول المتقدمة (50.7٪)، إلا أن حالة التكافؤ بين الجنسين أكثر إشراقا مما يصوره الوضع في المناصب الإدارية العليا. وتحتل كازاخستان المرتبة الأولى ضمن دول المنظمة بنسبة 67% من النساء العاملات في مناصب مهنية وفنية، تلتها كل من قيرغيزستان وأذربيجان وأندونيسيا بنسبة 50%.

(الشكل 6.11)

الشكل 6.11: فئة العمال المهنيين والفنيين من الإناث % (من الإجمالي، 2006)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2015

وعموما، تظل النساء في مجموعة المنظمة ضعيفة التمثيل في المناصب المتعلقة باتخاذ القرار، وذلك على الرغم من بعض التقدم الذي أحرز خلال العقد الماضي.

## 7. دور المنظمات غير الحكومية في معالجة قضايا الجنسانية

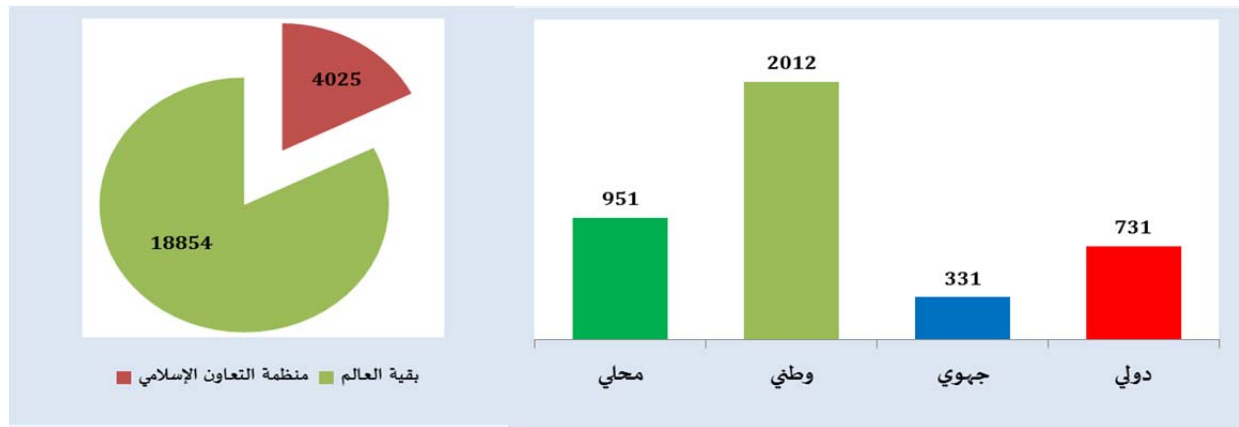
يُقصد بالمنظمات الغير حكومية تلك التشكيلات الطوعية من الأفراد التي تعمل من أجل تحقيق هدف مشترك، ويكون مجال عملها خارج نطاق القطاع العام والخاص، وتشمل عموما المؤسسات الخيرية ومنظمات البيئة وحقوق الإنسان، ونقابات العمال والغرف المهنية، والمساواة بين الجنسين. وفي بلد متسامح يكون لكل مواطن الحق في إنشاء منظمة ما أو الانضمام إليها بكل حرية. الى جانب ذلك، فمن حق المواطنين الانخراط في عمل إحدى المنظمات الغير حكومية القائمة، ولهم كامل الحرية في تحديد مستوى نشاطهم فيها.

ومع ظهور العولمة، تعاضم أثر المنظمات الغير حكومية على الحكومات والأفراد في الكثير من الاقتصادات المفتوحة (سيسرك، 2014). وشهدت العقود الأخيرة نمو استثنائي لعدد المنظمات غير الحكومية في كل مجالات الأنشطة البشرية في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في الدول النامية بما يتضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويظهر الشكل 7.1 (اليمين) تواجد 22879 منظمة غير حكومية، 4025 منهم متواجدين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ممثلين بذلك 17.6% من حصة العالم.

<sup>5</sup>يشير العمال الفنيين والتقنيين من الإناث إلى مشاركة من المهنيين والعمال الفنيين الذين هم من الإناث. يتم تعريف حصة المرأة من المناصب وفقا لتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-88) لتشمل المهنيين البدني، الرياضي والعلوم الهندسية (والمختصين بالمساعدة)، علوم الحياة والعاملين في مجال الصحة (والمختصين بالمساعدة)، وتعليم المهنيين وغيرهم من المهنيين والمختصين بالمساعدة.

المنظمات غير الحكومية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني، معنية بإدارة مجموعة معقدة ومتنوعة من الأنشطة. وكانت المنظمات غير الحكومية أيضاً بمثابة مقدمي الخدمات الرئيسية في الدول التي تكون فيها الحكومة غير قادرة على أداء دورها التقليدي. معاً لتطوير الحاصل في مجال الاتصالات، أصبحت المنظمات غير الحكومية نشطة ليس فقط على المستوى المحلي أو الوطني بل أيضاً على المستوى الإقليمي والدولي. الشكل 7.1 (يسار)، 2012 تعمل المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوطني، حيث قامت 951 منهم بتقديم الخدمات على المستوى المحلي. من ناحية أخرى، تنشط 331 المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المستوى الإقليمي. وبلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المسجلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 731.

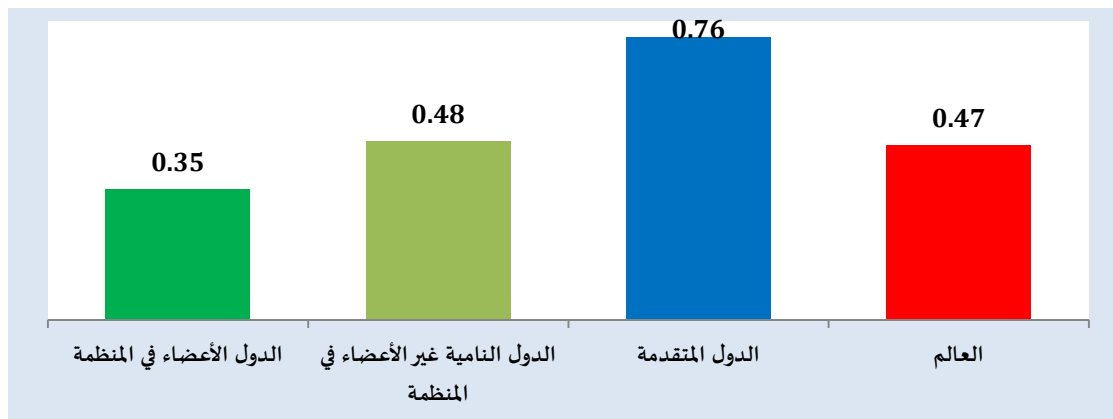
**الشكل 1.7 النطاق الجغرافي للمنظمات غير الحكومية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (يسار)، وعدد من المنظمات غير الحكومية في دول المنظمة (يمين)**



المصدر: منظومة منظمات المجتمع المدني المتكاملة للأمم المتحدة، 2014.

على الرغم من أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تستضيف عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية العاملة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ومعظم هذه المنظمات غير الحكومية قد كانت تكافح بعض التحديات. ويمكن تلخيص أهم التحديات على النحو التالي: (1) عدم وجود الرؤية الشاملة والاستراتيجيات وسيقا تعريف قانوني لأنشطة المنظمات غير الحكومية؛ (2) القيود المتعلقة بالموارد البشرية والمالية؛ (3) العجز بخصوص الصورة العامة للمنظمات غير الحكومية في المجتمع.

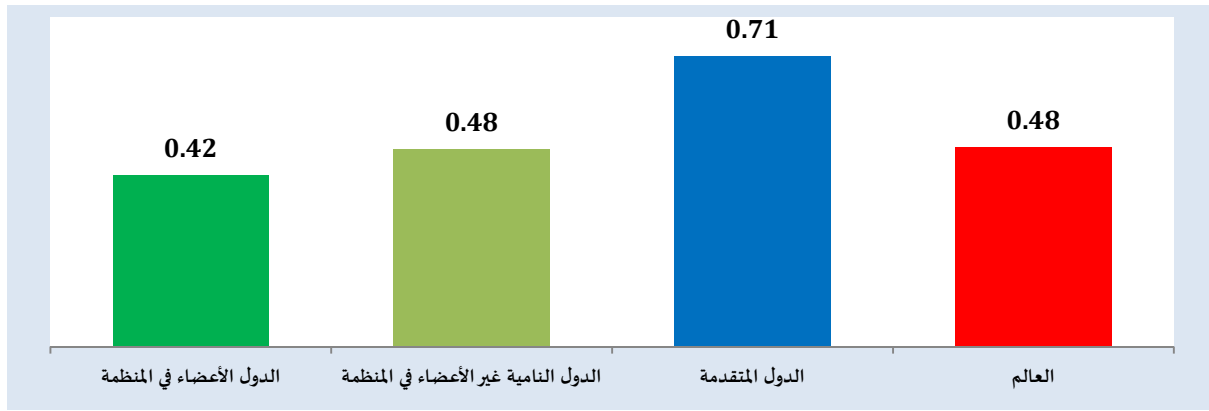
**الشكل 7.2 متوسط درجات السياق القانونية للمنظمات غير الحكومية، 2013**



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات مؤشر الإمكانات البيئية 2013

في هذا الصدد، يبين الشكل 7.2 متوسط درجات السياق القانونية للمنظمات غير الحكومية عبر مجموعات الدول. يقيس هذا المؤشر بشكل مباشر الإطار القانوني والتنظيمي للمنظمات غير الحكومية في مجموعات الدول المختلفة. ووفقا لهذا، تحصل مجموعة منظمة التعاون الإسلامي على أدنى درجة في المتوسط (0.35)، وهي أقل من نصف متوسط درجة مجموعة الدول المتقدمة (0.76). وفيما يتعلق بالإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية، كان لدى الدول النامية أيضا غير منظمة التعاون الإسلامي (مع متوسط درجة من 0.48) درجة أعلى قليلا من المتوسط العالمي البالغ 0.47. وعموما، يشير الشكل 7.2 إلى أن متوسط الدرجة في منظمة التعاون الإسلامي في السياق القانوني للمنظمات غير الحكومية أقل من متوسط كل مجموعات الدول الأخرى. قد يكون ظهور هذه الحالة سببها القوانين القائمة للمنظمات غير الحكومية في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تميل إلى المعاناة من الإتساع المفرط، والقوانين المتاحة التي لا تعكس الفهم الحديث لأهمية المنظمات غير الحكومية كشركاء من أجل تنمية المجتمع.

### الشكل 7.3 الصورة العامة للمنظمات غير الحكومية، 2013



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مؤشر الإمكانات البيئية 2013

يعرض الشكل 7.3 الصورة العامة للمنظمات غير الحكومية في البيئة الاجتماعية والثقافية عبر مجموعات الدول المختلفة. ووفقا للشكل 7.3. لدى مجموعة الدول المتقدمة أعلى درجة (0.71) من حيث الصورة العامة الإيجابية للمنظمات غير الحكومية. وتم العثور بأن متوسط درجة الصورة العامة للمنظمات غير الحكومية في العالم والدول النامية غير منظمة التعاون الإسلامي تبلغ حوالي 0.48. ومع ذلك حصلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أدنى متوسط درجة من 0.42، الأمر الذي يعكس وجود صورة سلبية نسبيا من المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تبدو الصورة العامة السلبية تجاه المنظمات غير الحكومية واحدة من القضايا الأكثر إشكالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لذا يحتاج صانعي السياسة إلى العمل لبناء سمعة إيجابية للمنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعدم وجود صورة عامة إيجابية يولد صعوبات ملحوظة للمواطنين الذين هم على استعداد لتقديم مساهمة إلى المجتمع من خلال المنظمات غير الحكومية. وتقدم المنظمات الغير حكومية المنظمة تنظيما محكما منافع شتى للمجتمعات مثل إبداء النقد البناء للحكومات لإعادة تشكيل سياساتها، وتوفير منبرا لإيصال رسالة للمواطنين الأقل تمثيلا كالنساء مثلا حول مختلف القضايا.<sup>6</sup> انطلاقا من هذه المقدمة، سوف يركز هذا القسم من التقرير على مختلف التدخلات التي تقوم بها المنظمات الغير حكومية لتمكين المرأة.

<sup>6</sup> لمزيد من التفاصيل حول المنظمات الغير حكومية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يرجى الرجوع إلى تقرير حول "المجتمع المدني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات والفرص"، سلسلة توقعات منظمة التعاون الإسلامي، مركز أنقرة، مارس 2014.

## 1.7 مناهج واستراتيجيات المنظمات الغير حكومية تجاه قضايا الجنسانية

يشير مفهوم المساواة بين الجنسين إلى السمات الاجتماعية والسلوكية والثقافية والتوقعات والمعايير المرتبطة بطبيعة الشخص امرأة أو رجلا (البنك الدولي، 2012). وبعبارة أدق، هو طبيعة العلاقة بين النساء والرجال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وكان هناك عدد كبير من النساء محرومين من الحصول على الخدمات أو متلقين اهتماما أقل في الدول النامية. ومع مضي السنين، بدأ اعتماد العديد من الطرق والاستراتيجيات من قبل مختلف المنظمات غير الحكومية لمعالجة قضايا المرأة بما يشمل التمكين وتعزيز النهج القائم على الحقوق في الاندماج الاجتماعي.

أثارت المنظمات الغير حكومية أيضا مسألة التمييز ضد المرأة منذ أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وتعد حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وهي مرتبطة بالجوانب التالية: (1) الدعوة إلى اعتماد نهج يراعي طبيعة المرأة في الرعاية الصحية والتعليم والتنمية الاقتصادية (2) التعريف باحتياجات الطفلة (3) فضح ممارسات العنف ضد المرأة (هاندي و القسام، 2007). تم اعتماد النهج القائم على الحقوق من قبل المنظمات غير الحكومية منذ أواخر 1990s لوضع قضايا حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمركز إلى جانب الحقوق السياسية والمدنية النسائية الموجودة.

وفي هذا السياق، عرض سين وغراون (1988) نهجا للتمكين يقوم على أساس الالتزام بالعمل الجماعي من أجل معالجة المشاكل المحددة التي تواجهها النساء في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ويرى المؤلفان سين وغراون (1988)، أن تحقيق المساواة للنساء لن تتأتى في ظل بيئة اقتصادية وسياسية وثقافية تحتكر فيها فئة صغيرة من الناس الموارد والسلطة والسيطرة. ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، تم اعتماد نهج قائم على الحقوق من قبل المنظمات الغير حكومية من أجل إبراز القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع الحقوق السياسية والمدنية النسائية القائمة.

ويمكن القول في الوضع الراهن بأن معظم المنظمات الغير حكومية اعتمدت سياسات إدماج قضايا المرأة لتحسين وتعزيز رفاه النساء. إلا أن تفعيل هذه السياسات على المستوى المؤسسي لا زالت تصطدم ببعض العراقيل، لاسيما: (1) انعدام الرصد والتقييم لهذه السياسات، وضعف مشاركة المرأة، (2) والثقافة السائدة في المؤسسة (3) والافتقار إلى آليات المساءلة. وقد ركزت عدد من المنظمات الغير حكومية أيضا على الثقافة المؤسسية الذكورية باعتبارها عقبة كأداء تحول دون تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين، والتي تتجلى في المواقف وممارسات التوظيف وظروف العمل (موزرو موزر، 2002). ولذلك، من المهم التأكيد على أن صانع السياسة والباحثين والممارسين بحاجة إلى العمل من أجل بناء مقاربة متعددة الأبعاد لتعزيز حقوق المرأة.

## 2.7 المنظمات الغير حكومية وقضايا الجنسانية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وشدد على مكانة النساء في الإسلام في حقهم في الإحساس بقيمة الذات، والاحترام والكرامة وإدارة حياتهم. يمكن للنساء المسلمات من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والدينية والعامية وكذلك التمتع بحقوق متساوية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وتنص التقاليد الإسلامية على حق المرأة في الحصول على فرصة متساوية في التعليم والعمل والميراث والتملك، ويمكننا التصرف بما لها من ممتلكات وأرباح بما يرضيها (البنك الإسلامي للتنمية، بدون تاريخ)

للأسف، غالبا ما تعاق المرأة في العالم الإسلامي من المساهمة بشكل كامل ومفيد في التنمية الاجتماعية بسبب الفقر وانعدام الفرص، أو استبعادها من عمليات صنع القرار.

ومع ذلك، بدأت المنظمات غير الحكومية للمرأة في 1990s، بلعب دور هام في رصد السياسات والممارسات المتعلقة بوضع المرأة. وقد اعتمدت عدة تدخلات لمعالجة قضايا المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والدفاع، وفرض و / أو توسيع حقوقهم من خلال التعامل مع النظم القانونية.

تحركت المنظمات غير الحكومية أيضا على نحو يتجاوز التركيز التقليدي لصحة المرأة والتعليم لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الحرمان من خلال تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي. وتمكين المرأة يعني أن المرأة لديها القوة أو القدرة على تنظيم حياتها يوما بعد يوم من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ التمكين الذي يمكنهم من الانتقال من الهامش إلى مركز الصدارة. التمكين هو عملية نشطة ومتعددة الأبعاد، تمكن المرأة من تحقيق هويتها وتفعيل السلطة في جميع جوانب الحياة (Panigrahy، 2006).

بدأت المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا بالتركيز على تمكين المرأة، واستمرت الأنشطة الرامية إلى التركيز بشكل كبير على دعم المرأة وبناء قدراتها للدفاع عن التغيير الإيجابي في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أصبحت الدعوة وسيلة تسعى المنظمات غير الحكومية بواسطتها لتمكين محور المرأة نحو إنجاز تفويضاتها ومهامها (لويس كانجي، 2009). وتتضمن الأشكال الأكثر فعالية من الدعوة ما يلي: (1) برنامج واضح يمكن الوصول إليها يشرح كيفية ربط الأهداف مع الاستراتيجيات المخطط لها و(2) أهداف محددة وقابلة للتحقيق في إطار زمني من التدخل المخطط له. في هذا السياق، قد تتمتع المنظمات غير الحكومية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنجاح أعلى للدعوة من خلال قدرتهن على الربط بين الخبرات المحلية مع السياسة الوطنية أو الدولية، وأطر السياسات الحالية ذات النفوذ لبرامج مصممة خصيصا للعمل من أجل تحقيق أقصى قدر من حقوق المرأة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبعض قصص النجاح المعروضة في القسم الفرعي التالي، ظلت الكثير من النساء محرومات من الحصول على الخدمات أو كان حظهن من الاهتمام أقل في الدول النامية. ومن الأسباب الكامنة وراء هذا الواقع وجود بيئة تتسم بعدم الاستقرار وعدم اليقين حيث تبرز الحاجة إلى دور المنظمات الغير حكومية العاملة في مجال القضايا الجنسانية. غير أن المنظمات الغير حكومية في الدول بما يتضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمتخصصة في قضايا المساواة بين الجنسين لا تأخذ بعين الاعتبار الحقائق والحساسيات المحلية التي تكتنف قضايا المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أن درجة الحساسية تختلف من دولة نامية إلى أخرى، غير أن ثمة صورة نمطية مشتركة تطبع التعامل مع النساء، مما التي تؤثر سلبا على تأثير المنظمات غير الحكومية. ولذلك، لا بد من التخطيط على المدى الطويل بدلا من إجراء التدخل على عجل.

إلى جانب ذلك، يتعين على المنظمات الغير حكومية العاملة على تحقيق المساواة بين الجنسين في بيئة معقدة أن تكون على دراية واسعة بكافة الحقائق على أرض الواقع. وفي هذا السياق، أقدم عدد من المنظمات الغير حكومية، دون معرفة بحقيقة الأمور على أرض الواقع على العمل وفق نهج يميل نحو الليبرالية في تعزيز المساواة بين الجنسين في الدول النامية الذي عادة لا ينتج النتائج المتوقعة.

### 3.7 إنجازات منظمات المرأة غير الحكومية المختارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي



#### مؤسسة التراث في باكستان

باكستان

#### دور المرأة في القيادة البيئية

تم إنشاء وديعة الأسرة بشكل رئيسي من قبل سهيل زهير لاري وياسمين لاري، وقد تطورت مؤسسة التراث في باكستان لتصبح منظمة تأيد شعور الفخر بالتراث والثقافة والتقاليد في باكستان من خلال تمكين النساء من المطالبة بملكية المهمة التي تمثلها. اعتمدت مؤسسة التراث باكستان نهج شامل لأعمالها منذ البداية. بدلا من تقديم الأموال أو المنح، واختارت للعمل مباشرة مع النساء في المجتمعات الريفية، وتمكينهم من البدء في مساعدة أنفسهم.

#### الإنجازات

أدى زلزال كبير في عام 2005 إلى اتباع اتجاه جديد بالنسبة لمؤسسة التراث في باكستان. ومن خلال العمل مع المجتمعات المحلية المهددة للمساعدة في إعادة بناء منازلهم ومدارسهم وحياتهم، سرعان ما اتضح لهم بأن النساء والأطفال هم أكثر الفئات ضعفا. والمقصود من القيود الاجتماعية بأن الرجال لم يسمح لهم بالتفاعل مباشرة مع المرأة الريفية، حيث كانت فرق الاغاثة من الكوارث التي يسيطر عليها الذكور في كثير من الأحيان غير قادرين على التواصل معهم. فبدأت المؤسسة بإرسال فرق الإناث لهذه المجتمعات موفرة بذلك الدعم المباشر للمرأة الريفية ومقدمة الفرص لهم لجمعهم وتطوير الشعور بالوحدة وتقدير الذات لديهم. شجعت المؤسسة النساء على استخدام مهاراتهم التقليدية للمساعدة في إعادة تطوير قراهم. ومنذ فترة طويلة تعتبر النساء في الصدارة بالنسبة لبناء المنازل. ومن خلال جلهم معا، اكتسبت المؤسسة القدرة على الاستفادة بشكل أفضل من مهاراتهم. ابتداءا من المراكز الاجتماعية ولجان المرأة، ووصولاً إلى ورش العمل حول الحرف التقليدية وتقنيات البناء، شجعت المؤسسة ودعمت ولادة جديدة للثقافة المحلية وفخر جديد في أصول باكستانية. كما ساعدت النساء على استخدام المهارات الفطرية والمعرفة لبناء المشاريع المنزلية. ومنحت المؤسسة الآلاف من النساء كرامة جديدة من خلال تمكينهم من رؤية ثروتهم الخاصة. وبث حياة جديدة في التقاليد وتراث هذه المجتمعات المحلية، وتشجيع ملكية الآثار التاريخية، وإيمان جديد في الأساليب والمواد التقليدية.



المصدر: جائزة البنك الإسلامي للتنمية لمساهمة النساء في التنمية



## جمعية الوفاء الخيرية الإنسانية

السعودية

### دور برامج تعليم تكنولوجيا المعلومات في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة

تأسست جمعية الوفاء الخيرية النسائية في EMKJ للمساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وأسرها في المملكة العربية السعودية. تدرّب الجمعية وتعلم النساء السعوديات في مجالات متنوعة مثل الخياطة والسيراميك، فن الطبخ، والضيافة، واللغات والأعمال. في استجابة للمطالب المتطورة لسوق العمل، بدأت جمعية الوفاء تدريب النساء في مجال تقنية المعلومات والحوسبة في محاولة لتوجيه المزيد من الإناث إلى فرص العمل على المدى الطويل. وجمعية الوفاء هي واحدة من أول الجمعيات التي تعمل على توفير التدريب للنساء في المملكة العربية السعودية في اللغات وشبكات الكمبيوتر.

#### الإنجازات

حققت جمعية الوفاء الخيرية النسائية بالفعل الكثير حتى قبل الخوض في عالم تكنولوجيا المعلومات والحوسبة. فكانت بمثابة مأوى للمشردين ومركز لإعادة التأهيل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتدريب المرأة السعودية في مجال الأعمال التجارية ومساعدة الآلاف منهم على تحقيق الاستقرار المالي. وعمل قرار الجمعية بتحويل تركيزها إلى تكنولوجيا المعلومات والدورات التدريبية الكمبيوتر على استيفاء احتياجات السوق من القطاعين العام والخاص، وساعد على تأمين فرص العمل لآلاف المستفيدين. عملت الجمعية بجد لبناء علاقات إيجابية ومفيدة على الساحة الدولية لتحقيق هذه الإنجازات. وقد تخرج 3300 طالبا من دورات الكمبيوتر للجمعية حتى الآن، وذلك بفضل التعاون مع مركز رياض للحاسوب. بالإضافة إلى ذلك، ساعد تعاون الجمعية مع شركة مايكروسوفت في الحصول على التمويل اللازم لتدريب مجموعة أخرى من 185 طالب. ودعم التعاون مع مركز الاستشارات القانونية بتطوير دورات البشرية تخريج 8493 طالب من دورات الحوسبة. كما ساعد التعاون مع مركز الاستشارات القانونية بتطوير دورات في الإدارة والمحاسبة والقانون. هذا بالإضافة إلى دورات في تقنية المعلومات والحوسبة التي تقدمها جمعية الوفاء الخيرية النسائية للفتيات ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك لمساعدتهم على التعلم وتأمين فرص العمل.



المصدر: جائزة البنك الإسلامي للتنمية لمساهمة النساء في التنمية



باراستور  
طاجيكستان  
تنمية الشباب

تأسست منظمة باراستور غير الحكومية لتعزيز وتحسين دور ومكانة المرأة في المجتمع. وتركز المنظمة على تحسين وصول المرأة إلى التعليم والصحة والموارد الاقتصادية، فضلاً عن تدريس مهارات الأعمال القيمة التي يمكن للمرأة أن تستخدمها لإعالة الأسرة. وتصمم المنظمة وتنفذ مشروع مدر للدخل للمرأة في مختلف الأعمار.

#### الإنجازات

حققت منظمة باراستور بالفعل الكثير قبل بدء مشروعها في عام 2009، حيث انطلقت المنظمة منذ نشأتها بعملها بتحسين وصول الفتاة إلى التعليم والصحة والموارد الاقتصادية في طاجيكستان. وكان مشروع الخياطة واحداً من أنشطتها في عام 1998 بتمويل من مؤسسة إنقاذ الطفل في المملكة المتحدة. ومن خلال المشروع، تم تعليم الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 18 من أفقر الأسر مهارات دائرة الخياطة والتطريز الذهبي الوطني، وتم السماح لهن بكسب دخل لأسرهن، ومن خلال المشروع الممول من اليونيسيف، زودت منظمة باراستور المدارس في جميع أنحاء منطقة خاتلون في عام 2004 بألاف الكتيبات التي تشرح أهمية اتباع أسلوب حياة صحي.

وفي عام 2009، بدأت المنظمة بالعمل مع مؤسسة أوراسيا في آسيا الوسطى التي وفرت المنح للنساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 من أفقر الأسر في القرى الجبلية من كاراتاج وزيدي وروميت. وساعدت هذه المنح الشباب على تحسين قدراتهم في توليد الدخل من تلقاء أنفسهم، فضلاً عن تمويل التدريب المهني والمشاريع الريادية. ونتيجة لهذه الجهود، تلقى 45 شخص من الفتيات والشابات التدريب في ريادة الأعمال في الضيافة وبدأوا أعمال تجارية خاصة بهن - وتلقى غيرهن الكثير التدريب في تنمية السياحة وبدأوا بالمساهمة في المشاورات بشأن تطوير دار الضيافة في مجتمعاتهن المحلية. كما تم إنشاء ثلاث ورش خياطة جديدة، وتوظيف خمسة عشر شابة مباشرة وتلقى أكثر من ذلك العديد التعليم حول إدارة الضيافة أو مهارات الخياطة. وقدمت المنظمة أيضاً 2130 سوموني (490 دولار أمريكي) لتمويل المستفيدين من البرنامج، مما أدى إلى تحسن نوعية الحياة في نهاية المطاف لأكثر من 100 شخص



المصدر: جائزة البنك الإسلامي للتنمية لمساهمة النساء في التنمية





## جمعية نساء المستقبل في بوركينافاسو (AFA)

### بوركينافاسو

### دور برامج التدريب والدعوة في

### التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة

قامت جمعية نساء المستقبل في بوركينافاسو (AFA) بتصميم وتنفيذ المشاريع التنموية الفريدة والتحولية للنساء، ومساعدتهن في كفاحهم ضد الفقر من خلال القروض الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل. كان لدى الجمعية هدف واضح جدا منذ البداية. وتعتبر المرأة كركن من أركان الأسرة وتساعدتها لإخراج نفسها وأسرته من الفقر.

### الإنجازات

وضعت الجمعية خمسة أولويات رئيسية لتمكين المرأة. وهم على النحو التالي: تعزيز الأنشطة الصحية؛ دعم الأنشطة المدرة للدخل للحد من الفقر؛ مساعدة الأطفال وتشجيع الاندماج الاجتماعي والمهني؛ تحسين القدرات الاستراتيجية؛ وإنشاء المزيد من القطاعات والتبادل بين الثقافات. وتتعدى إنجازات الجمعية إلى ما هو أبعد من التعليم التقليدي. من ابتداء من إجراء أنشطة التوعية الهادفة إلى تعليم المرأة قضايا التنمية لمساعدتهن على تصميم وإنشاء الشركات والمشاريع الخاصة بها، وقد مكنت الجمعية الآلاف من الناس على زيادة دخلهم وبناء حياة أفضل لأسرهم. ومن خلال القروض الصغيرة والدعم، وقد ألحقت جمعية نساء المستقبل في بوركينافاسو 50 طفلا في المدارس الابتدائية والثانوية، كما عملوا على تمكين المرأة من الحصول على شهادات موثقة من التعليم الابتدائي من خلال الدروس المسائية، وجعلت أكثر من 3000 من النساء والفتيات مدركين لأهمية توفير المال من أجل مستقبل أكثر استدامة. فقد قاموا بإجراء تدريب أساسي في مجال النظافة وتعزيز الصحة العامة، ووزعوا المستلزمات المدرسية، وساعدوا بدفع الرسوم الدراسية، وقدموا للأيتام والأطفال المعرضين للخطر الدعم الغذائي. وأنشأوا كذلك مشروع "مكافحة العطش"، والذي يهدف إلى توفير المياه النظيفة إلى المنطقة الوسطى من بوركينافاسو وبأسعار معقولة. بحيث يمكن 500 برميل من الماء الموفر المرأة ببدء التفكير بشكل خلاق وكسب المال من تلقاء أنفسهن، ودفع البراميل وتأجيرها للشباب لتوليد الدخل البالغ 200 فرنك يوميا (0.35 دولار أمريكي). فبذلك ساعدوا النساء على ضمان سبل العيش المستدامة لأنفسهن من خلال تقديم إدارة المياه والتدريب حول النظافة، فضلا عن تقديم مشاريع إعادة تدوير المياه مثل الحديقة



النباتية. المصدر: جائزة البنك الإسلامي للتنمية لمساهمة النساء في التنمية



## زينب للنساء المنخرطات في التنمية

سودان

### مساهمة المؤسسات في تمكين المرأة ماديا

زينب للنساء المنخرطات في التنمية (ZPD) هي منظمة شعبية تهدف إلى تمكين المرأة والدفاع عن حقوقها. تم تسمية المؤسسة على إسم السيدة زينب محمد نور، المرشحة لجائزة نوبل للسلام التي كرست حياتها لمساعدة الفتيات للولوج إلى التعليم، وتعمل المؤسسة في كل أنحاء السودان على توفير التعليم للفتيات والنساء، وتعزيز التمكين الاقتصادي.

#### الإنجازات

وتشارك زينب للنساء المنخرطات في التنمية في مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تدعم حقوق المرأة وتشجع دعم حقوق المرأة والتنمية المستدامة. كالمساعدة على بناء أربع مدارس ابتدائية للبنات في القرى الريفية وفتح خمس برامج تعليمية للكبار لأكثر من 500 امرأة ريفية، لتنفيذ مشاريع لامياه والصرف الصحي في المجتمعات المحلية، مما خلق تأثيرا إيجابيا كبيرا على حياة الفقراء. أنشطة التوعية والبرامج التعليمية تشغيله تساعد في التغلب على قضايا الصحة وتعزيز فهم الصحة الإيجابية وصحة الأم والطفل في المجتمعات القروية. وقد قامت زينب أيضا بتأسيس تعاونيات نسائية في المناطق الريفية، وأنشأت الاتحاد النسائي للمزارعين، والتي توفر الجمعيات مع الأدوات الزراعية والبذور. والأهم من ذلك، تساعد المنظمة المزارعات على الحصول على الائتمان حتى يتمكنوا من تحسين عملياتهم. يسمح نظام التمويل الأصغر هذا للمرأة بتولي السيطرة على النشاط الزراعي وزيادة دخلهم وربحهم. وتعمل منظمة كضامن للبنك، يُخول للنساء الحصول على قروض الصغيرة تصل الى 5000 دولار في المرة الأولى. مع هذه القروض، يمكن للنساء توظيف العمال لمسح الأراضي والقيام بالأعمال الأكثر إنتاجا. حقق هذا المشروع نجاحا كبيرا - وكانت جميع النساء قادرات على تسديد قروضهم قبل الموعد النهائي وانتقلت مؤسسة زينب إلى مرحلة البحث عن قروض تمويلية إضافية ثانية دون فائدة تصل إلى 30,000 دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، فإن الاتحاد والجمعيات التعاونية تقوم بتوفير مكان لتبادل الأفكار والابتكارات، ومقارنة التقنيات وأفضل الممارسات.



المصدر: جائزة البنك الإسلامي للتنمية للنساء المنخرطات في التنمية

## 8. ملاحظات ختامية

لقد تناول هذا التقرير حالة الجنسانية في الدول الأعضاء في المنظمة، وسلط الضوء على عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة مثل العمالة، والتعليم، والصحة، إلى غير ذلك. ففي مجال التعليم، أظهر التقرير أن الدول الأعضاء في المنظمة مجتمعة تعاني من الأمية وضعف معدلات التحاق الإناث بالتعليم مقارنة بالمتوسط العالمي في هذا الميدان. ومن حيث معدلات الإنجاز والتقدم المُحرز، تبين أن ثمة فوارق جمة بين الجنسين. وعلى الصعيد القطري كشفت الأرقام عن تفاوت كبير في مستوى تعليم الإناث بين دولة وأخرى من الدول الأعضاء في المنظمة، لاسيما بين الدول الأعضاء من منطقة آسيا الوسطى والدول الأعضاء في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

غير أن الدول الأعضاء بالمنظمة مجتمعة أحرزت تحسناً كبيراً في المؤشرات الصحية العامة، ولا سيما تلك المتعلقة بصحة الأم والوليد، بفضل الاستثمارات الضخمة التي أنجزتها الدول الأعضاء في المنظمة في قطاع الصحة مما ساعدها على زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة. ولكن وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات وتطورات إيجابية، إلا أن مؤشرات الصحة تبين أن المشوار لا زال طويلاً قبل أن تتم المساواة بين الجنسين ويتحقق التمكين لمؤسسة الأسرة. فمعدلات الخصوبة على سبيل المثال أعلى بكثير من المتوسط العالمي، مما يعني أن المرأة في دول المنظمة تترزح تحت نير معدلات الخصوبة المرتفعة، مما يمنع المرأة من أن تنخرط بنشاط في المجتمع، ويؤدي إلى مشاكل صحية قبل الولادة وبعدها سواء بالنسبة للأمهات أو الأطفال حديثي الولادة، لاسيما في حالة الإنجاب المبكر في سن يتراوح بين 15 و 19، لذلك تأثير سلبي يوهن من صحة المرأة ويجعلها أكثر عرضة للإصابة بالمرض. ويلاحظ أيضاً أنه ما زالت هناك دول في المنظمة تعاني من انخفاض معدل التغطية قبل الولادة، وارتفاع معدلات الخصوبة التي تهدد الوضع الصحي للمرأة مما يؤثر في نهاية المطاف على رفاه الأسرة.

عامل رئيسي آخر يؤثر على المساواة بين الجنسين وهو العنف والإيذاء. وينتشر العنف والإيذاء ضد النساء في الدول الأعضاء في المنظمة على غرار باقي الدول النامية، وهو في المتوسط أكثر شيوعاً مقارنة مع الدول المتقدمة، ومع المتوسط العالمي. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن أرقام العنف المبلغ عنها في الدول النامية، بما في ذلك الدول الأعضاء في المنظمة، أقل بكثير من العدد الحقيقي، وذلك بسبب الافتقار إلى آليات الإبلاغ والقواعد ذات الصلة، والأنظمة الزاجرة للعنف والإيذاء، وكذا وجود بعض الحواجز الثقافية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون موضوع العنف والإيذاء الشغل الشاغل للدول الأعضاء في المنظمة، نظراً لما له من آثار سلبية على الحالة الصحية للمرأة، ومشاركتها في سوق العمل، وعلى المساواة بين الجنسين..

وإن مما يشجع النساء على القيام بدور نشط في سوق العمل وجود نظم للضمان الاجتماعي بما في ذلك شبكات الأمان للمرأة، ومنح أجور مساوية لأجور الرجال في العمل المماثل. ومع ذلك، فالنساء في الدول الأعضاء في المنظمة، في المتوسط، لا تتمتع ببعض الحقوق كإجازة الأمومة وخدمات رعاية الأطفال على غرار ما هو متعارف عليه في الدول المتقدمة. وعلاوة على ذلك، تنعدم المساواة بين الجنسين على نحو صارخ حيث تتقاضى النساء أجوراً أقل من أجور الرجال. ونتيجة لذلك نجد أن معدلات مشاركة النساء في الدول الأعضاء في المنظمة في سوق العمل محدودة، مما يكبد اقتصادات دول المنظمة خسارة صافية، ويلحق الضرر بالمساعي المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولذلك، سيكون من المهم تحسين معدل مشاركة القوى العاملة النسائية في مجموعة المنظمة، وتوفير شبكات الأمان للمرأة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية، وتحسين الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء.

إضافة إلى ذلك، فإن أحد الأسباب الأساسية الكامنة وراء حالة انعدام المساواة بين الرجل والمرأة كما هي مستشرية بوضوح في الدول الأعضاء في المنظمة، هو محدودية مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار. فغياب أفكار وآراء المرأة عن دوائر اتخاذ القرار يضيق من الأفاق الرحبة لتحليل السياسات ويحد من فاعلية التدخلات السياسية في العديد من نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فالمشاركة المحدودة للمرأة تخلق بيئة يهيمن فيها الرجال على مفاصل صنع القرار. وفي مثل هذه البيئة، لا تنال القضايا الأساسية المتمثلة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الاهتمام الذي تستحقه. وفي هذا الصدد، يُكتفى برأي الرجال في العديد من قضايا السياسة العامة المتعلقة برفاه الأسرة والمساواة بين الجنسين، وتحتجب وجهة نظر النساء.

من ناحية أخرى، تقوم المنظمات الغير حكومية بدور حاسم في التنمية عن طريق ملء الفجوة بين القطاعين العام والخاص. ففيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، تضطلع المنظمات الغير حكومية في الدول النامية بدور فعال حيث تعجز المؤسسات العامة عن تقديم الخدمات اللازمة للنساء، لاسيما اللواتي يعانين من التمييز أو الإساءة أو محدودية فرص الحصول على خدمات التعليم. وللمنظمات الغير حكومية أدوار أخرى كثيرة تؤديها في مجال المساواة بين الجنسين، منها إيواء المطلقات وتنظيم دورات تدريبية لهن. وعلى الرغم من هذا الدور الإيجابي، إلا أن البيئة العامة للمنظمات بعيدة كل البعد عن تسهيل مهمتها في الدور الأعضاء في المنظمة (أنقرة، 2014). ولذلك، فلن تستطيع المنظمات الغير حكومية أن تبلغ مداها في الدول الأعضاء في المنظمة في سعيها لتمكين المرأة، والتصدي لمظاهر التفاوت بين الجنسين. ولا ينبغي أن ننسى أن المنظمات الغير حكومية العاملة في الدول النامية هي أيضا لا تخلو من عيوب، إذ إن بعضها يتجاهل السياق المحلي في تعامله عدم المساواة بين الجنسين فتكون النتيجة أنها تخسر التأييد الشعبي المطلوب فتفشل تدخلاتها.

## 9. آثار السياسات العامة

تكتسي السياسات التعليمية أدوارا فاعلة شتى في معالجة انعدام المساواة بين الجنسين. لذلك ينبغي على الجهات المعنية بوضع السياسات تحسين ظروف توفير التعليم الرسمي والمهني، وبرامج التدريب، وبرامج التعلم مدى الحياة للرجال والنساء على حد سواء. وتحتاج العديد من الدول الأعضاء في المنظمة إلى وضع برامج واضحة المعالم، وتفعيل آليات لخدمة النساء، حتى تتم الاستفادة منها في معالجة الفجوة القائمة بين الجنسين والتي تضر بالنساء في معظم الحالات.

إن البرامج التعليمية ذات أهمية قصوى في تمكين جميع العمال، وتزداد أهمية هذه البرامج بالنسبة للعمال المحرومين، ومنهم النساء. فمن خلال التعليم المهني والتدريب، يمكن للمرأة الحصول على المهارات الإضافية التي قد تساعد في مواجهة ما تلاقيه من عراقيل تحول دون تمكينها من المشاركة في سوق العمل، وتصبح صاحبة نشاط اقتصادي في المجتمع تعيش في ظروف أفضل طوال حياتها. فبفضل تكثيف المشاركة في القوة العاملة، وتحسين التعليم وبرامج التدريب المهني، ستتمكن الدول الأعضاء في المنظمة من تحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي تصبو إليها فيعم الرخاء على الجميع.

ويتبين من مقارنة التوزيع القطاعي لقوة العمل النسائية بين دول المنظمة وبقية العالم، أن دول المنظمة تحظى بنصيب وافر في الزراعة، مقابل نسبة متدنية في القطاعات غير الزراعية الأخرى. لذلك ينبغي أن تحظى الجهود التي ترمي إلى تحويل القوة العاملة النسائية من الزراعة إلى قطاعات أخرى أوفر إنتاجا بنفس القدر من الأهمية التي تولى لزيادة معدلات مشاركة النساء في القوة العاملة. ولتحقيق هذا التحول ينبغي أن يكون للتعليم الدور الأكبر في إنجاز هذه

المهمة. وفي واقع الأمر، يبدو أن من شأن التفاوت القائم في مؤشرات التعليم بين الدول الأعضاء في المنظمة أن يشكل فرصة للتعاون وتبادل المعرفة والخبرات، وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتوفير فرص متكافئة للتعليم للرجال والنساء.

ومن جهة أخرى، يبدو أن الرجال والنساء على حد سواء يتحرقون شوقاً لليوم الذي يحظون فيه ببرلمانات حقيقية تمثلهم وتكون الحجر الأساس لإرساء قواعد ديموقراطية حقة. لذا ينبغي أن يتجه الهدف الأول إلى زيادة عدد النساء في الحياة السياسية، لا سيما من خلال البرلمانات، وتسريع عملية وصولهن إلى دوائر السياسة، حتى تثقن بقدرتهن على الإسهام بطريقة بناءة في إدارة المجتمع. لا بد من إرساء شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية، وأول خطوة على هذا الطريق تكمن في ضمان تكافؤ فرص التعليم للبنين والبنات، ووضع السياسات الصحية الكفيلة بمساعدة المرأة على تحسين وضعها وتحقيق رفاهيتها بشكل عام. فضمن المساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية للجميع هو أفضل سبيل لتوسيع قاعدة السكان النشطين اقتصادياً والحفاظ عليهم. ومن ذلك على وجه الخصوص، توفير خدمات صحة الأم والوليد تكون ذات جودة عالية، وإلا فلن تتمكن المرأة من المشاركة في الحياة الاقتصادية، فعدم كفاية خدمات صحة الأم والوليد تؤدي إلى مضاعفات بعد الولادة وقد تؤثر على صحة المرأة سلباً طول حياتها ويؤدي إلى منعها من مزاولة أي نشاط اقتصادي.

وينبغي على صناعات القرار في الدول الأعضاء في المنظمة النظر في مسألة تخفيض معدلات الخصوبة المرتفعة، لا سيما بين المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على صحة الأمهات والأطفال. وفي هذا السياق، لا بد من ضخ المزيد من الاستثمارات في البنية الأساسية لصحة الأم والوليد من أجل مواصلة خفض نسبة وفيات الأمهات. وينبغي أن تراعي هذه الاستثمارات كلا من الشق المادي (المستشفيات، والعيادات، ومدارس الطب إلخ.) والبشري (تدريب الأم وموظفي الرعاية الصحية إلخ.). دون إغفال التعاون الفني وتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة لما له من أهمية قصوى في هذا المجال.

وتشكل التشريعات لبنات هامة لتمكين المرأة، ومن دون أطر قانونية، لن يتأتى تنفيذ العديد من الإصلاحات والسياسات. لذا ينبغي على الحكومات أن تسن التشريعات ذات الصلة الكفيلة بالمساعدة في القضاء على العوامل التي تدفع بالمرأة إلى وضعية الحرمان. ومن هذه التشريعات على سبيل المثال، تلك التي تعنى بوقف التمييز ضد المرأة في أسواق العمل، وتفرض تنفيذ التمييز الإيجابي لصالح المرأة، مما سيساعد العديد من الدول الأعضاء في المنظمة على تخفيض عدد النساء غير النشطات اقتصادياً، وسن التشريعات التي توفر الحقوق المعززة لفئات بعينها -- مثل النساء -- وتشجيعهم على مزاولة أنشطة اقتصادية، وتمكينهم من تطوير مهاراتهم من خلال الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني مثلاً. وينبغي كذلك سن قوانين لوقف العنف والإيذاء في المنزل والعمل، وخلق بيئة مواتية أكثر للنساء.

ومع ذلك، ليس ثمة قانون موحد صالح للتطبيق في جميع الدول الأعضاء في المنظمة. لذا لا بد من مراعاة خصوصيات كل سوق محلية على حدة لدى صياغة هذه القوانين. ويمكن للحكومات اللجوء إلى بعض الأساليب الفعالة على المدى القصير والمتوسط لحماية المرأة من العنف والإيذاء مثل وضع خطوط اتصال مباشر للطوارئ، لمساعدة النساء في حالة التهديد المباشر. ومع ذلك، فهذه الإجراءات مفعولها مؤقت ولن تقضي على العنف ضد المرأة كلياً، لذا لا بد من معالجة الموضوع من خلال التعليم واستعادة مكانة المرأة في المجتمع.

ومن أجل تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، ينبغي بذل جهود على مستوى الدول الأعضاء في المنظمة لزيادة عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب رئيسية، بدءاً من الأحزاب السياسية والمؤسسات العامة حتى يكن مثالا يهتدي به من يأتي بعدهن. وينبغي وضع سياسات محددة موجهة للقطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة، وعقد اجتماعات

تشارورية معه، وتشجيعه ببعض الحوافز المالية وغير المالية لمساعدته على زيادة عدد النساء في المناصب الرئيسية. ويجب كذلك على الحكومات إعداد الترتيبات القانونية اللازمة لتذليل العقبات التي تحول دون بلوغ النساء إلى المناصب العليا المؤثرة والقضاء نهائياً على التمييز ضدهن.

وفي هذا السياق، قد تكون المنظمات الغير حكومية أكثر فاعلية وكفاءة من غيرها في الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع وإلى المناطق النائية من البلاد. كما يمكنها مساعدة حكومات الدول الأعضاء في المنظمة في مهمتها لتعزيز المساواة بين الجنسين بفضل ما تتمتع به من كفاءة في تطبيق برامج محددة في هذا المجال. لكن رغم كل هذه النقاط الإيجابية، فلا تزال المنظمات الغير حكومية العاملة في الدول الأعضاء في المنظمة قاصرة عن بلوغ مرادها. وقد كشف تقرير صادر عن سيسرك (2014) عن عاملين رئيسيين اثنين يحدان من أفق تطوير المنظمات الغير حكومية في الدول الأعضاء في المنظمة: أولهما ضعف البنية التحتية للمنظمات الغير حكومية، والمعبر عنها بالقدرة التنظيمية، والجدوى المالية والمؤسسات الداعمة، وثانيهما الإطار القانوني اللازم لعمل المنظمات. وبالتالي فمن الواجب وضع السياسات اللازمة لتوفير البنى التحتية المالية والقانونية ذات الصلة من أجل عمل المنظمات الغير حكومية، مما سيساعد الدول الأعضاء في المنظمة على تمكين المجتمع المدني، وتعزيز المساواة بين الجنسين في نهاية المطاف.

وتبذل المنظمة جهوداً قد تنير الطريق للدول الأعضاء، لاسيما من خلال بعض الوثائق الرسمية الصادرة عن المنظمة من قبيل خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة، وبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي تحدد قائمة بالأولويات الجديرة بالإصلاح مرفقة بأهداف ملموسة وقابلة للتنفيذ. كما يمكن لواقعي السياسات في الدول الأعضاء أيضاً أن تسهمي بنتائج مختلف فعاليات المنظمة حول المرأة من قبيل الاجتماعات الوزارية، واجتماعات الخبراء، وورش العمل، والاجتماعات التشاورية، في تحديد فرص التعاون ضمن مجموعة المنظمة، وأن تكون هذه الفعاليات بمثابة منصة تتبادل من عبرها الدول الأعضاء وجهات النظر وأفضل الممارسات حول قضايا الجنسانية. وقد كان قرار منظمة التعاون الإسلامي تأسيس جهاز متخصص في القاهرة بمصر من أجل متابعة قضايا المساواة بين الجنسين، والمرأة بمثابة خطوة استراتيجية، ومن المؤمل أن تحظى هذه المؤسسة بدعم ومساهمة الدول الأعضاء في المنظمة حتى تتمكن من تقديم شتى أنواع الدعم للدول الأعضاء في هذا المجال الهام من التنمية.

## الملحق

الملحق الأول: مذكرة تصورية حول التقييم  
لبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة<sup>7</sup>

## مقدمة

أقر المؤتمر الوزاري الأول حول المرأة الذي عقد في تركيا يومي 20 و 21 نوفمبر 2006 إعداد خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة، ثم اعتمدت الخطة خلال المؤتمر الوزاري حول المرأة الذي عقد بالقاهرة يومي 24 و 25 نوفمبر 2008. وبعد مضي أكثر من ست سنوات على تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة، وقرارات خمسة مؤتمرات وزارية حول المرأة (اسطنبول، 2006؛ القاهرة، 2008، طهران، 2010، جاكارتا، 2012؛ وياكو، 2014)، لا شك أنه قد أن الأوان لإجراء دراسة تقييمية لهذه الخطة، وذلك استجابة لرغبة منظمة التعاون الإسلامي في تحقيق المواءمة بين برنامج العمل العشري الثاني (2016-2025) من جهة، الذي تعكف على إعداده الأمانة العامة، وخطة منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة من جهة ثانية، في إطار الرؤية الشاملة للمنظمة حول قضايا التنمية في برنامج العمل العشري الثاني، وصياغة دور المرأة في التنمية الشاملة للدول الأعضاء.

وتهدف هذه الورقة إلى تقديم مفهوم تقييم خطة منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة، والمساعدة في تحديد القيم المضافة للخطة، وحصص ما تحقق من أهداف، وتقييم دور ومساهمات الجهات المعنية في تحقيق أهداف الخطة، لاسيما الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والأجهزة المتفرعة، والمؤسسات المتخصصة والتابعة، والدول الأعضاء في المنظمة، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والشركاء وكافة الأطراف الأخرى. وسوف تساهم الدراسة في تحديد العقبات التي تواجه الأطراف في تنفيذ الخطة، وذلك بهدف تقديم مقترحات وتوصيات استراتيجية لمساعدة الدول الأعضاء وكافة الأطراف المعنية على تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف المرسومة، وذلك في إطار برنامج العمل العشري الثاني.

## الخطوات

تتألف الدراسة من الخطوات التالية:

## 1. نظرة عامة على خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة وتقييم ما أضافته لأنشطة منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال:

بعد اعتماد مسودة الخطة في المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول المرأة (اسطنبول، 2006)، نظمت الأمانة العامة للمنظمة اجتماعين في مقرها الرئيسي: الاجتماع الأول عقد يومي 6 و 7 أبريل 2008 وضم خبراء من الدول الأعضاء لصياغة الخطة، والاجتماع الثاني عقد في الفترة 12 - 14 أكتوبر 2008 وضم كبار المسؤولين لدراسة وتحليل نص المسودة قبل تقديمه إلى المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي حول المرأة، والذي عقد في 2008 في القاهرة. وتتلخص الأهداف الرئيسية للخطة فيما يلي: القضاء على الفقر بين النساء، وتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار على جميع المستويات، المحلية منها والدولية، وتوفير فرص مماثلة للمرأة من خلال التعليم الجيد، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

ويعد انعقاد المؤتمر الوزاري الأول (اسطنبول 2006) للنظر في دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء وإعداد خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة منعطفًا تاريخيًا حاسمًا في مساعي المنظمة للنهوض بالمرأة في الدول الأعضاء.

## 2- تقييم دور ومساهمة الأطراف الرئيسية في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة

- الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
- الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتظمة لمنظمة التعاون الإسلامي

<sup>7</sup> أعد هذا القسم إدارة الشؤون الاجتماعية والأسرة في منظمة التعاون الإسلامي.

- الدول الأعضاء
- وسائل الاعلام
- منظمات المجتمع المدني
- شركاء منظمة التعاون الإسلامي

3- سوف يتم تقييم تنفيذ الخطة من خلال المنهج التحليلي المقارن بين وضع المرأة في الدول الأعضاء قبل اعتماد خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة ووضعها بعد ست سنوات من تنفيذ الخطة، استناداً إلى المؤشرات والمعايير التالية:

- الخطط القطاعية المستمدة من خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة لكل واحد من الأطراف المعنية بالتنفيذ؛
- المؤشرات التي تم تطويرها من قبل كل الأطراف لتقييم تنفيذ الخطة؛
- تنسيق الجهود بين كافة الأطراف المنفذة للخطة؛
- إنجازات كل واحد من الأطراف في المجالات التالية:

أ) التعليم، ولا سيما تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم الجيد، وبرامج محو الأمية، ونسبة الأمية في الدول الأعضاء قبل اعتماد الخطة وبعدها.

ب) جميع جوانب الصحة (بما في ذلك الصحة النفسية والإنجابية)

ج) المشاركة السياسية للمرأة، ولا سيما في اتخاذ القرار على الصعيدين المحلي والدولي؛

د) العدالة الاجتماعية والرخاء والقضاء على الفقر بين النساء مع التركيز على دور بعض الممارسات والتقاليد المؤذية للمرأة.

هـ) الاستدامة الاقتصادية للمرأة، ولا سيما كيفية تحقيق المرأة للاستقلال الاقتصادي واكتساب المهارات؛

و) زيادة كل الأطراف المعنية بتنفيذ الخطة للميزانية المخصصة للنهوض بالمرأة.

4 - تقييم مساهمة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة ومدى نجاح آليات التنفيذ.

شرعت الأمانة العامة في تنفيذ العديد من الأنشطة في مجال النهوض بالمرأة مثل عقد الاجتماعات الوزارية واجتماعات الخبراء والمتخصصين والاجتماعات الدولية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف المتخصصة. كما أصدرت منظمة التعاون الإسلامي العديد من التصريحات والبيانات والقرارات التي تهدف إلى النهوض بالمرأة. وفي سياق مواز، بدأت منظمة التعاون الإسلامي في إنشاء هيكل وإدارات وآليات داخل وخارج الأمانة العامة لتلبية احتياجات النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي اعتمدها بعض الهيئات.

## الاجتماعات الوزارية حول المرأة

أ) عقد المؤتمر الوزاري الأول حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول بالجمهورية التركية يومي 20 و 21 نوفمبر 2006. وتناول المؤتمر الاستراتيجيات والمعايير والبرامج والأهداف المشتركة للنهوض بالمرأة، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية لزيادة وظائف النساء، والقضاء على الفقر بينهن، ومشاركتها في صنع القرار على المستوى المحلي والدولي، وتحسين مستقبل المرأة من خلال إدماجها في التعليم، وكيفية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد وضع هذا المؤتمر أيضاً آليات للمتابعة.

ب) عقد المؤتمر الوزاري الثاني حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة بجمهورية مصر العربية في الفترة ما بين 24 و 26 فبراير 2008، واعتمد مشروع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، والذي يتضمن رؤية وأهداف وتدابير الدول الأعضاء في المنظمة حول المرأة، وسبل تحقيق تلك الأهداف. كما حددت الخطة المؤشرات والدراسات العملية، وكيفية تنفيذ وتقييم الخطة. كما أقر المؤتمر إنشاء منظمة تنمية المرأة ومقرها في القاهرة.



(ج) عقد المؤتمر الوزاري الثالث حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة ما بين 19 و 21 ديسمبر 2008، وكان من القضايا الرئيسية التي تناولها المؤتمر ما يلي:

- إيجاد رؤية للمرأة والأسرة والاقتصاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة، ودراسة شاملة عن وضع المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأخيرا، آليات لتنفيذ خطة عمل القاهرة حول المرأة. ووضعت الإجراءات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وعُهد إلى الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بصفتها مؤسسة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بأداء دورها في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

- صادق مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقد في طاجيكستان سنة 2010 على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة.

(د) عقد المؤتمر الوزاري الرابع حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة في جاكرتا بجمهورية أندونيسيا في الفترة بين 20 و 22 محرم 1434هـ (4 - 6 ديسمبر 2012) تحت شعار "تعزيز مشاركة المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة". ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى التوقيع والانضمام إلى النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة لتمكين المنظمة من الاضطلاع بمهامها وتعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة.

(هـ) عقد المؤتمر الوزاري الخامس حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في باكو بجمهورية أذربيجان يومي 20 و 21 أكتوبر 2014. وأوصى المؤتمر بإجراء تقييم للخطة، ودعا لعقد اجتماع على مستوى الخبراء يعقد لهذا الغرض في مقر المنظمة في النصف الثاني من سنة 2015.

إعداد برنامج العمل العشري (2005 - 2015) لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين. اعتمد البرنامج خلال القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة سنة 2005، وأوصت بضرورة إيلاء الاهتمام لحقوق المرأة واحتياجات الشباب والأسرة في العالم الإسلامي، ودعت الدول الأعضاء إلى تعزيز القوانين الرامية إلى النهوض بالمرأة في المجتمع المسلم، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وحمايتها من كل أشكال العنف والتمييز، وفقا للتقييم الإسلامية القائمة على العدل والمساواة.

(أ) إنشاء إدارة في الأمانة العامة تعنى بشؤون الأسرة والمرأة وبمتابعة تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة، وجميع القرارات والقضايا ذات الصلة.

(ب) متابعة المصادقة على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في القاهرة بصفتها هيئة متخصصة في قضايا النهوض بالمرأة.

(ج) وأخيرا، إعداد برنامج العمل العشري الثاني (2016 - 2025) لمعالجة قضايا المرأة والعمل على النهوض بها كجزء من الأسرة.

## 5. تقييم مساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة

(أ) تحديد الخطط الوطنية المستمدة من خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة

(ب) دراسة المؤشرات التي وضعتها كل دولة لتقييم تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة.

(ج) دراسة وتقييم الأنشطة التي تقوم بها الدول في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة، ووضع السياسات وسن القوانين وإنشاء المؤسسات، وزيادة

مخصصات الميزانية المرصودة للنهوض بالمرأة، وتنظيم حلقات دراسية حول الموضوع.

## 6. تقييم دور ومساهمة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة

- أ) الأجهزة الفرعية
- ب) الأجهزة المتخصصة
- ج) الأجهزة التابعة
- د) اللجان الدائمة والجامعات الإسلامية

وسيتم تنفيذ ذلك من خلال دراسة ما أنجزوه من أعمال وأنشطة، وكذا دورهم في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة

## 7. تقييم دور ومساهمة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة، لاسيما دراسة علاقات منظمة التعاون الإسلامي مع منظمات المجتمع المدني ودورها في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة، مع التركيز على اتحاد المنظمات الخاصة في العالم الإسلامي، واتحاد البرلمانات الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

## 8. تقييم دور ومساهمة وسائل الاعلام في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة

التركيز على درجة التوثيق الإعلامي للأنشطة التي تم إنجازها في إطار تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة، ودور الإعلام في تسليط الضوء على دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء.

## 9. تقييم دور ومساهمة الشركاء (لا سيما منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ظل وجود مذكرة تفاهم بينهما وبين منظمة التعاون الإسلامي).

## 10. وسيصدر عن دراسة تقييم خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة مجموعة من التوصيات تشمل ما يلي:

- وضوح رؤية وأهداف خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة، ومدى اتساقها مع الرؤية الشاملة للمنظمة في سياق برنامج العمل العشري الثاني للمنظمة.
- التحديات التي تواجه الأطراف المعنية بتنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة (الأمانة العامة، والدول الأعضاء، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي).
- الحاجة إلى تفعيل آليات الشراكة في تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة وتحقيق أهداف المنظمة الخاصة بالنساء.
- فائدة آلية تنفيذ خطة المنظمة من أجل النهوض بالمرأة.
- هل ثمة من حاجة إلى إنشاء آليات تنفيذ وأجهزة جديدة في المستقبل؟

**الملحق الثاني. جداول إضافية**  
**الجدول أ-3-1 الأبعاد الفرعية لمؤشر الفجوة بين الجنسين ومصادر البيانات**

1- المشاركة الاقتصادية والفرص	
المصدر	المتغير
منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (KILM) ، 2012	نسبة: مشاركة القوة العاملة النسائية على قيمة العمل الرجالية
المنتدى الاقتصادي العالمي، مسح الرأي التنفيذي (EOS)، 2014	المساواة في الأجور بين النساء والرجال للعمل المماثل (تحويلها إلى نسبة النساء إلى للرجال)
المنتدى الاقتصادي العالمي، الحسابات المبنية على منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (راجع تقرير التنمية البشرية لعام 2009)	نسبة: تقدير دخل المرأة المكتسب على قيمة عمل الرجل
منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية على الانترنت، 2013 أو أحدث بيانات متاحة	نسبة: النساء المشرعات، المناصب الإدارية العليا على قيمة عمل الرجل
منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية على الانترنت، 2013 أو أحدث بيانات متاحة	نسبة: وظائف عمل المرأة الفنية والمهنية على قيمة عمل الرجل
2- التحصيل العلمي	
معهد اليونسكو للإحصاء، قاعدة بيانات التعليم، 2013 أو أحدث البيانات المتاحة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2009، وهو العام الذي توفر مؤخرا بين عامي 1997 و 2007	نسبة: نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى على قيمة الرجل
معهد اليونسكو للإحصاء، قاعدة بيانات التعليم، 2013 أو أحدث البيانات المتاحة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2009، وهو العام الذي توفر مؤخرا بين عامي 1997 و 2007	نسبة: صافي نسبة التحاق المرأة بالتعليم الابتدائي على قيمة الرجل
معهد اليونسكو للإحصاء، قاعدة بيانات التعليم، 2013 أو أحدث البيانات المتاحة	نسبة: صافي نسبة التحاق المرأة بالتعليم الثانوي على قيمة الرجل
معهد اليونسكو للإحصاء، قاعدة بيانات التعليم، 2013 أو أحدث البيانات المتاحة	نسبة: خام نسبة التحاق المرأة بالتعليم الجامعي على قيمة الرجل
3- الصحة والبقاء على قيد الحياة	
وكالة الاستخبارات المركزية، وكالة المخابرات المركزية كتاب حقائق العالم 2014، تجديد البيانات الأسبوعية	نسبة الجنس عند الولادة (تحويلها إلى نسبة إناث على ذكور)
منظمة الصحة العالمية، قاعدة بيانات المرصد الصحي العالمي، وبيانات من عام 2012	نسبة: متوسط العمر المتوقع لدى المرأة على قيمة الرجل
4- التمكين السياسي	
الاتحاد البرلماني الدولي، المرأة في السياسة: 2014، والتي تعكس الانتخابات / التعيينات حتى 1 مايو 2014	نسبة: عدد مقاعد المرأة في البرلمان على عدد مقاعد الرجل
الاتحاد البرلماني الدولي، المرأة في السياسة: 2014، والتي تعكس التعيينات حتى 1 يناير 2014، تجديد البيانات مرة كل سنتين	نسبة: عدد المناصب الوزارية للمرأة على عدد مناصب الرجل
حسابات المنتدى الاقتصادي العالمي، 30 يونيو 2014.	نسبة: عدد سنوات خدمة المرأة في منصب رئيس (خلال السنوات 50 الأخيرة) أكثر من قيمة الرجال

المصدر: عن تقرير الفجوة بين الجنسين 2015، المنتدى الاقتصادي العالمي (بتصرف)

**الجدول أ. 5. 1 المقتضيات القانونية للضمان الاجتماعي لإجازة الأمومة الضمان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

النسبة المئوية من الأجر المدفوع	بالأسابيع	الوحدة الحسابية	المدة	مقدم تعويضات الأمومة	تاريخ أول قانون	القطر
100	13	يوم	90	رب العمل	...	أفغانستان
80, 50	52	يوم تقويي	365	التأمين الاجتماعي	1947	ألبانيا
100	14	أسبوع	14	التأمين الاجتماعي	1949	الجزائر
100	18	يوم تقويي	126	التأمين الاجتماعي	1912	أذربيجان
100	6	يوم	45	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانوناً)	لا ينطبق	البحرين
100	16	أسبوع	16	رب العمل	1939	بنغلادش
100	14	أسبوع	14	50% التأمين الاجتماعي 50% رب العمل	1952	بنين
100	14	أسبوع	14	التأمين الاجتماعي ورب العمل	1952	بوركينافاسو
100	14	أسبوع	14	الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي	1956	الكامرون
50	14	أسبوع	14	التأمين الاجتماعي	1952	تشاد
100	14	أسبوع	14	رب العمل	...	القطر
100	14	أسبوع	14	الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي	1956	كوت ديفوار
50, 100	14	أسبوع	14	رب العمل	...	جيبوتي
100	13	يوم	90	التأمين الاجتماعي ورب العمل	1959	مصر
50	14	أسبوع	14	نظام التأمين الاجتماعي	1952	الغابون
100	12	أسبوع	12	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانوناً)	لا ينطبق	غامبيا
100	14	أسبوع	14	50% التأمين الاجتماعي 50% رب العمل	1960	غينيا
100	8.5	يوم	60	رب العمل (النساء المسجلات في نظام الضمان الاجتماعي يتقاضين دعماً، ويدفع رب العمل الفرق بين قيمة الدعم والراتب)	...	غينيا بيساو
100	13	شهر	3	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانوناً)	1957	أندونيسيا
67	13	يوم	90	التأمين الاجتماعي	1949	إيران
100	9	يوم	62	التأمين الاجتماعي	...	العراق
100	10	أسبوع	10	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانوناً)	...	الأردن
100	18	يوم تقويي	126	التأمين الاجتماعي	1999	قازاخستان
100	10	يوم	70	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانوناً)	لا ينطبق	الكويت

وضع الجندانية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات

100	18	يوم تقويي	126	التأمين الاجتماعي	1922	قرقيزستان
100	7	أسبوع	7	رب العمل (عبر التأمين الاجتماعي)	1963	لبنان
50 , 100	7	يوم	50	رب العمل (الضمان الاجتماعي للنساء في التشغيل الذاتي)	1957	ليبيا
100	8.5	يوم	60	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانونا)	لا ينطبق	ماليزيا
100	14	أسبوع	14	التأمين الاجتماعي	1952	مالي
100	14	أسبوع	14	صندوق التأمين الاجتماعي	1952	موريطانيا
100	14	أسبوع	14	التأمين الاجتماعي	1959	المغرب
100	8.5	يوم	60	رب العمل	...	موزمبيق
100	14	أسبوع	14	التأمين الاجتماعي	1952	النيجر
50	12	أسبوع	12	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانونا)	لا ينطبق	نيجيريا
100	12	أسبوع	12	رب العمل	1965	باكستان
100	7	يوم	50	رب العمل	...	قطر
50 , 100	10	أسبوع	10	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانونا)	1969	العربية السعودية
100	14	أسبوع	14	التأمين الاجتماعي	1952	السنغال
50	14	أسبوع	14	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانونا)	لا ينطبق	الصومال
100	8	أسبوع	8	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانونا)	لا ينطبق	السودان
...	20	يوم تقويي	140	التأمين الاجتماعي	1950	طاجيكستان
100	14	أسبوع	14	50% التأمين الاجتماعي 50% رب العمل	1956	الطوغو
67 , 100	4	شهر	2—1	التأمين الاجتماعي	1960	تونس
67	16	أسبوع	16	التأمين الاجتماعي	1945	تركيا
100	16	يوم	112	التأمين الاجتماعي	1955	تركمانيستان
100 , 50	6	يوم	45	رب العمل	...	الإمارات ع م
100	8.5	يوم	60	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانونا)	لا ينطبق	أوغندا
100	18	يوم تقويي	126	نظام التأمين الاجتماعي الحكومي	1955	أوزبكستان
100	8.5	يوم	60	رب العمل (لا مزايا منصوص عليها قانونا)	لا ينطبق	اليمن

المصدر: الأمم المتحدة، إحصاءات ومؤشرات عن النساء والرجال

**الجدول أ. 6. 1. سنة الاعتراف بحق المرأة في التصويت في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

القطر	سنة حصول المرأة على حق التصويت	سنة حصول المرأة على حق الترشح للانتخاب	القطر	سنة انتخاب (ن) / تعيين (ت) أول امرأة	سنة حصول المرأة على حق الترشح للانتخاب	سنة حصول المرأة على حق التصويت	سنة انتخاب (ن) / تعيين (ت) أول امرأة
أفغانستان	1963	1964	ليبيا	1965	1963	1963	..
ألبانيا	1920	1957	ماليزيا	1945 ن	1920	1920	1959 ن
الجزائر	1962	1932	جزر المالديف	1962 ت	1962	1962	1979 ن
أذربيجان	1918	1956	ماليزيا	1990 ن	1918	1918	1959 ن
البحرين	1973، 2002	1961	موريتانيا	2002 ت	1973، 2002	1973، 2002	1975 ن
بنغلاديش	1935 1972	1963	المغرب	1973 ن	1973 1972	1935 1972	1993 ت
بنين	1956	1975	موزمبيق	1979 ن	1956	1956	1977 ن
بروناي	لا ينطبق	1948	النيجر	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	1989 ن
بوركينافاسو	1958	1958	نيجيريا	1978 ن	1958	1958	..
الكاميرون	1946	1994، 2003	عمان	1960 ن	1946	1946	..
تشاد	1958	1935، 1947	باكستان	1962 ن	1958	1958	1973 ن
جزر القمر	1956	..	فلسطين	1993 ن	1956	1956	..
كوت ديفوار	1952	2003	قطر	1965 ن	1952	1952	..
جيبوتي	1946	لا ينطبق	العربية السعودية	2003 ن	1986	1946	لا ينطبق
مصر	1956	1945	السنغال	1957 ن	1956	1956	1963 ن
الغابون	1956	1961	سيراليون	1961 ن	1956	1956	..
غامبيا	1960	1956	الصومال	1982 ن	1960	1960	1979
غينيا	1958	1964	السودان	1963 ن	1958	1958	1964 ن
غينيا	1977	1948	سورينام	1972 ت	1977	1977	1975 ن
غويانا	1953	1924	طاجيكستان	1968 ن	1945	1953	1990 ن
أندونيسيا	1945، 2003	1945	طوغو	1950 ت	1945،	1945، 2003	1961 ن
إيران	1963	1959	تونس	1963 ت + ن	1963	1963	1959 ن
العراق	1980	1930، 1934	تركيا	1980	1980	1980	1935 ت
الأردن	1974	1927	تركمستان	1989 ت	1974	1974	1990 ن
كازاخستان	1993، 1924	1962	أوغندا	1990 ن	1993، 1924	1993، 1924	1962 ت
الكويت	2005	لا ينطبق	الإمارات ع م	2005 ت	2005	2005	لا ينطبق
قرغيزستان	1918	1938	أوزبكستان	1990 ن	1918	1918	1990 ن
لبنان	1952	1967، 1970	اليمن	1991 ت	1952	1952	1990 ن

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات بارلاين؛ إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الجندر، المؤسسات وقاعدة بيانات التنمية.\* تشير البيانات إلى السنة التي تم فيها الاعتراف بالحق في التصويت أو الترشح للانتخابات الوطنية على أساس عالمي وعلى قدم المساواة. عند ورود سنتين، تشير السنة الأولى إلى الاعتراف الجزئي الأول بالحق في التصويت أو الترشح للانتخابات. في بعض الدول، حصلت المرأة على حق التصويت أو الترشح في الانتخابات المحلية قبل حصولها على هذه الحقوق للانتخابات الوطنية. البيانات الخاصة بحقوق الانتخابات المحلية ليست مدرجة على هذا الجدول.

الجدول أ. 6. 2. عدد المقاعد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الترتيب الدولي	القطر	الوحيدة الغرفة أو الأولى الغرفة			الشيوخ مجلس أو الثانية الغرفة			الغرفتان معا		
		الانتخابات	المقاعد*	النساء %	الانتخابات	النساء %	النساء	%	المقاعد	
39	أفغانستان	2010 9	249	69	2015 1	18	17.6	351	87	24.8
64	ألبانيا	2013 6	140	29				140	29	20.7
27	الجزائر	2012 5	462	146	2012 12	10	6.9	606	156	25.7
88	أذربيجان	2010 11	122	19				122	19	15.6
123	البحرين	2014 11	40	3	2014 12	9	22.5	80	12	15.0
68	بنغلاديش	2014 1	350	70				350	70	20.0
122	بنين	2011 4	83	7				83	7	8.4
97	بوركينافاسو	2014 11	90	12				90	12	13.3
31	الكاميرون	2013 9	180	56	2013 4	20	20.0	280	76	27.1
90	تشاد	2011 2	188	28				188	28	14.9
	الاتحاد القمري	2015 1	33					33	0	0.0
117	كوت ديفوار	2011 12	251	23				251	23	9.2
102	جيبوتي	2013 2	55	7				55	7	12.7
92	الغابون	2011 12	120	17	2014 12	19	18.6	222	36	16.2
116	غامبيا	2012 3	53	5				53	5	9.4
61	غينيا	2013 9	114	25				114	25	21.9
95	غينيا بيساو	2014 4	102	14				102	14	13.7
30	غوانا	2011 11	67	21				67	21	31.3
81	إندونيسيا	2014 4	555	95				555	95	17.1
132	إيران	2012 5	290	9				290	9	3.1
44	العراق	2014 4	328	87				328	87	26.5
105	الأردن	2013 1	150	18	2013 10	8	10.7	225	26	11.6
45	قازاخستان	2012 1	107	28	2014 10	3	6.4	154	31	20.1
136	الكويت	2013 7	65	1				65	1	1.5
55	قيرغيزستان	2010 10	120	28				120	28	23.3
132	لبنان	2009 6	128	4				128	4	3.1
86	ليبيا	2014 6	188	30				188	30	16.0
113	ماليزيا	2013 5	222	23	لا ينطبق			222	23	10.4
128	المالديف	2014 3	85	5				85	5	5.9
115	مالي	2013 11	147	14				147	14	9.5
48	موريتانيا	2013 11	147	37	2009 11	8	14.3	203	45	22.2
82	المغرب	2011 11	395	67	2009 10	6	2.2	665	73	11.0
13	موزمبيق	2014 10	250	99				250	99	39.6
97	النيجر	2011 1	113	15				113	15	13.3
125	نيجيريا	2011 4	360	24	2011 4	7	6.4	469	31	6.6
137	سلطنة عمان	2011 10	84	1	2011 10	15	18.1	167	16	9.6
64	باكستان	2013 5	323	67	2012 3	17	16.3	427	84	19.7
139	قطر	2013 7	35	0				35	0	0.0
69	العربية السعودية	2013 1	151	30				151	30	19.9
7	السنغال	2012 7	150	64				150	64	42.7
104	سيراليون	2012 11	121	15				121	15	12.4
94	الصومال	2012 8	275	38				275	38	13.8
50	السودان	2010 4	354	86	2010 5	5	17.2	383	91	23.8
106	سورينام	2010 5	51	6				51	6	11.8
83	طاجيكستان	2010 2	59	10	2010 3	4	12.1	92	14	15.2
78	توغو	2013 7	91	16				91	16	17.6
30	تونس	2014 10	217	68				217	68	31.3
91	تركيا	2011 6	548	79				548	79	14.4
46	تركمانستان	2013 12	124	32				124	32	25.8
79	الإمارات العربية المتحدة	2011 9	40	7				40	7	17.5
24	أوغندا	2011 2	386	135				386	135	35.0
86	أوزبكستان	2014 12	150	24	2015 1	17	17.0	250	41	16.4
138	اليمن	2003 4	301	1	2001 4	2	1.8	412	3	0.7
	منظمة التعاون الإسلامي		10,059	1,845				11,623	2,030	17.5

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات (يوليو 2016)

\*الأرقام تتوافق مع عدد المقاعد المشغولة حاليا في البرلمان

### الجدول أ. 3.6. رؤساء الغرف البرلمانية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

القطر	هيكل البرلمان	الغرفة	امرأة(م)/ رجل(ر)	اسم الرئيس
أفغانستان	نظام المجلسين	مجلس الأعيان	ر	فضل هادي موسيليميار
أفغانستان	نظام المجلسين	مجلس الشعب	ر	عبد الرؤوف الإبراهيمي
ألبانيا	نظام المجلس الواحد	البرلمان	ر	إلير ميتا
الجزائر	نظام المجلسين	مجلس الشعب الوطني	ر	محمد العربي ولد خليفة
الجزائر	نظام المجلسين	مجلس الأمة	ر	عبد القادر بن صالح
أذربيجان	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	أوقتاي س أسادوف
البحرين	نظام المجلسين	مجلس الشورى	ر	علي بن صالح الصالح
البحرين	نظام المجلسين	مجلس النواب	ر	أحمد بن إبراهيم الملا
بنغلاديش	نظام المجلس الواحد	البرلمان	م	شيرين شرمن شودهوري
بنين	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	مأثورين ناغو
بوركينافاسو	نظام المجلس الواحد	المجلس الوطني الانتقالي	ر	مؤمنة شريف سي
الكاميرون	نظام المجلسين	مجلس	ر	مارسيل نيات نجيفنجي
الكاميرون	نظام المجلسين	الجمعية الوطنية	ر	جبريل كافاي يجوى
تشاد	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	هارون كبادي
الاتحاد القمري	نظام المجلس الواحد	جمعية الاتحاد	ر	عبد ه أووسيني
كوت ديفوار	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	غيوم سورو
جيبوتي	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	محمد علي حميد
الغابون	نظام المجلسين	مجلس	م	لوسي ميليبو-أوبوسون
الغابون	نظام المجلسين	الجمعية الوطنية	ر	غي نزوبا-نداما
غامبيا	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	بوجانغ عبدولي
غينيا	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	كلود كوري كونديانو
غينيا-بساو	نظام المجلس الواحد	جمعية الشعب الوطنية	ر	سيريانو قاساما
غويانا	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية لبرلمان جمهورية غيانا التعاونية	ر	رافاييل ج س تروتمان
إندونيسيا	نظام المجلس الواحد	مجلس النواب	ر	نوفانتو ستيا
إيران	نظام المجلس الواحد	جمهورية إيران الإسلامية	ر	علي اردشير لاريجاني
العراق	نظام المجلس الواحد	مجلس النواب العراقي	ر	سليم الجبوري
الأردن	نظام المجلسين	مجلس النواب	ر	عاطف الطراونة
الأردن	نظام المجلسين	مجلس	ر	عبد رؤوف الروابدة
قازاخستان	نظام المجلسين	مجلس	ر	كاسيم جمره توكاييف
قازاخستان	نظام المجلسين	مجلس النواب	ر	كاييبولا ياكوبوف
الكويت	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	مرزوق علي الغانم
قرغيزستان	نظام المجلس الواحد	المجلس الأعلى	ر	جينيبكوف أسيلبيك
لبنان	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	نبيه بري
ليبيا	نظام المجلس الواحد	مجلس النواب	ر	عقيلة صلاح عيسى
ماليزيا	نظام المجلسين	مجلس النواب	ر	تان سري بانديكار أمين حاجي موليا
ماليزيا	نظام المجلسين	مجلس	ر	تان سري أبو الزهار داتو نيكا فيك
جزر المالديف	نظام المجلس الواحد	مجلس الشعب	ر	عبد الله المسيح محمد
مالي	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	إيساكا سيديبي
موريتانيا	نظام المجلسين	مجلس	ر	محمد الحسن ولد الحاج
موريتانيا	نظام المجلسين	الجمعية الوطنية	ر	محمد ولد بويليل
المغرب	نظام المجلسين	مجلس المستشارين	ر	محمد الشيخ بيد الله



وضع الجنسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات

المغرب	نظام المجلسين	مجلس النواب	ر	رشيد الطالبي العلمي
موزمبيق	نظام المجلس الواحد	جمعية الاتحاد	م	فيرونیکا ناتانيل ماکامو دلوفو
النيجر	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	أما دو ساليفو
نيجيريا	نظام المجلسين	مجلس الشيوخ	ر	ديفيد مارك
نيجيريا	نظام المجلسين	مجلس النواب	ر	أمينو تامبووال
سلطنة عمان	نظام المجلسين	مجلس الشورى	ر	خالد بن الهلال بن ناصر بن ماوالي
سلطنة عمان	نظام المجلسين	مجلس الدولة	ر	يحيى بن محمد بن محفوظ
باكستان	نظام المجلسين	الجمعية الوطنية	ر	سردار أياز صادق
باكستان	نظام المجلسين		ر	ميان رضا رباني
قطر	نظام المجلس الواحد	المجلس الاستشاري	ر	محمد بن مبارك الخليفي
العربية السعودية	نظام المجلس الواحد	مجلس الشورى	ر	عبد الله الشيخ
السنغال	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	مصطفى نياسي
سيراليون	نظام المجلس الواحد	البرلمان	ر	شيكو بادارا بشيرو دومبوا
الصومال	نظام المجلس الواحد	مجلس الشعب	ر	محمد الشيخ عثمان
السودان	نظام المجلسين	الجمعية الوطنية	ر	الفتاح عز الدين المنصور
السودان	نظام المجلسين	مجلس الولايات	ر	أدم حميد موسى
سورينام	نظام المجلس	الجمعية الوطنية	م	جينفر غيرلينغز-سيمونز
طاجيكستان	نظام المجلسين	مجلس النواب	ر	شوكورجون زهوروف
طاجيكستان	نظام المجلسين	الجمعية الوطنية	ر	محمد سعيد أوبيدولوف
توغو	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية	ر	داما دراماني
تونس	نظام المجلس الواحد	جمعية ممثلي الشعب	ر	محمد الناصر
تركيا	نظام المجلس الواحد	الجمعية الوطنية الكبرى	ر	جميل جيجك
تركمانستان	نظام المجلس الواحد	الجمعية	م	أكجا تاجيببونا نوربرديبوا
أوغندا	نظام المجلس الواحد	البرلمان	م	ريببكا كاداجا
الإمارات ع م	نظام المجلس الواحد	المجلس الوطني الاتحادي	ر	محمد أحمد المر
أوزبكستان	نظام المجلسين	مجلس الشيوخ	ر	نيجماتولا يولداشيف
أوزبكستان	نظام المجلسين	الغرفة التشريعية	ر	نوريدينجون إسماعيلوف
اليمن	نظام المجلسين	مجلس النواب	ر	يحيى علي الراعي
اليمن	نظام المجلسين	مجلس الشورى	ر	عبد الرحمن على عثمان

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات (يوليو 2016)

- Bravo-Baumann, H. (2000). Capitalisation of Experiences on the Contribution of Livestock Projects to Gender Issues, Working Document Swiss Agency for Development and Cooperation, Bern.
- CIVICUS (2013). The CIVICUS Enabling Environment Index.
- EU (2014). Violence Against Women: An EU-Wide Survey, European Union.
- European Commission (2007). Tackling the Pay Gap between Women and Men, Luxembourg.
- Goldin, C. (2014). "A Grand Gender Convergence: Its Last Chapter", *American Economic Review*, Vol. 104, No. 4, 1091-1119.
- Haloi A., and Limbu, D. K. (2013). Socio-Economic Factors Influence the Age at First Marriage of Muslim Women of a Remote Population from North-East India, *Antrocom Online Journal of Anthropology*, Vol. 9. No. 1, 75-79.
- Handy, F. and Kassam, M. (2007). "Practice What You Preach? The Role of Rural NGOs in Women's Empowerment", *Journal of Community Practice*, Vol. 14, No.3, 69 -91.
- Hunt, J. and Kasynathan, N. (2002). "Reflections on Microfinance and Women's Empowerment", *Development Bulletin*, 57, 71-75.
- IDB. (n.d.). Celebrating Women's Success IDB Prize for Women's Contribution to Development. Retrieved August 11, 2016.
- ILO (2015). Global Wage Report: Wages and Income Inequality, Geneva.
- Lewis, D. and Kanji, N. (2009). Non-government Organization and Development, London: Routledge.
- Moser, C. and Moser, A. (2002). "Gender Mainstreaming since Beijing: A Review of Success and Limitations in International Institution", *Gender and Development*, Vol.13, No.2, 11-22.
- Nabacwa, M. S. (2001). Policies and Practices Towards Women's Empowerment: Policy advocacy by gender focused NGOs and the realities of grassroots women in Uganda. Associate African Gender Institute, University of Cape Town.
- Panigrahy, R. L. (2006). Women Empowerment. Discovery Publishing House.
- Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (2006). Opportunities for Africa's Newborns: Practical Data, Policy and Programmatic Support for Newborn Care in Africa.
- Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (2010). Countdown to 2015 Decade Report (2000-2010).
- Sen, G. and Grown, C. (1988). Development, Crises and Alternative Vision: Third World Women's Perspective, London: Earthscan.
- SESRIC (2013). OIC Health Report, Ankara.
- SESRIC (2014). Education and Scientific Development in OIC Countries, Ankara.
- SESRIC (2014a). Civil Society in OIC Member Countries: Challenges and Opportunities, SESRIC Outlook Series, Ankara.
- UN (1995). United Nations' Beijing Declaration.

UN (2001). Principles and Recommendations for a Vital Statistics System, Series M, no. 19, Rev. 2, Sales No. E.01.XVII.10, United Nations.

UN (2010). The World's Women 2010: Trends and Statistics.

UN Women (2014). Facts and Figures: Ending Violence against Women. Available from: <http://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures>.

UNFPA (2002). Annual Report: Reproductive Health and Safe Motherhood.

UNICEF (2001). Early Marriages Child Spouses. The United Nations Children's Fund.

UNICEF (2005). Early Marriage A Harmful Traditional Practice A Statistical Exploration. The United Nations Children's Fund.

UNICEF (2009). Low Birth Weight: Country, Regional and Global Estimates & Child Info Report. The United Nations Children's Fund.

United World (2013). OIC: Building Bridges for Peace, USA Today (26 September 2013).

WEF (2014). The Global Gender Gap Report 2014. Geneva.

WHO (2011). World Health Report.

WHO (2013). Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence.

World Bank (2012). World Development Report 2012: Gender Equality and De